

> د کائ نم 14-13 مد نے پیلاز و محاد می پیشاور پاکتان فون 14-2569011

عقد الجنهاد والتقليد

تأليف الإمام العلامة شاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الفاروقي الدهلوي ١١١٠هـ ـ ١١٧٨هـ

> تقديم الشيخ عبد الله السبت

تحقيق مجمد على الحلبي الأثري

بسر الله الريمن الريير تقديم

الحمد الله مالك الملك وخالق الخلق ، ميز الإنسان بعقله وهداه للحق وبصره بالصراط المستقيم . والصلاة والسلام على رسوله المختار وصحبه الأبرار الذين حملوا الراية وكانوا على المحجة البيضاء وجاهدوا في الله حق جهاده، ثم خلف بعدهم خلف ، كانوا فريقين : فريق هداية سار على دربهم وأخذ بهديهم واقتفى أثارهم وهم السلفيون عبر جميع الأزمنة وفي كل الأمكنة ، وأخرين هجروا السنة ولزموا البدعة وفرقوا الأمة إلى شيع وأحزاب ﴿كل حزب بما لديهم فرحون ﴾ . وأغرقوا في الجهل والتأخر بإغلاق باب الاجتهاد والتعصب لأئمة معينين ، وحَجروا الواسع ، فجر ذلك على الأمة الفرقة والتناحر والحرب والإيذاء

وكل دارس لفترة التخلف التي أصابت الأمة وناظر في الكتب التي ألفت يتالم لما وصلت إليه الحالة العلمية والسلوكية ، وكل ذلك مخالف للإسلام الصحيح ، فإن

جميع الحقوق محفوظة لدارالكتب الدارالكتب الطبعة الأولى الطبعة الأولى المراح، ٢٠١٣

دارالكتب

صدف بلازا، محله جنگی بشاور ۹۲۹۱۲0٦٩٠١١+

الدارس للإسلام الصحيح وهدي السلف رضوان الله عليهم، يتبين تلك الأخلاق العظيمة في التعامل مع البعض وذلكم الرقي في السلوك وتلك النظرة الراقية السامية في التعامل مع المخالف من العلماء، مما عده كثير من الدارسين حتى الغربيين مفخرة للحضارة الإسلامية ، ودليل صدق ورقي للأمة، وفي عصرنا الحاضر أقبل الشباب وطلاب العلم على الأخذ بالكتاب والسنة ومنهاج السلف واحترام العلماء قاطبة دون تعصب لأحد ولا تمييز ، وقد تربى الشباب السلفي وقاد الأمة للتخلص من هذه العصبية القاتلة المقيتة .

والناس في موقفهم من العلماء بين إفراط وتفريط:

الشريعة اعتبار يعلي قدرهم ، فلم يرفعوا بالعلماء رأساً ، بل الشريعة اعتبار يعلي قدرهم ، فلم يرفعوا بالعلماء رأساً ، بل أساؤوا الأدب ، وتطاولوا على أهل الفضل والعلم ، ومما يؤسف له أن بعض الدعاة والمفكرين هون من شأن أهل العلم مما جرأ السفهاء من الناشئة على الطعن فيهم ، وهؤلاء لهم سلف وهم الخوارج وأهل الأهواء ، فمن علاماتهم الوقيعة في العلماء

٢- وأخرون عظموا العلماء ومنعوا نقدهم ودعوا إلى تقليدهم حتى ردً بقولهم حديث المصطفى عَلَيْكُم .

وكل من هؤلاء قد أخطأ الدرب وجانب الصواب. ونحن

نجل العلماء ونقدرهم ونحفظ حقهم . وليس معنى موالاة العلماء أن يُجعل العالمُ مناط الموالاة والمعاداة فينتصر الطالب لشيخه ويتعصب لأقواله وآرائه ويجعلها هي الحق فيوالي على أساسها ، ويعادي من عاداها ، فإن هذا لا يكون لأحد بعد الرسول عَيِّلِهُ ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بعد الرسول عَيِّلُهُ ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : • ومن نصب شخصاً كائناً من كان فوالى وعادى على موافقته في القول والفعل فهو همن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً (۱) ، وإذا تفقه الرجل وتأدب بطريقة قوم من المؤمنين مثل أتباع الأئمة والمشايخ فليس له أن يجعل قدوته وأصحابه هم المعيار فيوالي من وافقهم ويعادي من خالفهم، فينبغي للإنسان أن يُعود نفسه التفقه الباطن في قلبه ، والعمل به فهذا زاجر ، وكمائن القلوب تظهر عند المحن.

وليس لأحد أن يدعو إلى مقالة أو يعتقدها لكونها قول أصحابه ولا يناجز عليها بل لأجل أنها مظا أمر الله به ورسوله، أو أخبر الله به ورسوله لكون ذلك طاعة لله ورسوله)(٢).

بل وليس للمسلم أن يخص أحداً من العلماء بمزيد موالاة إلا بحسب إيمانه ، وتقواه وعلمه ، أو لأجل ما أسدى إليه من

⁽١) سورة الروم: آية ٢٢. (٢) الفتاوى (٢٠/٨٩)

معروف مثل: تعليمه ، أو توجيهه أو نحو ذلك (١)

والسلفيون في تحذيرهم من التعصب متبعون لأئمة الهدى رضوان الله عليهم إذ يقولون كما أورد ذلك وفصله العلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في كتابه النافع والواجب على كل مسلم يريد معرفة الصلاة الصحيحة دراسته ألا وهو (صفة صلاة النبي عيالة من التكبير إلى التسليم) إذ يقول:

(فأولهم الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت رحمه الله، وقد روى عنه أصحابه أقوالاً شتى وعبارات متنوعة ، كلها تؤدي إلى شيء واحد وهو: وجوب الأخذ بالحديث ، وترك تقليد أراء الأئمة المخالفة له:

١- إذا صبح الحديث فهو مذهبي .

٢- لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم من أين أخذناه. وفي رواية : حرام على من لم يعرف دليلي أن يفتى بكلامي . وزاد في رواية : فإننا بشر ، نقول القول اليوم ونرجع عنه غداً . وفي أخرى : ويحك يا يعقوب (أبو يوسف) لا تكتب كل ما تسمع مني ، فإني قد أرى الرأي اليوم وأتركه غداً ، وأرى الرأي غداً وأتركه بعد غد .

٣- إذا قلت قولاً يخالف كتاب الله تعالى وخبر الرسول
 عَلَيْكُ فاتركوا قولى

وأما الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى :

١- إنما أنا بشر أخطئ وأصيب ، فانظروا في رأيي ، فكل
 ما وافق الكتاب والسنة فخذوه ، وكل ما لم يوافق الكتاب
 والسنة فاتركوه .

٢- ليس أحد بعد النبي عَلَيْكُم إلا ويؤخذ من قوله ويترك .

٣. قال ابن وهب: سمعت مالكاً سئل عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء ؟ فقال: ليس ذلك على الناس قال: فتركته حتى خف الناس ، فقلت له: عندنا في ذلك سنة ، فقال: وما هي ؟ قلت: حدثنا الليث بن سعد وابن لهيعة وعمرو بن الحارث عن يزيد بن عمرو المعافري عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن المستورد بن شداد القرشي قال: رأيت رسول الله عين يدلك بخنصره ما بين أصابع رجليه. فقال: إن هذا الحديث حسن ، وما سمعت به قط إلا الساعة . ثم سمعته بعد ذلك بسئل ، فيأمر بتخليل الأصابع .

وأما الإمام الشافعي رحمه الله ، فالنقول عنه في ذلك أكثر وأطيب ، وأتباعه أكثر عملاً بها وأسعد ، فمنها :

١- ما من أحد إلا وتذهب عليه سنة لرسول الله عليه وتعزب عنه ، فمهما قلت من قول ، أو أصلت من أصل فيه

⁽١) قواعد في التعامل مع العلماء لعبد الرحمن بن المعلا (ص٧٧-٧٧)

عن رسول الله عَيْنَ خلاف ما قلت ، فالقول ما قال رسول الله وهو قولي .

٢- أجمع المسلمون على أن من استبان له سنة رسول الله ما الله ما

٣- إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله عليه عليه فقولوا بسنة رسول الله عليه فقوله ودعوا قولي . وفي رواية : فاتبعوها ، ولا تلتفتوا إلى قول أحد .

٤- إذا صح الحديث فهو مذهبي .

ه أنتم أعلم بالحديث والرجال مني ، فإذا كان الحديث الصحيح ، فأعملوني به أي شيء يكون : كوفياً أو بصرياً أو شامياً ، حتى أذهب إليه إذا كان صحيحاً .

٦- كل مسألة صح فيها الخبر عن رسول الله عَلَيْكَ عند أهل النقل بخلاف ما قلت ، فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتى .

٧- إذا رأيت موني أقول قولاً ، وقد صح عن النبي عليه خلافه، فاعلموا أن عقلي قد ذهب .

٨ كل ما قلت ، فكان عن النبي عليه خلاف قولي مما يصح، فحديث النبي أولى، فلا تقلدوني.

٩- كل حديث عن النبي اليالية فهو قولي ، وإن لم تسمعوه مني.

وأما الإمام أحمد ، فهو أكثر الأئمة جمعاً للسنة وتمسكاً بها، حتى كان يكره وضع الكتب التي تشتمل على التفريع والرأي ولذلك قال:

١- لا تقلدني ، ولا تقلد مالكاً ولا الشافعي ولا الأوزاعي
 ولا الثوري ، وخذ من حيث أخذوا ، وفي رواية :

ولا تقلد دينك أحداً من هؤلاء ، ما جاء عن النبي عليه وأصحابه فخذ به ، ثم التابعين بعد الرجل فيه مخير وقال مرة: الاتباع أن يتبع الرجل ما جاء عن النبي عليه وعن أصحابه، ثم هو من بعد التابعين مخير

٢- رأي الأوزاعي ، ورأي مالك، ورأي أبي حنيفة كله رأي،
 وهو عندي سواء ، وإنما الحجة في الآثار .

٣ من رد حديث رسول الله عليه فهو على شفا هلكه.

تلك هي أقوال الأئمة رضي الله تعالى عنهم في الأمر بالتمسك بالحديث ، والنهي عن تقليدهم دون بصيرة ، وهي من الوضوح والبيان بحيث لا تقبل جدلاً ولا تأويلاً ، وعليه فإن من تمسك بكل ما ثبت في السنة ولو خالف بعض أقوال الأئمة ، لا يكون مبايناً لمذهبهم ، ولا خارجاً عن طريقتهم ، بل هو متبع لهم جميعاً ، ومتمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها ، وليس كذلك من ترك السنة الثابتة لمجرد مخالفتها لقولهم ، بل هو بذلك عاص لهم ، ومخالف لأقوالهم المتقدمة ،

والله تعالى يقول: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ﴾(١) وقال: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن

أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم (٢)

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى: فالواجب على كل من بلغه أمر الرسول على الله وعرفه أن يبينه للأمة، وينصح لهم، ويأمرهم باتباع أمره ، وإن خالف ذلك رأي عظيم من الأمة، فإن أمر رسول الله على أحق أن يعظم ويقتدي به من رأي أي معظم قد خالف أمره في بعض الأشياء خطأ، ومن هنا رد الصحابة ومن بعدهم على كل مخالف سنة صحيحة، وربما أغلظوا في الرد ، لا بغضاً له ، بل هو محبوب عندهم معظم في نفوسهم ، لكن رسول الله أحب إليهم ، وأمره فوق أمر كل مخلوق ، فإذا تعارض أمر الرسول وأمر غيره، فأمر الرسول أولى أن يقدم ويتبع ، ولا يمنع من ذلك تعظيم من خالف أمره وإن كان مغفوراً له ، بل ذلك المخالف المغفور له لا يكره أن يخالف أمره إذا ظهر أمر الرسول وأمرة بخلافه.

قلت: كيف يكرهون ذلك وقد أمروا به أتباعهم كما مر وأوجبوا عليهم أن يتركوا أقوالهم المضالفة للسنة؟ بل إن الشافعي رحمه الله أمر أصحابه أن ينسبوا السنة

أخذ بخلافها ، ولذلك لما جمع المحقق ابن دقيق العيد رحمه الله المسائل التي خالف مذهب كل واحد من الأئمة الأربعة الحديث الصحيح فيها انفراداً واجتماعاً في مجلد ضخم، قال في أوله: (إن نسبة هذه المسائل إلى الأئمة المجتهدين حرام، وإنه يجب على الفقهاء المقلدين لهم معرفتها، لئلا يعزوها إليهم فيكذبوا عليهم) (١).

فإذا استقر عندك ذلك يا عبد الله ووعاه قلبك وراقبت ربك سبحانه ، وتركت الهوى ، وعلمت أن أحرص الناس على اتباع الأئمة هم السلفيون! ، حيث لم يفرقوا بل أخذوا من الكل وردوا كل ما خالف سنة المصطفى الله لأنها أولى بالاتباع. ونحن نرى أن الناس مراتب.

الأول: الإمام المجتهد الذي بلغ من العلم والفهم ما بلغ فهذا يستنبط المسائل من الأدلة ويقول بما يظهر له .

والثاني: طالب العلم الذي يستطيع التمييز بين الأدلة ومعرفة أقوال أهل العلم والتمييز بينها ، فهذا لا يحل له التقليد بل عليه الاتباع والترجيح . وللأسف فإن كثيراً ممن يتولون التدريس بل والإفتاء يلزمون الناس بأقوالهم ويزعمون أنهم

⁽١) النساء: آية ٦٠ . (٢) النور: آية ٦٣ .

⁽١) كتاب صفة صلاة النبي علين من التكبير إلى التسليم للشيخ /الألباني (ص ٤٦ ـ ٥٠)

يقلدون . والمعلوم إجماعاً أن المقلد لا يحق له الإفتاء. إذ لا يقلد إلا العامي وهذا من الاضطراب ، ونحن نرى أن هذا الصنف يجب عليه الاتباع ولا يجوز له التقليد .

والثالث: وهو العامي أي الذي لا يستطيع التمييز بين الأدلة ولا ترجيح أقوال أهل العلم فهذا عليه أن يأخذ بقول من يراه من أهل العلم ويثق بدينه وعليه أن يوطن النفس على معرفة الدليل والرجوع للدليل وعدم التعصب لقول مفتيه . ومن كان هذا حاله فلا يحق أن يفتي غيره .

وإذا ظهر لك هذا يا عبد الله ، علمت يقيناً إن كنت منصفاً أن ما ينسب للسلفيين بأنهم لا يحترمون الأئمة الأربعة ولا يأخذون بأقوالهم ، إنما هو زور من القول وباطل وافتراء ، وخلافه هو الصواب ، بل إن السلفيين هم المتبعون حقيقة للأئمة الأربعة لأنهم يحترمون أقوال الجميع دون تجريح أو تعصب أو تحيز ، ودعوتنا للرجوع إلى الكتاب والسنة ، ونبذ الفرقة هي دعوة الأئمة رضوان الله عليهم ، ولعل في نشر مثل كتابنا - هذا لمؤلفه وهو ممن جاهدوا في شبه القارة الهندية لنشر العقيدة الصحيحة والمذهب الحق مذهب السلف وغيره من الكتب تأكيداً لهذا المبدأ . ومن أراد التوسع فليراجع كتاب « رفع الملام عن الأئمة الأعلام » لابن تيمية رحمه الله فقد فصل وأجاد .

ونحن في دار الفتح إذ نعيد نشر هذه الجواهر النافعة لنأكد حرصنا على سلامة العقيدة والفقه واحترامنا والتزامنا بما عليه الأئمة رضوا ن الله عليهم أجمعين.

وفي هذا بيان لمن ألقى السمع وهو شهيد .

كتبـــه أبو معاوية عبد الله السبت الشارقة ١٣شوال ١٤١٥ وكان يختلف في أثناء دراسته إلى الشيخ (محمد أفضل السيالكوتي) فانتفع به في علم الحديث الشريف . تدريسه و نبو غه و تبحره :

ثم اشتغل بالتدريس نحواً من اثنتي عشرة سنة وظهر نبوغه وتبحره

إقامته بالحرمين الشريفين واستفادته من مشايخهما:

وفي عام /١٤٣هه/ رحل إلى الحجاز وأقام بالحرمين الشريفين عامين كاملين صحب خلالهما علماءهما وتلقى منهم وتتلمذ عليهم؛ فقد تلقى من الشيخ أبي طاهر محمد بن إبراهيم الكردي المدني جميع صحيح البخاري ما بين قراءة وسماع وتلقى شيئاً من صحيح مسلم وجامع الترمذي وسنن أبي داود وغير ذلك وسمع منه (مسند الدارمي) من أوله إلى آخره في عشرة مجالس كلها بالمسجد النبوي الشريف.

ثم ورد مكة المكرمة وأخذ (موطأ مالك) عن الشيخ (وفد الله المالكي المكي) وحضر دروس الشيخ (تاج الدين القلعي المكي) حيث كان يدرس صحيح البخاري ، وسمع عليه (أطراف الكتب الستة) و(الموطأ) وغير ذلك .

ترجمة المؤلف

نسبه وولادته:

هو أحمد بن عبد الرحمن المعروف بولي الله الدهلوي.

ولد يوم الأربعاء ١٤ شوال عام ١١١٤هـ ببلدة دهلي في أيام السلطان (عالمكير).

كان أبوه الشيخ عبد الرحمن من وجوه مشايخ دهلي وأعيانهم .

وله حظ وافر من العلوم الشرعية ،

طلبه للعلم:

ثم بدأ بطلب العلم وسلك طريقه فأخذ عن والده الشيخ عبد الرحيم بعضاً من فنون العلم ، وقرأ عليه الرسائل المختصرة بالفارسية والعربية في مختلف العلوم المتداولة والفنون المعروفة في عصره من تفسير وحديث وفقه ، وتوحيد وأصول ، ونحو ولغة وغير ذلك .

حيث يرتضيه أهل الرواية ويبغيه أصحاب الدراية» (١) .

أهم مصنفاته:

وللإمام ولي الله الدهلوي مصنفات كثيرة تدل على بعد نظره وغزارة علمه ، وغوصه على المعاني الدقيقة ... ومن أهمها :

١- المصفّى شرح الموطأ .

٢- المسوّى شرح الموطأ: وهو بالعربية ، وقد أتى فيه بذكر اختلاف المذاهب ، وبقدر يسير من شرح الغريب .

٣ شرح تراجم أبواب البخاري .

٤- النوادر من أحاديث سيد الأوائل والأواخر.

٥- الإرشاد إلى مهمات الإستاد .

٦- الفوز الكبير في أصول التفسير.

٧ الزهراوين : في تفسير سورتي البقرة وآل عمران .

٨ حجة الله البالغة في علم أسرار الشريعة وحكمها، وهو
 كتاب فريد في بابه

٩- إزالة الخفاء عن خلاافة الخلفاء (بالفارسية). وهو
 كتاب عظيم القدر ، جليل الشأن .

دوره في النهـوض بعلم الحـديث في الهند ونشـر السنة في تلك البلاد :

هذا وقد كان الاهتمام بعلم الحديث ودراسة مصنفاته قد ضعف في تلك البلاد (وفي غيرها أيضاً) ضعفاً شديداً مما أدى إلى انتشار الجهل بالسنة ، وشيوع البدع والخرافات ونحو ذلك ، إلى أن جاء الإمام ولي الله الدهلوي فحقق الله على يديه نهضة علمية مباركة ما زلنا نشهد آثارها ونقطف من ثمارها إلى يومنا هذا قال العلامة صديق حسن خان القنوجي في كتابه (الحطة بذكر الصحاح الستة) في ذكر من جاء بعلم الحديث في الهند:

ثم جاء الله سبحانه وتعالى من بعدهم بالشيخ الأجل والمحدث الأكمل ، ناطق هذه الدورة وحكيمها .. الشيخ ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي ، وكذا بأولاده الأمجاد ، وأولاد أولاده أولي الإرشاد المشمرين لهذا العلم عن ساق الجد والاجتهاد ، فعاد لهم علم الحديث غضاً طرياً بعدما كان شيئاً فرياً، وقد نفع الله بهم وبعلومهم كثيراً من عباده المؤمنين، ونفى بسعيهم المشكور من فتن الإشراك والبدع ومحدثات الأمور في الدين ما ليس بخاف على أحد من العالمين ، فهؤلاء الكرام قد رجحوا السنة على غيرها من العلوم وجعلوا الفقه كالتابع له والمحكوم ، وجاء تحديثهم العلوم وجعلوا الفقه كالتابع له والمحكوم ، وجاء تحديثهم

⁽١) الحطة (ص ١٤٦) . (دار الكتب العلمية) .

مقدمة بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي بعثَ سيدنا محمداً إلى العرب والعجم ليستضيئوا به في الظلمات، ويُنال بسببه معالي المقامات، من كانَ أهل عوالي الهمم. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده، وأن محمداً عبدُه ورسوله الذي لا نبي بعده. صلى الله عليه وأله وصحبه وبارك وسلم.

وبعد فيقول العبد الضعيف المفتقر والى رحمة ربه الكريم، ولي الله بن عبدالرحيم، صانه الله تعالى عما شانه وأصلح باله وحاله وشائه:

هذه رسالة سميتُها (عقدُ الجيد، في أحكام الاجتهاد والتقليد). حملني على تحريرها سؤال بعضِ الأصحاب، عن مسائلَ مهمة في ذلك الباب.

١٠. الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف

١١ عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد .

وهو كتابنا هذا .

وله غير ذلك كثير من المصنفات في التفسير والحديث والأدب وغير ذلك من العلوم .

وفاته:

توفي الإمام ولي الله الدهلوي عام /١١٧٦/ هـ بمدينة دهلي ودفن فيها ، رحمه الله تعالى رحمة واسعة ، وجزاه عنا وعن جميع المسلمين خير ما يجزي به عباده الصالحين والحمد لله رب العالمين .

باب في بيان حقيقة الاجتهاد وشرطه وأقسامه

حقيقةُ الاجتهاد على ما يُفهم من كلام العلماء: استفراغُ الطريقُ في زمن الصحابة رضي الله عنهم ذلك). الجُهد في إدراك الأحكام الشرعية الفرعية، من أدلتها قلت: هذا إشارةٌ إلى أنّ الاجتهاد المطلق الم التفصيلية، الراجعة كليّاتها إلى أربعة أقسام:

الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس.

ويُفهم من هذا أنّه أعمُّ من أن يكون استفراغاً في إدراك حكم ما سبق التكلم فيه من العلماء السابقين أولا، وافقهم في ذلك أو خالف.

ومن أن يكون ذلك بإعانة البعض في التنبيه على صور المسائل والتنبيه على مآخذ الأحكام من الأدلة التفصيلية أو بغير إعانة منه. فما يظنُّ فيمن كان موافقاً لشيخه في أكثر المسائل لكنه يعرف لكل حُكم دليلاً ويطمئنُ قلبه بذلك الدليل وهو على بصيرة من أمره للله ليس بمجتهد، ظنُّ فاسد. وكذلك ما يُظن من أن المجتهد لا يُوجد في هذه الأزمنة اعتماداً على الظنّ الأول بناءٌ على فاسد.

وشرطه أنه لابد له أن يعرف من الكتابِ والسنّة ما يتعلق أ

بالأحكام، ومواقع الإجماع، وشرائط القياس، وكيفية النظر، وعلم العربية، وألناسخ والمنسوخ، وحال الرواة ولا حاجة إلى الكلام والفقه.

قال الغزالي: (إنّما يحصل الاجتهادُ في زماننا بممارسة الفقه، وهي طريق تحصيل الدراية في هذا الزمان؛ ولم يكن الطريقُ في زمن الصحابة رضي الله عنهم ذلك).

قلت: هذا إشارة إلى أنّ الآجتهاد المطلق المنتسب لا يتم الا بمعرفة نصوص المجتهد المستقل، وكذلك لابد المستقل من معرفة كلام من مضى من الصحابة والتابعين وتبعهم في ابواب الفقة، وهذا الذي ذكرناه من شرط الاجتهاد مبسوط في كتب الأصول، ولا بأس أنْ نورد كلام البغوي في هذا الموضع.

قال البغوي: (والمجتهد من جمع خمسة أنواع من العلم: علم كتاب الله عز وجل، وعلم سنة رسول الله عن أقاويل علماء السلف من إجماعهم واختلافهم، وعلم اللغة، وعلم القياس وهو طريق استنباط الحكم من الكتاب والسنة إذا لم يجده صريحاً في نص كتاب أو سنة أو إجماع فيجب أن يعلم من علم الكتاب الناسخ والمنسوخ والمجمل والمفصل، والخاص والعام، والمحكم والمتشابة، والكراهة والتحريم والإباحة والندب والوجوب، ويعرف من السنة هذه الأشياء،

ويعرف منها الصحيح والضعيف، والمسند والمرسل، ويعرف من ترتيب السنة على الكتاب وترتيب الكتاب على السنة؛ حتى لو وجد حديثاً لا يُوافق ظاهره الكتابَ يهتدي إلى وجه محمله، فإن السنة بيانُ الكتاب ولا تخالفه، وإنما يجبُ معرفةَ ما ورد منها في أحكام الشرع دون ما عداها من القصص والأخبار والمواعظ. وكذلك يجب أنْ يعرف من علم اللغة ما أتى في كتاب أو سنة في أمور الأحكام دون الإحاطة بجميع لغات العرب، وينبغي أن يتحرُّجُ فيها بحيث يقف على مرامي كلام العرب فيما يدلّ على المراد من اختلاف المحالِّ والأحوال، لأنَّ الخطابَ وَرَدَ بلسانِ العرب فمنْ لمْ يعرفْهُ لا يقف على مراد الشارع. ويعرف أقاويل الصحابة والتابعين في الأحكام، ومعظم فتاوى فقهاء الأمة حتى لا يقع حكمه مُخالفاً لأقوالهم فيكون فيه خرقُ الإجماع. وإذا عرف منْ كلّ منْ هذه الأنواع معظمه فهو حينئذ مجتهد . ولا يُشترط معرفة جميعها بحيث لا يشذُّ عنه شيءٌ منها. وإذا لم يعرف نوعاً من هذه الأنواع فسبيلُه التقليدُ. وإنْ كانَ مُتبحّراً في مذهب واحد من آحاد أئمة السلف فلا يجوزُ له تقلَّدُ القضاء ولا الترصَّد للفتيا، وإذا جمع هذه العلوم وكان مُجانباً للأهواء والبدع، مُدرعاً بالورع مُحترزاً عن الكبائر غير مصر على الصغائر، جاز له

ويجب على من لم يجمع هذه الشرائط تقليده فيما يعن له من الحوادث). انتهى كلام البغوي -

وقد صرّح الرافعي والنووي وغيرهما ممن لايحصى كثرةً أن المجتهد المطلق الذي مرّ تفسيره على قسمين: مستقل، ومنتسب .

ويظهرُ من كلامهم أنّ المستقلّ يمتاز عن غيره بثلاث خصال: إحداها التصرّفُ في الأصول التي عليها بناء مجتهداته.

وثانيتها: تتبع الآيات والأحاديث والآثار لمعرفة الأحكام التي سبق الجواب فيها، واختيار بعض الأدلة المتعارضة على بعض، وبيان الراجح من محتملاته، والتنبيه لمآخذ الأحكام من تلك الأدلة. والذي نرى والله أعلم، أن ذلك ثلثا علم الشافعي رحمه الله تعالى.

والثالثة: الكلامُ في المسائل التي لم يُسبق بالجواب فيها أخذاً من تلك الأدلة.

والمنتسب من سلم أصول شيخه واستعان بكلامه كثيراً في تتبع الأدلة والتنبيه للمأخذ، وهو مع ذلك مستيقن بالأحكام من قبل أدلتها، قادر على استنباط المسائل منها قل ذلك منه أو كثر ، وإنما تُشترط الأمور المذكورة في المجتهد المطلق، وأمّا الذي هو دونه في المرتبة فهو مُجتهد في المذهب، وهو مُقلّد لإمامه فيما ظهر فيه نصه، لكنه يعرف قواعد إمامه

أنَّ يتقلَّدَ القضاء ويتصرّف في الشرع بالاجتهاد والفتوى،

وما بنى عليه مذهبه، فإذا وقعت حادثة لم يعرف لإمامه نصا فيها اجتهد على مذهبه، وخرجها من أقواله وعلى منواله ودُونه في المرتبة مُجتهد الفتيا، وهو المتبحر في مذهب إمامه، المتمكن من ترجيح قول على آخر ووجه من وجوه الأصحاب على آخر، والله أعلم.

باب في بيان اختلاف المجتهدين

اختلفوا في تصويب المجتهدين في المسائل الفرعية التي لا قاطع فيها: هل كل مجتهد فيها مصيب، أو المصيب فيها واحد؟

قال بالأول الشيخ أبو الحسن الأشعري، والقاضي أبوبكر، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وابن شريح ونُقل عن جمهور المتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة. وفي «كتاب الخراج» لأبي يوسف إشارات إلى ذلك تقارب التصريح.

وبالثاني قال جمهور الفقهاء ونقل عن الأئمة الأربعة، وقال ابن السمعاني في «القواطع» إنه ظاهر مذهب الشافعي. قال البيضاوي في «المنهاج»: (اختُلف في صواب المجتهدين بناءً على الخلاف في أن لكل صورة حكماً معيناً عليه دليل قطعي

أو ظني، والمختار ما صحّ عن الشافعي أنّ في الحادثة حكماً معيناً عليه أمارة ، من وجدها أصاب ومن فقدها أخطأ ولم يأثم، لأن الاجتهاد مسبوق بالأدلة لأنه طلبها، والدلالةُ متأخرةُ عن الحكم، فلو تحقق الاجتهادان لاجتمع النقيضان، ولأنه قالَ عليه الصلاةُ والسلامُ «مَنْ أصابَ فله أجران، ومن أخطأ فله أجرٌ واحدٌ» (١). قيل: لو تعين الحكم فالمخالف له لم يحكم بما أنزل الله فيفسق لقوله تعالى ﴿ ومَن الم يحكم عما أنزلَ اللهُ فأولئك مم الفاسقون (٢). قلنا أمر بالحكم بما ظنه وإن أخطأ الحكم بما أنزل الله، قيل لو لم يصوب الجميع لما جاز نصب المخالف، وقد نصب أبوبكر رضي الله عنه زيداً، قلنا لم يجز تولية المبطل، والمخطئ، ليس بمبطل). انتهى كلام البيضاوي.

قوله «لكلّ صورة حكم الخ» قلنا حكم على الغيب بلا دليل. قوله «ما صحّ عن الشافعي أن في الحادثة الخ» قلنا: معنا في كلّ حادثة قولٌ هو أوفق بالأصول وأقعد في طرق الاجتهاد، وعليه أمارة ظاهرة من دلائل الاجتهاد منْ وجدهاأصاب ومَنْ فقدها فقد أخطأ ولم يأثم، وذلك لأنه نصّ في أوائل «الأم» بأن

⁽۱) رواه أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم عن عمرو بن العاص وأبي هريرة كما في صحيح الجامع (٤٩٣)

⁽٢) سورة المائدة اية ٤٧.

أوائلِ «الأم» بأن العالم إذا قال للعالم أخطأت فمعناه: أخطأت

المسلك السديد الذي ينبغي للعلماء أنْ يسلكوه، وبسط ذلك ومثّله بأمثال كثيرة، أو معناه: إذا كان في المسألة خبر الواحد فقد أصاب مَنْ وجدَهُ وأخطاً من فقدَهُ، وهذا أيضاً مبسوطٌ في «الأم». قوله «لأنَّ الاجتهاد مسبوق الخ» قلنا: تعبدنا اللهُ تعالى بأنْ نعمل ما يؤدي إليه اجتهادنا، فنطلب الذي نعمله إجمالاً لنحيط به تفصيلاً.

قوله «لاجتمع النقيضان» قلنا: هو كخصال الكفارة كل واحد منها واجب وليس بواجب

قوله «من أصاب فله أجران» قلنا: هذا عليكم لا لكم، لأن الخطأ الذي يوجب الأجر لا يكون معصية، فلا بد أن يكونا حكمين لله تعالى: أحدُهما أفضلُ من الآخر كالعزيمة والرخصة، أو هذا في القضاء ولابد أن يتحقق في الخارج، إما قول الدعي أو المنكر.

قوله «أمر بالحكم بماظنه الخ» قلنا: اعتراف بمقصودنا.

قوله «والمخطئ ليس بمبطل» قلنا: لما لم يكن مُبطلاً لم يكن مُبطلاً لم يكن مُخالفاً للحقِّ مُبطل، وماذا بعد الحقِّ الا الضلال؛ والحق أنَّ ما نسب إلى الأئمة الأربعة قول مُخرج من بعض تصريحاتهم وليس نصاً منهم، وأنه لا خلاف للأمة في تصويب المجتهدين فيما خير فيه نصاً أو إجماعاً:

كالقراءات السبع، وصيغ الأدعية، والوتر بسبع وتسع وإحدى عشرة، فكذلك لا ينبغي أن يخالفوا فيما خير فيه دلالة.

والحقُّ أنَّ الاختلاف أربعة أقسام:

أحدُها: ما تعين فيه الحقُ قطعاً، ويجبُ أنْ ينقض خلافه لأنه باطل يقيناً.

وثانيها: ما تعين فيه الحق بغالب الرأي وخلافه باطلٌ ظناً. وثالثها: ما كان كلا طرفي الخلاف مُخيراً فيه بالقطع. ورابعها: ما كان كلا طرفي الخلاف مُخيراً فيه بغالب

الرأى

أعرفُ أنَّه فقيرٌ؟ قيل: إذا اجتهدت في تَتبُع قرائن الفقر ثم أتاك الثلجُ أنه فقيرٌ فأعطه. فاختلفا في رجل: قال أحدهما هو فقير وقال الآخر لا، والمأخذان متقاربان يُسوغ الأخذُ بهما، فهما مصيبان، لأنَّه ما أدارَ الحكم إلاَّ على مَنْ يقع في تحريه أنه فقير، وقد وقع في تحريه ذلك من غير تقصير ظاهر. بخلاف ما إذا أعطى تاجراً كبيراً له خدم وحشم فإن القائل بفقره يُعدُّ مُقصّراً، ولا يسوغ الأخذُ بالشبهة التي ذهب إليها. فههنا مقامان أحدهما أنه فقيرٌ في الحقيقة أم لا؟ ولا شبهة أنَّ الحقُّ فيه واحدُّ وأن النقيضين لا يجتمعان. والثاني أنَّ مَنْ أعطى غير الفقير على ظنَّ فقره هل هو مطيع أم لا؟ ولا شبهة أنه مطيعً. نعم من وافق ظنّه الحقيقة قد نال حظاً وافراً. وإنْ كانَ الاجتهاد في اختيار ما خُير فيه كأحرف القرآن وصيغ الأدعية وكذا ما فعله النبيُّ عَيْنَةً على وجوه تسهيلاً على الناس مع كونها كلها حاوية لأصل المصلحة، فالمجتهدان مُصيبان، فهذا كله بيِّنُ لا ينبغي لأحد أن يتوقف فيه.

ومواضعُ الاختلاف بينَ الفقهاء معظمها أمور:

أحدُها: أنْ يكون واحد قدْ بلغه الحديثُ والآخرُ لم يبلغه، والمصيب ههنا معين.

والثاني: أنْ يكونَ عند كلِّ واحد الحاديث وأثار متخالفة وقد اجتهد في تطبيق بعضها ببعض أو ترجيح بعضها على

بعض فأدّى اجتهاده إلى حكم فجاء الاختلاف من هذا القبيل.

والثالث: أنْ يختلفوا في تفسير الألفاظ المُستعملة وحدودها الجامعة المانعة، أو معرفة أركان الشيء وشروطه من قبيل السبر والحذف وتخريج المناط وصدق ما وصف وصفاً على هذه الصورة الخاصة، أو انطباق الكلية على جزئياتها ونحو ذلك، فأدى اجتهاد كل واحد إلى مذهب.

والرابع: أن يختلفوا في المسائل الأصولية ويتفرع عليه الاختلاف في الفروع، والمجتهدان في هذه الأقسام مُصيبان إذا كانَ مأخذاهما متقاربين بالمعنى الذي ذكرنا.

والحقُ أنَّ المسائل المذكورة في كتب أصول الفقة على تسمين:

قسم: هو من باب تتبع لغة العرب كالخاص والعام والنص والظاهر، ومثله كمثل قول اللغوي: هذا علم وذلك اسم جنس، والفاعل مرفوع والمفعول منصوب، وليس في هذا القسم كثير اختلاف.

وقسم هو من باب تقريب الذهن إلى ما يفعله العاقل بسليقته. تفصيله أنك إذا ألقيت إلى عاقل كتاباً عتيقا قد تغير بعض حروفه وأمرته بقراءته لابد إذا اشتبه عليه شيء يتتبع القرائن ويتحرى الصواب، وريما يختلف عاقلان في مثل

ذلك. وإذا عن للعاقل طريقان كيف يتتبع الدلائل ويتفحص عن المصالح ويختار الأرجح والأقل شراً، و فكذلك الأوائل لما ورد عليهم أحاديث مختلفة أجالوا قداح نظرهم في ذلك، فأفضى اجتهادهم إلى الحكم على بعضها بالنسخ وتطبيق بعضها ببعض وترجيح بعضها على بعض. وكذلك لما ورد عليهم مسائل لم يكن السلف تكلموا فيها أخذوا النظير بالنظير واستنبطوا العلل.

وبالجملة فكانت لهم صنائعُ اندفعوا إليها بسليقتهم المخلوقة فيهم كما يندفع العاقل في أمر يعنُ له، فأراد قومٌ أنْ يسردوا صنائعهم التي ذكروها مفصلة في كتبهم أو أشاروا إليها في ضمن كلامهم أو خرجت من مسائلهم وإنْ لم يذكروها، وتلقت عقولُ الخلف أكثر صنائعهم بالقبول لما جبلوا عليه من السليقة في مثل ذلك ثم صارت أموراً مسلمة فيما بينهم. وعلى قياس ذلك لما أفرغوا جهدهم في رواية الحديث ومعرفة الصحيح من السقيم والمستفيض من الغريب ومعرفة أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً وكتابة كتب الحديث ومعرفة أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً وكتابة كتب الحديث وتصحيحها ، جروا في تلك الميادين بسليقتهم المخلوقة في عقولهم، ثم جاء قوم آخرون وجعلوا صنائعهم تلك كليّات مدوّنةً.

وهاهنا فائدة جليلة هي أنّ من شرط العمل بمثل هذه

المقدمات الكليّة أن لا تكون الصورةُ الجزئية التي يقع فيها الكلامُ مما سبق للعقلاء فيها ضد حكم الكليّات، لأنه كثيراً ما يكون هناك قرائنُ خاصة تفيد غير حكم الكليّات، وأصل الجدلِ هو اتباع الكليات وإثباتُ حكم قد قضى العقلُ الصراحُ بخلافه لخصوص المقام، كما إذا رأيت حجراً وأيقنت أنه حجرٌ فجاء الجدليُّ فقال: الشيء إنما يُعرف باللونِ والشكل ونحوهما، وهذه الصورةُ قد تتشابهُ الأشياءُ فيها، فنقض ذلك اليقين بأمر كلي، ولا يعلم المسكين أن اليقين الحاصل في هذه الصورة الخاصة أكبر من اتباع الكليات، فاياك أن تغرك أقوالُهم عن صريح السنة.

والاختلافُ في هذا القسم راجع إلى التحري وسكون القلب. وبالجملة الاختلاف في أكثر أصول الفقه راجع إلى التحري واطمئنان القلب بمشاهدة القرائن، وقد أشار النبي عليه إلى أن التكليف راجع إلى ما يؤدي إليه التحري في مواضع من كلامه.

منها قوله عَيْنَ «فطركم يوم تفطرون ، وأضحاكم يوم تضحون» (١) قال الخطابي: معنى الحديث أنَّ الخطأ موضوع عن الناس فيما كان سبيله الاجتهاد، فلو أنَّ قوماً اجتهدوا

⁽۱) صحيح رواه أبو داود والدارقطني والبيهقي وغيرهم عن أبي هريرة كما في إرواء الغليل (۹۰۰).

فلم يروا الهلال إلا بعد ثلاثين فلم يفطروا حتى استوفوا العدد ثم ثبت عندهم أن الشهر كان تسعا وعشرين فإن صومهم وفطرهم ماض ولا شيء عليهم من وزر أو عتب وكذلك في الحج إذا أخطأوا يوم عرفة فإنه ليس عليهم إعادته ويجزئهم أضحاهم ذلك. وإنما هذا تخفيف من الله سبحانه ورفق بعباده.

ومنها قوله عَيَّا الحاكم إذا اجتهد فاصاب فله اجران، وإذا اجتهد فاخطا فله اجر (۱) وكل من استقرى نصوص الشارع وفتاواه يحصل عنده قاعدة كلية، وهي أنّ الشارع قد ضبط أنواع البرّ من الوضوء والغسل والصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرها مما اجمعت المللُ عليه بأنحاء الضبط، فشرع لها أركاناً وشروطاً وآداباً، ووضع لها مكروهات ومفسدات وجوائز، وأشبع القول في هذا حق الإشباع، ثم لم يبحث عن تلك الأركان وغيرها بحدود جامعة مانعة كثير بحث وكلما سئل عن أحكام جزئية تتعلق بتلك الأركان والشروط وغيرها تحافي بناك الأركان والموط على ما يفهمون في نفوسهم من الألفاظ وغيرها أحالها على ما يفهمون في نفوسهم من الألفاظ المستعملة، وأرشدهم إلى رد الجزئيات نحو الكليّات، ولم يزد على ذلك، اللهم إلا في مسائل قليلة للسباب طارئة من لجاج

القوم ونحوه: فشرع غسل الأعضاء الأربعة في الوضوء، ثم لم يحد الغسل بحد جامع مانع يعرف به أن الدلك داخل في حقيقته أم لا، وأن إسالة الماء داخلة فيها أم لا، ولم يقسم الماء إلى مطلق ومقيد، ولم يبين أحكام البئر والغدير ونحوهما

وهذه المسائل كلها كثيرة الوقوع لا يتصور عدم وقوعها في زمانه عَيِّتُهُ. ولما ساله السائل في قصة بئر بضاعة (۱) وحديث القلتين(۱) لم يزد على الرد إلى ما يفهمونه من اللفظ ويعتادونه فيما بينهم، ولهذا المعنى قال سفيان الثوري: (ما وجدنا في أمر الماء إلا سعة). ولما سالته امرأة عن الثوب يصيبه دم الحيضة لم يزد على أن قال: حتيه ثم اقرصيه ثم انضحيه ثم صلى فيه (۱) فلم يأت بأكثر مما عندهم.

⁽١) رواه أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم عن عمرو بن العاص وأبي هريرة كما في صحيح الجامع (٤٩٢). ويبدو أن المؤلف قد ذكره بالمعنى والله أعلم

⁽۱) يشير إلى حديث أبي سعيد الخدري قال: قيل يارسول الله أنتوضاً من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن؟ فقال رسول الله عَلِيهُ: «إن الماء طهور لا ينجسه شيء» وهو صحيح رواه أحمد وابو داود والترمذي وغيرهم كما في إرواء الغليل (١٤).

⁽٢) يشير إلى حديث ابن عمر قال: سمعت رسول الله عَلِيَّة وهو يسال عن الماء يكون في الفلاة من الأرض وما ينوبه من السباع والدواب فقال رسول الله عَلِيَّة: «إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث» وفي رواية «لم ينجسه شيء» وهو صحيح رواه احمد وأبو داود والترمذي وغيرهم كما في إرواء الغليل(٢٣).

 ⁽۲) رواه البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم عن أسماء بنت أبي بكر كما في إرواء الغليل (١٦٥).

وأمر باستقبال القبلة(١) ولم يعلّمنا طريق معرفة القبلة، وقد كانت الصحابة يسافرون ويجتهدون في أمر القبلة، وكانت لهم حاجّة شديدة إلى معرفة طريق الاجتهاد، فهذا كله لتفويضه مثل ذلك إلى رأيهم. وهكذا أكثر فتاواه عَلَيْكُم، كما لا يخفى على منصف لبيب. وقد فهمنا من تتبع أحكامه أنه راعى - في ترك التعمق، وعدم الإكثار من وجوه الضبط-مصلحة عظيمة، وهي أنَّ هذه المسائل ترجع إلى حقائقً تُستعمل في العُرف على إجمالها، ولا يُعرف حدها الجامعُ المانعُ إلا بعسر، وربّما يحتاج عند إقامة الحدّ إلى التمييز بين المشكلين بأحكام وضوابط يُحرجون بإقامتها، ثم إنَّ ضبطت وفُسرت لايمكن تفسيرها إلا بحقائق مثلها، وهلم جرا، فيتسلسل الأمرُ أو يقفُ في بعض ما هنالك إلى التفويض في رأي المبتلى به، والحقائقُ الأخرى ليست بأحقٌّ من الأولى في التفويض إلى المبتلين، فلأجل هذه المصلحة فوض الحقائق أول مرة إلى رأيهم، ولم يُشددُ فيما يضتلفون حين كان الاختلاف في امرفُوض إليهم وله في ذلك مساغٌ فلم يعنّف على

عمرو بن العاص فيما فهم من قوله تعالى ﴿ولا تُلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾(١) من جواز التيمم للجنب إذا خاف على نفسه من البرد،(١) ولم يعنف على عمر بن الخطاب فيما فهم من تأويل ﴿أو لامستم النساء ﴾(١) أنه في لمس المرأة (١) لا الجنابة، فبقيت مسألة الجنب غير مذكورة فينبغي أن لا يتيمم الجنب أصلاً.(٥) أخرج النسائي عن طارق «أن رجلا أجنب فلم

⁽۱) يشير إلى حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر»، وهو جزء من حديث طويل يعرف بحديث المسيء في صلاته قد رواه البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم. انظر إرواء الغليل (۲۸۹).

⁽١) سيرة البقرة : ١٩٥ .

⁽٢) يشير إلى ما روي عن عمرو بن العاص أنه قال: لما بعثه رسول الله عَلَيْهُ عام ذات السلاسل قال: احتامت في ليلة باردة شديدة البرد فاشفقت إن اغتسلت أن أهلك فتيممت ثم صليت بأصحابي صلاة الصبح قال: فلما قدمنا على رسول الله عَلِيْهُ وذكرت ذلك له فقال: «ياعمرو صليت بأصحابك وانت جنب. قال: قلت: نعم يارسول الله إني احتامت في ليلة باردة شديدة البرد فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك وذكرت قول الله عز وجل: ﴿ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً ﴾ فتيم مت ثم صليت فضحك رسول الله عَلَيْهُ ولم يقل شيئاً « وهو حديث صحيح رواه أحمد وأبو داود والدارقطني كما في إرواء الغليل (١٥٤) قلت: ظاهر أن الآية التي ذكرها المؤلف فلعل ذلك وهم منه والله أعلم »

⁽٢) سورة النساء : أية ٤٢ .

⁽٤) قال الإمام ابن كثير في تفسيره (١/ ٦٦٩): «ولكن روينا عنه ـ يعني عمر بن الخطاب ـ أنه كان يقبل امرأته ثم يصلي ولا يتوضأ فالرواية عنه مختلفة فيحمل ما قاله في الوضوء إن صبح عنه على الاستحباب والله أعلم ».

^(°) قال الإمام البغوي في شرح السنة (٢/١١٠) : «وذهب عمر وابن =

 مسعود إلى أن الجنب لا يصلى بالتيمم وإن لم يجد الماء شهراً وكان عمر أبن الخطاب قد نسى ما ذكره له عمار فلم يقنع بقوله» قلت: يشير بذلك أجنب فلم يجد ماء كيف يصنع؟ فقال عبدالله: لا يصلي حتى يجد الماء، فقال أبو موسى فكيف تصنع بقول عمار حين قال له النبي عَرَبْكُ «كان يكفيك ...) قال الم تر عمر لم يقنع بذلك؟ فدعنا من قول عمار كيف تصنع اجمعوا على كراهته. ومن أخذ بما اختلفوا فيه فله حالان: بهذه الآية من سورة المائدة (فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً) فما درى عبدالله ما يقول فقال: إنا لو رخصنا لهم في هذا لأوشك إذا برد على أحدهم الماء أن يدعه ويتيمم فقلت لشقيق: فإنما كره عبدالله لهذا قال: نعم. (١) صحيح رواه النسائي كما في صحيح السنن (٤٢١).

> (٢) رواه البخاري (٤١١٩) ومسلم (١٧٧٠) وغيرهما عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما ولفظ البخاري «قال النبي عَلِينَ عَمِينَ عَلَيْ الأحزاب: لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة فأدرك بعضهم العصر في الطريق فقال بعضهم : لا نصلى حتى نأتيهم وقال بعضهم : بل نصلى لم يرد منا ذلك فذكر ذلك للنبى عَبِينَ فلم يعنف واحداً منهم». ووقع عند مسلم «الظهر» والله أعلم.

وترك العنف على واحد فيما أدى تحريه إليه ونظير هذه يُصلُّ، فاتى النبي عَلِيُّ فذكر ذلك له فقال أصبت. فاجنب رجل المسلحة ما ذكره أهل المناظرة من الاصطلاح على ترك البحث فتيمم وصلى فاتاه فقال نحو ما قال للآخر: اصبت»(١) انتهى ولم البحث عن مقدمات الدلائل لئلا يلزم انتشار البحث، فمن يعنف على أحد ممن أخر صلاة العصر أو أداها في وقتها عرف هذه المسألة كما هي علم أنّ أكثر صور الاجتهاد يكون حين تأويل من قوله «لا تصلوا العصر إلا في بني قريظة» (١) الحق فيها دائراً في جانبي الاختلاف، وأن في الأمر سعة، .. و .. وبالجملة فمن أحاط بجوانب الكلام علم أنه عين فوض وأن اليبس على شيء واحد والجزم بنفي المخالف ليس بشيء الأمر في تلك الحقائق المستعملة في العرف على إجمالها . وأنَّ استنباط حدودها إن كان بعيداً من باب تقريب الذهن وكذا في تطبيق بعضها ببعض - الى أفهامهم إلى ما يفهمه كل أحد من أهل اللسان فإعانة على العلم، وإن كان بعيداً من الأذهان وتميزاً للمشكل بمقدمات مخترعة فعسى ان يكون شرعاً جديداً وأنَّ الصحيح ما قاله الإمام عز إلى ما رواه البخاري (٣٤٦) ومسلم (٣٦٨) عن شقيق بن سلمة قال: (كنت الدين بن عبدالسلام: ولقد أفلح من قام بما أجمعوا على عند عبدالله وابي موسى فقال له ابو موسى: أرايت ياأبا عبدالرحمن إذا وجوبه، واجتنب ما أجمعوا على تحريمه، واستباح ما أجمعوا على إباحته، وفعل ما أجمعوا على استحبابه، واجتنب ما

إحداهما أن يكون المختلفُ فيه مما ينقض الحكم به فهذا لاسبيل إلى التقليد فيه لأنه خطأ محض، وما حكم فيه بالنقض إلا لكونه خطأ بعيداً من نفس الشرع ومأخذه ورعاية

الثانية أن يكون مما لا ينقض الحكم به فلا بأس بفعله ولا بتركه إذا قلد فيه بعض العلماء، لأن الناس لم يزالوا على

ذلك يسالون من اتفق من العلماء من غير تقييد بمذهب ولا إنكار على أحد من السائلين، إلى أن ظهرت هذه المذاهب ومتعصبوها من المقلدين فإن أحدَهم يتّبع إمامه مع بعد مذهبه عن الأدلة مقلداً له فيما قال فكأنه نبى أرسل إليه، وهذا نأي عن الحق وبعد عن الصواب لا يرضى به أحد من أولى الألباب، انتهى. وقال: من قلّد إماماً من الأئمة ثم أراد تقليد غيره فهل له ذلك؟ فيه خلاف، والمختار التفصيل، فإن كان المذهب الذي أراد الانتقال إليه مما ينقض فيه الحكم فليس له الانتقال إلى حكم يجب نقضه فإنه لم يجب نقضه إلا لبطلانه. وإن كان المأخذان متقاربين جاز التقليد والانتقال لأن الناس لم يزالوا من زمن الصحابة رضى الله عنهم إلى أن ظهرت المذاهب الأربعة يقلّدون من اتفق من العلماء. من غير نكير من أحد يعتبر إنكاره، ولو كان ذلك باطلا لأنكروه. والله أعلم بالصواب

وإذا تحقق عندك ما بيناه علمت أن كل حكم يتكلم فيه المجتهد باجتهاده منسوب إلى صاحب الشرع عليه الصلاة والتسليمات، إما إلى لفظه أو إلى علة مأخوذة من لفظه وإذا كان الأمر على ذلك ففي كل اجتهاد مقامان:

أحدهما أن صاحب الشرع هل أراد بكلامه هذا المعنى أو غيره؟ وهل نصب هذه العلة مداراً في نفسه حينما تكلم بالحكم المنصوص عليه أو لا؟ فإن كان التصويب بالنظر إلى هذا المقام فأحد المجتهدين لا لعينه مصيب دون الآخر.

وثانيهما: أن من جملة أحكام الشرع أنه عَيْنَ عهد إلى أمته صريحاً أو دلالة أنه متى اختلف عليهم نصوصه أو اختلف عليهم معاني نص من نصوصه فهم مأمورون بالاجتهاد واستفراغ الطاقة في معرفة ما هو الحق من ذلك، فاذا تعين عند مجتهد شيء من ذلك وجب عليه اتباعه، كما عهد إليهم أنه متى اشتبه عليهم القبلة في الليلة الظلماء يجب عليهم أن يتحروا ويصلوا إلى جهة وقع تحريهم عليها، فهذا حكم علقه الشرع بوجود التحري، كما علق وجوب الصلاة بالوقت، وكما علق تكليف الصبي ببلوغه، فإن كان البحث بالنظر إلى هذا المقام نظر: فإن كانت المسألة مما ينقض فيه اجتهاد المجتهد فاجتهاده باطل قطعاً، وإن كان فيها حديث صحيح وقد حكم بخلافه فاجتهاده باطل ظنا، وإن كان المجتهدان جميعًا قد سلكا ما ينبغي لهما أن يسلكاه ولم يخالفا حديثا صحيحا ولاأمرا ينقض اجتهاد القاضي والمفتى في خلافه فهما جميعاً على الحق، هذا والله أعلم.

بـــاب تأكيد الأخذ بهذه المذاهب الأربعة، والتشديد في تركها والخروج عنها

اعلم أنَّ في الأخذ بهذه المذاهب الأربعة مصلحة عظيمة، وفي الإعراض عنها كلها مفسدةُ كبيرةُ، ونحن نبيِّن ذلك بوجوه: أحدها: أنَّ الأمة اجتمعت على أن يعتمدوا على السلف في معرفة الشريعة، فالتابعون اعتمدوا في ذلك على الصحابة، وتُبع التابعين اعتمدوا على التابعين ، وهكذا في كل طبقة اعتمد العلماء على من قبلهم، والعقل يدلُّ على حسن ذلك، لأنَّ الشريعة لا تعرف إلا بالنقل والاستنباط، والنقل لا يستقيم إلا بأن تأخذ كل طبقة عمن قبلها بالاتصال، ولابد في الاستنباط أن تعرف مذاهب المتقدمين لئلا يخرج عن أقوالهم فيخرق الإجماع، ويبنى عليها، ويستعين في ذلك كلُّ بمن سبقه، لأنَّ جميع الصناعات كالصرف والنحو والطب والشعر والحدادة والنجارة والصياغة لم تتيسر لأحد إلا بملازمة أهلها، وغير ذلك نادر بعيد لم يقع وإن كان جائزاً في العقل. وإذا تعين الاعتماد على أقاويل السلف فلابد من أن تكون أقوالهم التي يعتمد عليها مروية بالإسناد الصحيح، أو مدونة

في كتب مشهورة، وأن تكون مخدومة بأن يبين الراجح من محتملاتها، ويخصص عمومها في بعض المواضع، ويقيد مطلقها في بعض المواضع، ويجمع المختلف منها، ويبين علل أحكامها، وإلا لم يصح الاعتماد عليها. وليس مذهب في هذه الأزمنة المتأخرة بهذه الصفة إلا هذه المذاهب الأربعة، اللهم إلا مذهب الإمامية والزيدية وهم أهل البدعة لا يجوز الاعتماد على أقاويلهم.

وثانيها: قال رسول الله عليه «اتبعوا السواد الأعظم» (١) ولما اندرست المذاهب الحقة . إلا هذه الأربعة كان اتباعها اتباعاً للسواد الأعظم، والخروج عنها خروجاً عن السواد الأعظم، والخروج عنها خروجاً عن السواد الأعظم .

وثالثها: أنَّ الزمان لما طال وبعد العهد، وضيعت الأمانات، لم يجز أن يعتمد على أقوال علماء السوء من القضاة الجورة والمفتين التابعين لأهوائهم حتى ينسبوا ما يقولون إلى بعض من اشتهر من السلف بالصدق والديانة والأمانة إما صريحاً أو دلالة وحفظ قوله ذلك، ولا على قول من لا ندري هل جمع شروط الاجتهاد أو لا، فإذا رأينا العلماء المحققين في مذاهب السلف عسى أن يصدقوا في

⁽۱) ضعيف جداً كما قال شيخنا الألباني في ضعيف ابن ماجه (٨٥٦) قلت: ولو صح الحديث لكان دليلاً على حجية إجماع أهل العلم كما هو ظاهر. والله أعلم

تخريجاتهم على أقوالهم واستنباطهم من الكتاب والسنة. وأما إذا لم نر منهم ذلك فهيهات،.

وهذا المعنى الذي أشار إليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث قال : (يهدم الإسلام جدال المنافق بالكتاب).

وابن مسعود حيث قال: (من كان مُتبعاً فليُتّبع من مضي) فما ذهب إليه ابن حزم حيث قال التقليد حرام، ولا يحل لأحد أن يأخذ قول أحد - غير رسول الله عَيْكَ - بلا برمان، لقوله تعالى ﴿ اتَّبِعُوا مَا أَنْزِلَ إِلَيْكُم مِنْ رَبُّكُمْ وَلَا تُتَّبِعُوا مِنْ دُونِهُ أُولِياءً ﴾(١) وقوله تعالى ﴿وإذا قيلَ لهم اتَّبْعُوا مَا أَنْزِلَ اللهُ قَالُوا بِل نَتِّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلِيهِ آبَاءَنَا ﴾ (٢) وقال تعالى مادحاً لمن لم يقلد ﴿ فَبِشُرْ عِبَادٍ * الذينَ يستمعونَ القولَ فيتَّبعونَ أحسسنَهُ، أولئكَ الذينَ هداهُمُ اللهُ وأولئكَ همْ أولُوا الألباب﴾(٢) وقال تعالى ﴿فَإِنْ تَنَازَعَتُمْ فَي شَيءَ فَرِدُوهُ إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنونَ بالله واليوم الآخر﴾(١) فلم يبح الله تعالى الردّ عند التنازع إلى أحد دون القرآن والسنة، وحرَّم بذلك الردِّ عند التنازع إلى قول قائل لأنه غير القرأن والسنة. وقد صبح إجماع الصحابة كلهم أولهم عن أخرهم وإجماع التابعين أولهم عن أخرهم وإجماع تُبع

التابعين أولهم عن أخرهم على الامتناع والمنع من أن يقصد احد إلى قول إنسان منهم أو ممن قبلهم فيأخذه كله.

فليعلم من أخذ بجميع أقوال أبي حنيفة أو جميع أقوال مالك أو جميع أقوال الشافعي أو جميع أقوال أحمد رحمهم الله، ولا يترك قول من اتبع منهم أو من غيرهم إلى قول غيره، ولم يعتمد على ما جاء في القرآن والسنة غير صارف ذلك إلى قول إنسان بعينه، أنه قد خالف إجماع الأمة كلها أولها عن أخرها بيقين لا إشكال فيه، وأنه لا يجد لنفسه سلفاً ولا إماماً في جميع الأعصار المحمودة الثلاثة، فقد اتبع غير سبيل المؤمنين، نعوذ بالله من هذه المنزلة. وأيضاً فإن هؤلاء الفقهاء كلهم قد نهوا عن تقليدهم وتقليد غيرهم، فقد خالفهم من قلدهم، وأيضاً فما الذي جعل رجلاً من هؤلاء أو من غيرهم أولى بأن يقلد من عسر بن الخطاب أو علي بن أبي طالب أو ابن مسعود أو ابن عمر أو ابن عباس رضى الله عنهم أو عائشة رضي الله عنها أم المؤمنين، فلو ساغ التقليد لكان كل واحد من هولاء أحق بأن يتبع من غيره انتهى(١) إنما يتم فيمن له ضرب من الاجتهاد ولو في مسالة واحدة، وفيمن ظهر عليه ظهوراً بينا أنّ النبي عَلِينَ أمر بكذا أو نهى عن كذا وأنه ليس بمنسوخ إما بأن يتتبع الأحاديث وأقوال المخالف

⁽١) سورة الأعراف الآية ٣. (٣) سورة الزمر آية ١٧ ـ ١٨.

⁽٢) سورة البقرة أية ١٧٠ (٤) سورة النساء أية ٥٩ .

⁽١) اي انتهى كلام ابن حزم ومابعده جواب ولي الله الدهلوي عليه .

والموافق في المسالة فلا يجد لها نسخاً، أو بأن يرى جماً غفيراً من المتبحرين في العلم يذهبون إليه ويرى المخالف له لا يحتج إلا بقياس أو استنباط أو نحو ذلك، فحينئذ لا سبب لمخالفة حديث النبي عَيْنَا إلا نفاقٌ خفي أو حمق جلي ، وهذا هو الذي أشار إليه الشيخ عزالدين بن عبدالسلام حيث قال: ومن العجب العجيب أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً، وهو مع ذلك يقلده فيه، ويترك من شهد الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبهم، جموداً على تقليد إمامه، بل يتحيل لدفع ظاهر الكتاب والسنة ويتاولها بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالاً عن مُقلّده وقال: لم يزل الناس يسائون من اتفق من العلماء من غير تقييد بمذهب ولا إنكار على أحد من السائلين إلى أن ظهرت هذه المذاهب ومتعصبوها من المقلدين، فإن أحدهم يتبع إمامه مع بعد مذهبه عن الأدلة، مقلداً له فيما قال كأنه نبى أرسل، وهذا نأي عن الحقّ وبعدّ عن الصواب، لا يرضى به أحد من أولى الألباب. وقال الإمام أبو شامة ينبغى لمن اشتغل بالفقه أن لا يقتصر على مذهب إمام ويعتقد في كل مسألة صحة ما كان أقرب إلى دلالة الكتاب والسنة المحكمة، وذلك سهل عليه إذا كان أتقن معظم العلوم المتقدمة، وليجتنب التعصب والنظر في طرائق الخلاف، فإنها مضيعة للزمان

ولصفوه مكدرة، فقد صح عن الشافعي أنه نهى عن تقليده وغيره، قال صاحبه المزنى في أول مختصره: اختصرت هذا من علم الشافعي رحمه الله ومن معنى قوله لأقر به على من اراده مع إعلامه نهيه عن تقليده وتقليد غيره، لينظر فيه لدينه، ويحتاط لنفسه. أي مع إعلامي من أراد علم الشافعي، نهى الشافعي عن تقليده وتقليد غيره، انتهى وفيمن يكون عامياً ويقلد رجلاً من الفقهاء بعينه يرى أنه يمتنع من مثله الخطأ وأن ما قاله هو الصواب البتة وأضمر في قلبه أن لا يترك تقليده وإن ظهر الدليل على خلافه وذلك ما رواه الترمذي عن عدى بن حاتم أنه قال: «سمعت رسول الله عَيْثُ يقرأ ﴿ اتْخُذُوا أَحِبَارُهُم ورهبانَهِم أربابا من دون الله ﴾ (١) قال إنهم لم يكونوا يعبدونهم ، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه ، وأذا خرموا عليهم شيئاً حرّموه».(٢) وفيمن لا يجوز أن يستفتي الحنفي مثلاً فقيها شافعياً وبالعكس، ولا يجوز أن يقتدي الحنفي بأمام شافعي مثلاً، فإن هذا قد خالف إجماع القرون الأولى، وناقض الصحابة والتابعين. وليس محله فيمن لايدين إلا بقول النبي عَلِيلِهُ ، ولا يعتقد حلالاً

⁽١) سورة التوبة أية ٣١ .

 ⁽۲) حسن رواه الترمذي عن عديج بن حاتم رضي الله عنه كما في صحيح الترمذي (۲٤٧١).

سوله، حديثه واتبعنا ذلك التخمين فمن أظلم منا؟ وما عذرنا يوم لجمع يقوم الناس لرب العالمين؟

بساب

اختىلاف الناس في الأخذ بهذه المذاهب الأربعة، وما يجب عليهم من ذلك

اعلم أن الناس في الأخذ بهذه المذاهب على أربعة منازل، ولكل قوم حد لا يجوز أن يتعدوه: أحدها مرتبة المجتهد المطلق المنتسب إلى صاحب مذهب من تلك المذاهب.

وثانيها: مرتبة المخرج وهو المجتهد في المذاهب. وثالثها: مرتبة المتبحر في المذهب الذي حفظ المذهب وأتقنه وهو يفتي بما أتقن وحفظ من مذهب اصحابه.

ورابعها: المقلّد الصرف الذي يستفتي علماء المذاهب ويعمل على فتواهم.

وكتب القوم مشحونة بشروط كل منزل وأحكامه، إلا أن هناك من لا يميز بين المنازل فيتخبط في تلك الأحكام ويظنها متناقضة، فأردنا أن نجعل لكل منزل فصلاً ونشير إلى أحكام كل منزل على حدة.

إلا ما أحله الله ورسوله ولا حرامًا إلا ما حرمه الله ورسوله، لكن لما لم يكن له علم بما قاله النبى عَيْنَ ولا بطريق الجمع بين المختلفات من كلامه ولا بطريق الاستنباط من كلامه اتبع عالمًا راشداً على أنه مصيب فيما يقول ويفتى ظاهراً متبع سنة رسول الله عُرِيكِ فإن ظهر خلاف ما يظنه أقلع من ساعته من غير جدال ولا إصرار، فهذا كيف ينكره أحد؟ مع أن الاستفتاء لم يزل بين المسلمين من عهد النبي عَيْد ولا فرق بين أن يستفتي هذا دائمًا أو يستفتي هذا حينا بعد أن يكون مجمعًا على ما ذكرناه، كيف لا ولم نؤمن بفقيه أياً كان أنه أوحى الله إليه الفقه وفرض علينا طاعته، وأنه معصوم، فإن اقتدينا بواحد مدهم فذلك لعلمنا أنه عالم بكتاب الله وسنة رسوله، فلا يخلو قوله إما أن يكون من صريح الكتاب والسنة أو مستنبطًا منهما بنحو من الاستنباط أو عرف بالقرائن أن الحكم في صورة ما منوط بعلة كذا واطمأن قلبه بتلك المعرفة فقاس غير المنصوص على المنصوص، فكأنه يقول ظننت أن رسول الله عَيْكُ قال كلما وجدت هذه العلة فالحكم ثمة هكذا، والمقيس مندرج في هذا العموم، فهذا أيضاً معزو إلى النبى عَيْنَ ولكن في طريقه ظنون، ولولا ذلك لما قلد مؤمن لجتهد، فإن بلغنا حديث من الرسول المعصوم الذي فرض الله علينا طاعته بسند صالح يدل عى خلاف مذهبه وتركنا

سعة إذا كان يشنهد الحديث والآثار لكل جانب، ثم استفرغوا جهدهم في معرفة الأولى والأرجح، إما بقوة الرواية، أو بعمل أكثر الصحابة، أو كونه مذهب جمهور المجتهدين أو موافقاً القياس كفؤا لنظرائه، ثم عملوا بذلك الأقوى من غير نكير على أحد ممن أخذ بالقول الآخر. فأن لم يجدوا في المسألة حديثًا من تينك الطبقتين أجالوا قداح نظرهم في شواهد أقوالهم من أثار الطبقة الثالثة من كتب الحديث، وإلى ما يفهم من كلامهم من الدليل والتعليل، فإذا اطمأن الخاطر بشيء اخذوا به، فإن لم يطمئن بشيء مما ذكروه واطمئن بغيره ركانت المسألة مما ينفذ فيه اجتهاد المجتهد ولم يسبق فيه إجماع وقام عندهم الدليل الصريح قالوا به مستعينين بالله متوكلين عليه. وهذا باب نادر الوقوع صعب المرتقى، يجتنبون مزالقه أشد اجتناب. وإن لم يقم عندهم دليل صريح اتبعوا السواد الأعظم. وأي مسالة ليس فيها تصريح أو تعليل صحيح من السلف استفرغوا الجهد في طلب نص أو إشارة أو إيماء من الكتاب والسنة أو أثر من الصحابة والتابعين، فإن وجدوا قالوا به، وليس عندهم أن يقلّدوا عالماً واحدا في كل ما قال، اطمأنت به نفوسهم أولا. وإن كنت في ريب مما ذكرنا فعليك بكتب البيهقى، وكتاب معالم السنن وشرح السنة للبغوى. فهذه طريقة المحققين من فقهاء المحدثين وقليل ماهم.

فصل في المجتهد المطلق المنتسب

وقد قدّمنا شرطه فلا نعيده، وحاصل كل ذلك أنه جامع بين علم الحديث والفقه المروى عن أصحابه وأصول الفقه كحال كبار العلماء من الشافعية، وهم وإنْ كانوا كثيرين في أنفسهم لكنهم أقلون بالنظر إلى المنازل الأخرى . وحاصل صنيعهم على ما استقرينا من كلامهم أن تعرض المسائل المنقولة عن مالك والشافعي وأبى حنيفة والثوري وغيرهم رضي الله عنهم من المجتهدين المقبولة مذاهبهم وفتاواهم على موطأ مالك والصحيحين ثم على أحاديث الترمذي وأبي داود، فأى المسألة وافقتها السنة نصا أو إشارة أخذوا بها وعولوا عليها، وأيّ مسألة خالفتها السنة مخالفة صريحة ردّوها وتركوا العمل بها، وأيّ مسئلة اختلفت فيها الأحاديث والآثار اجتهدوا في تطبيق بعضها ببعض: إمَّا بجعل المفسر قاضيا على المبهم. وتنزيل كل حديث على صورة، أو غير ذلك فإن كانت من باب السنن والآداب فالكل سنة وإن كانت من باب الحلال والحرام أو من باب القضاء واختلف فيها الصحابة والتابعون والمجتهدون جعلوها على قولين أو على أقوال ولم ينكروا على أحد فيما أخذ منها، ورأوا في الأمر

وهم غير الظاهرية من أهل الحديث الذين لا يقولون بالقياس ولا الإجماع، وغير المتقدمين من أصحاب الحديث ممن لم يلتفتوا الى أقوال المجتهدين أصلا، ولكنهم أشبه الناس بأصحاب الحديث لأنهم صنعوا في أقوال المجتهدين ما صنع أولئك في مسائل الصحابة والتابعين.

فصـــل في المجتهد في المذهب

وفيه مسائل:

مسئلة : اعلم أنّ الواجب على المجتهد في المذهب أن يحصل من السنن والآثار ما يحترز به من مخالفة الحديث الصحيح واتفاق السلف، ومن دلائل الفقه ما يقتدر به على معرفة مأخذ أصحابه في أقوالهم، وهو معنى ما في «الفتاوى السراجية»: لا ينبغي لأحد أن يُفتي إلا أنْ يعرف أقاويل العلماء، ويعلم من أين قالوا، ويعرف معاملات الناس. فإن عرف أقاويل العلماء ولم يعرف مذاهبهم فإن سئل عن مسألة يعلم أن العلماء الذين يتخذ مذهبهم قد اتفقوا عليها فلا بأس بأن يقول: هذا جائز وهذا لا يجوز، ويكون قوله على سبيل الحكاية. وإن كانت مسألة قد اختلفوا فيها فلا بأس بأن يقول: هذا جائز في قول

فلان، وفي قول فلان لا يجوز. وليس له أن يختار فيجيب بقول بعضهم ما لم يعرف حجتهم. وفي «الفصول العمادية» في الفصل الأول: وإن لم يكن من أهل الاجتهاد لا يحل له أن يفتي إلا بطريق الحكاية، فيحكي ما يحفظ من أقوال الفقهاء. وعن أبي يوسف وزفر وعافية بن زيد أنهم قالوا: لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا ما لم يعلم من أين قلنا. وفيها أيضاً عن بعضهم قالوا: لو أن الركبل حفظ جميع كتب أصحابنا لابد أن يتلمذ للفتوى حتى يهتدي إليه، لأن كثيراً من المسائل اجاب عنها أصحابنا على عادة أهل بلدهم ومعاملاتهم، فينبغي لكل مفت أن ينظر إلى عادة أهل بلده وزمانه فيما لا يخالف الشريعة. في عمدة الأحكام من «المحيط»: فأما أهل الاجتهاد فهو من يكون عالمًا بالكتاب والسنة والآثار ووجوه

ومن «الخانية»: نُقلَ عن بعضهم لابد للاجتهاد من حفظ «المبسوط» ومعرفة الناسخ والمنسوخ والمحكم والمؤول والعلم بعادات الناس وعرفهم.

في «السراجيه»: قيل أدنى الشروط للاجتهاد حفظ «المبسوط» ذكر هذه الرواية في «خزانة المفتين» أقول: هذه العبارات معناها الفرق بين المفتي الذي هو صاحب تخريج وبين المفتي الذي هو صاحب على وبين المفتي الذي هو متبحر في مذهب أصحابه يفتي على

سبيل الحكاية لا على سبيل الاجتهاد.

مسئلة: اعلم أن القاعدة عند محققي الفقهاء أن المسائل على أربعة أقسام: قسم تقرر في ظاهر المذهب، وحكمه أن يقبلوه على كل حال وافقت الأصول أو خالفت، ولذلك ترى صاحب «الهداية» وغيره يتكلفون بيان الفرق في مسائل التجنيس.

وقسم هو رواية شاذة عن أبي حنيفة رحمه الله وصاحبيه، وحكمه أن لا يقبلوه إلا إذا وافق الأصول، وكم في «الهداية» ونحوها من تصحيح لبعض الروايات الشاذة بحال الدليل.

وقسم هو تضريح من المتأخرين اتفق عليه جمهور الأصحاب، وحكمه أنهم يفتون به على كل حال، وقسم هو تخريج منهم لم يتفق عليه جمهور الأصحاب، وحكمه أن يعرضه المفتي على الأصول والنظائر من كلام السلف، فإن وجده موافقاً لها أخذ به، وإلا تركه.

في «خزانة الروايات» نقلاً عن «بستان الفقيه أبي الليث» في باب الأخذ عن الثقات: (ولو أن رجلا سمع حديثاً أو سمع مقالة، فإن لم يكن القائل ثقة فلا يسعه أن يقبل منه إلا أن يكون قولاً يوافق الأصول فيجوز العمل به، وإلا فلا. وكذا لو وجد حديثاً مكتوباً أو مسئلة فإن كان موافقا للأصول جاز

ان يعمل به وإلا فلا).

وفي «البحر الرائق» عن أبي الليث قال: (سئل أبو نصر عن مسألة وردت عليه: ما تقول رحمك الله. وقعت عندنا كتب اربعة كتاب إبراهيم بن رستم، وأداب القاضي عن الخصاف، وكتاب المجرد، وكتاب النوادر من جهة هشام، هل يجوز لنا أن نفتي منها أولا؟ وهذه الكتب محمودة عندك؟ فقال: ما صح عن أصحابنا فذلك علم محبوب مرغوب فيه مرضى به، وأما الفتيا فإني لا أرى لأحد أن يفتي بشيء لا يفهمه ولا يحتمل اثقال الناس فإن كانت مسائل قد اشتهرت وظهرت وانجلت عن أصحابنا رجوت أن يسع لى الاعتماد عليها في النوازل) مسالة : اعلم أن المسألة إذا كانت ذات اختلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه فحكمها أنَّ المجتهدّ في المذهب يختار من افوالهم ما هو أقوى دليلاً وأقيس تعليلاً وأرفق بالناس، ولذلك أفتى جماعات من علماء الحنفية على قول محمد رحمه الله في طهارة الماء المستعمل، وعلى قولهما في أول وقت العصر والعشاء وفي جواز المزارعة، وكتبهم مشحونة بذلك لايحتاج إلى إيراد النقول. وكذلك الحال في مذهب الشافعي رحمه الله في «المنهاج» وغيره في الفرائض أن أصل المذهب عدم توريث ذوي الأرحام، وقد أفتى المتأخرون عند عدم انتظام بيت المال بتوريثهم وقد نقل فقيه اليمن ابن زياد في

فصل

في المتبحر في المذهب وهو الحافظ لكتب مذهبه وفيه مسائل :

مسالة: من شرطه أن يكون صحيح الفهم، عارفاً بالعربية، وأساليب الكلام ومراتب الترجيح، متفطناً لمعاني كلامهم، لا يخفى عليه غالباً تقييد ما يكون مطلقا في الظاهر والمراد منه المقيد، وإطلاق ما يكون مقيداً في الظاهر والمراد منه المطلق، نبه على ذلك ابن نجيم في «البحر الرائق». ويجب عليه أن لا يفتي إلا بأحد وجهين، إما أن يكون عنده طريق صحيح يعتمد عليه إلى إمامه أو تكون المسألة في كتاب مشهور تداولته الأيدي.

في «النهر الفائق» في كتاب القضاء. طريق نقل المفتى المقلد عن المجتهد أحد أمرين: إما أن يكون له سند إليه، أو أخذه من كتاب معروف تداولته الأيدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة للمجتهدين، لأنه بمنزلة الخبر المتواتر أو المشهور، وهكذا ذكر الرازي، فعلى هذا لو وجد بعض النسخ النوادر في زماننا لا يحل عزو ما

فتاواه مسائل أفتى المتأخرون فيها بخلاف المذهب، منها إخراج الفلوس من الزكاة المفروضية من النقدين وعروض التجارة، أفتى البلقيني بجوازه وقال: أعتقد جوازه، ولكنه مخالف لمذهب الشافعي رحمه الله. وتبع البلقيني في ذلك البخاري. ومنها دفع الزكاة إلى الأشراف العلويين، أفتى الإمام فخرالدين الرازي بجوازه في هذه الأزمنة حين منعوا سهمهم من بيت المال وأضر بهم الفقر. ومنها بيع النحل في الكوارات مع ما فيها من شمع وغيره، أجاب البلقيني بالجواز ونقل ابن زياد عن الإمام ابن عجيل أنه قال: ثلاث مسائل في الزكاة يفتى فيها بخلاف المذهب: نقل الزكاة، ودفع الزكاة إلى واحد، ودفعها إلى أحد الأصناف. أقول: وعندى في ذلك رأي، وهو أن المفتى في مذهب الشافعي سواء كان مجتهدا في المذهب أو متبحراً فيه إذا احتاج في مسالة إلى غير مذهبه فعليه بمذهب أحمد رحمه الله فإنه أجل أصحاب الشافعي رحمه الله علما وديانة، ومذهبه عند التحقيق فرع لمذهب الشافعي رحمه الله ووجه من وجوهه. والله أعلم.

فيها إلى محمد ولا إلى أبي يوسف رحمهما الله لأنها لم تشتهر في عصرنا في ديارنا ولم تتداول، نعم إذا وجد النقل عن «النوادر» مثلاً في كتاب مشهور معروف كالهداية والمبسوط كان ذلك تعويلاً على ذلك الكتاب انتهى. وفي «فتاوي القنية» في باب ما يتعلق بالمفتي: إن ما يوجد من كلام رجل ومذهبه في كتاب معروف وقد تداولته النسخ فإنه جاز لمن نظر فيه أن يقول قال فلان أو فلان كذا، وإن لم يسمعه من أحد، نحو كتب محمد بن الحسن وموطأ مالك رحمهما الله ونحوهما من الكتب المصنفة في أصناف العلوم، لان وجود ذلك على هذا الوصف بمنزلة الخبر المتواتر والاستفاضة لا يحتاج مثله إلى إسناد.

مسالة: إذا وجد المتبحر في المذهب حديثاً صحيحاً يخالف مذهبه فهل له أن يأخذ بالحديث ويترك مذهبه في تلك المسألة؟ في هذه المسئلة بحث طويل، وأطال فيها صاحب «خزانة الروايات» نقلاً عن «دستور المساكين» فلنورد كلامه من ذلك بعينه: فإن قيل لو كان المقلد غير المجتهد عالماً مستدلا يعرف قواعد الأصول ومعاني النصوص والأخبار هل يجوز أن يعمل عليها؟ وكيف يجوز، وقد قيل لا يجوز لغير المجتهد أن يعمل إلا على روايات مذهبه وفتاوى إمامه، ولا يشتغل بمعاني النصوص والأخبار ويعمل عليها كالعامي؟

قيل هذا في العامي الصرف الجاهل الذي لا يعرف معاني النصوص والأحاديث وتأويلاتها، أما العالم الذي يعرف النصوص والأخبار وهو من أهل الدراية وثبت عنده صحتها من المحدثين أو من كتبهم الموثوقه المشهورة المتداولة فيجوز له أن يعمل عليها وإن كان مخالفًا لمذهبهم، يؤيده قول أبي حنيفة ومحمد والشافعي وأصحابه رحمهم الله تعالى وقول صاحب «الهداية»، في «روضة العلماء الزندوستية» في فضل الصحابة رضي الله تعالى عنهم: (سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا قلت قولاً وكتاب الله يضالفه؟ قال: اتركوا قولى بكتاب الله. فقيل: إذا كان خبر رسول الله عليه يخالفه؟ قال: اتركوا قولي بخبر رسول الله عَيْنَ فقيل: اذا كان قول الصحابة يخالفه؟ قال: اتركوا قولي بقول الصحابة). وفي «الإمتاع»: روى البيهقي في «السنن» عند الكلام على القراءة بسنده قال: قال الشافعي رحمه الله تعالى: (إذا قلت قولاً وكان النبى عليه قال خلاف قولي فما يصح من حديث النبي مَنِينَةُ أولى فلا تقلدوني) ونقل إمام الحرمين في «النهاية» عن الشافعي رحمه الله تعالى أنه قال: (إذا بلغكم خبر صحيح يضالف مذهبي فاتبعوه واعلموا أنه مذهبي). وقد صح منصوصاً أنه قال: (إذا بلغكم عني مذهب وصح عندكم خبر على مخالفته فاعلموا أن مذهبي موجب الخبر). وروى

الخطيب بإسناده أن الداركي من الشافعية كان يُستفتى وربما يفتي بغير مذهب الشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله تعالى، فيقال له: هذا يخالف قولهما، فيقول: ويلكم، حدث فلان عن فلان عن النبي عَيْنَهُ هكذا، والأخذ بالحديث أولى من الأخذ بقولهما إذا خالفاه. وكذا يؤيده ما ذكر في «الهداية» في مسئلة صوم المحتجم لو احتجم وظن إن ذلك يفطره ثم أكل متعمداً عليه القضاء والكفارة، لأن الظن ما استند إلى دليل شرعي، إلا إذا أفتاه فقيه بالفساد لأن الفتوى دليل شرعي في حقه، ولو بلغه الحديث واعتمده فكذلك عن محمد رحمه الله تعالى، لأن قول الرسول عَلِيْكُ لا ينزل عن قول المفتى، في «الكافي» و«الحميدي» أي لا يكون أدنى درجة من قول المفتى، وقول المفتى يصلح دليلاً شرعياً فقول الرسول عَبِي أولى. وعن أبى يوسف خلاف ذلك لأن على العامى الاقتداء بالفقهاء لعدم الاهتداء في حقه إلى معرفة الأحاديث، وإن عرف تأويله تجب الكفارة، وفي «المناوي» بالاتفاق.

وأما الجواب عن قول أبي يوسف إن للعامي الاقتداء بالفقهاء فمحمول على العامي الصرف الجاهل الذي لا يعرف معنى الأحاديث وتأويلاتها، لأنه أشار إليه بقوله لعدم الاهتداء أي في حقه - إلى معرفة الأحاديث، وكذا قوله: وإن عرف

الغامي تأويله تجب الكفارة يشير إلى أن المراد من العامي غير العالم، وفي «الحميدي»: العامي منسوب إلى العامة وهم الجُهّال. فعلم من هذه الإشارات أن مراد أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضاً من العامي الجاهل الذي لا يعرف معنى النص أو تأويله، فيما ذكر من قول أبي حنيفة والشافعي ومحمد رحمهم الله يندفع قول القائل يجب العمل بالرواية بخلاف النص، انتهى ما نقلناه من «خزائة الروايات».

وفي المسالة قول آخر، وهو أنه إذا لم يجمع ألات الاجتهاد لا يجوز له العمل على الحديث بخلاف مذهبه لأنه لا يدري أنه منسوخ أو مؤول أو محكم محمول على ظاهره، ومال إلى هذا القول ابن الحاجب في مختصره وتابعوه، وردُّ بأنه إن أراد عدم التيقن بنفي هذه الاحتمالات فالمجتهد أيضا لا يحصل له اليقين بذلك، وإنما يبني أكثر أمره على غالب الظن، وإن أراد أنه لا يدري ذلك بغالب الرأي منعناه في صورة النزاع، لأن المتبحر في المذهب المتتبع لكتب القوم الحافظ من الحديث والفقه بجملة صالحة كثيراً ما يحصل له غالب الظن بأن الحديث غير منسوخ ولا مؤول بتأويل يجب القول به، وإنما البحث فيما حصل له ذلك، والمختار ههنا هو قول ثالث، وهو ما اختاره ابن الصلاح وتبعه النووي وصححه، قال ابن الصلاح: (من وجد من الشافعية حديثاً

يخالف مذهبه نظر إن كملت له آلة الاجتهاد مطلقاً أو في ذلك الباب والمسألة كان له الاستقلال بالعمل به، وإن لم تكمل وشق مخالفة الحديث بعد أن يبحث فلم يجد لمخالفته جواباً شافياً عنه فله العمل به إن كان عمل به إمام مستقل غير الشافعي رحمه الله، ويكون هذا عذراً في ترك مذهب إمامه ههنا). وحسنه النووي وقرره.

مسئلة: إذا أراد هذا المتبحر في المذهب أن يعمل في مسئلة بخلاف مذهب إمامه مقلداً فيها لإمام آخر هل يجوز له ذلك؟ اختلفوا فيه، فمنعه الغزالي وشردمة، وهو قول ضعيف عند الجمهور لأن مبناه على أن الإنسان يجب عليه أن يأخذ بالدليل، فإذا فات ذلك لجهله بالدلائل أقمنا اعتقاد أفضلية إمامه مقام الدليل فلا يجوز له أن يخرج من مذهبه كما لا يجوز له أن يخالف الدليل الشرعى. ورد بأن اعتقاد أفضلية الإمام على سائر الأئمة مطلقا غير لازم في صحة التقليد إجماعًا، لأن الصحابة والتابعين كانوا يعتقدون أن خير هذه الأمة أبوبكر ثم عمر رضى الله عنهما، وكانوا يقلدون في كثير من المسائل غيرهما بخلاف قولهما، ولم ينكر على ذلك أحد فكان إجماعًا على ما قلناه. وأما أفضلية قوله في هذه المسألة فلا سبيل إلى معرفتها للمقلد الصرف، فلا يجوز أن يكون شرطًا للتقليد، إذ يلزم أن لا يصح تقليد جمهور

المقلدين، ولو سلم ففي مسالتنا هذه هذا عليكم لا لكم، لأنه كثيرا ما يطلع على حديث يخالف مذهب إمامه أو يجد قياساً قوياً يخالف مذهبه فيعتقد الأفضلية في تلك المسألة لغيره. وذهب الأكثرون إلى جوازه، منهم الآمدي وابن الحاجب وابن الهمام والنووي وأتباعه كابن حجر والرملي وجماعات من الحنابلة والمالكية ممن يفضى ذكر أسمائهم إلى التطويل، وهو الذي انعقد عليه الاتفاق من مفتى المذاهب الأربعة من المتأخرين واستخرجوه من كلام أوائلهم، ولهم رسائل مستقلة في هذه المسالة، إلا أنهم اختلفوا في شرط جوازه، فمنهم من قال: لا يرجع فيما قلَّد اتفاقاً، فسرَّه ابن الهمام فقال: أي عمل به. واختلف الشراح في معنى هذه الكلمة فقيل فيما عمل به بخصوصه بأن يقضى تلك الصلوات الواقعة على المذهب الأول مثلاً، وهو الصحيح الذي لا يتجه غيره عند التحقيق. وقيل بجنسه، ورد بأنه ليس اتفاقيا بل أكثر ما روي عن السلف هو العمل بخلاف المذهب فيما كانوا يعملون به. ومنهم من قال لا يلتقط الرخص، فقيل يعنى ما سهل عليه. ورد بأن النبي عَلِينَهُ كان إذا خير اختار أهون الأمرين ما لم يكن إثما، (١)

⁽۱) يشير إلى ما رواه البخاري (٦١٢٦) ومسلم (٢٣٢٧) عن عائشة رضي الله عنها انها قالت: «ماخير رسول الله مَنْ بين أمرين قط إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن إثما فإن كان إثماً كان أبعد الناس عنه».

وقيل ما لا يقويه الدليل بل الدليل الصحيح الصريح قام بخلافه مثل المتعة والصرف، وهذا وجه وجيه. وجدت في كتاب «التلخيص في تخريج أحاديث الرافعي» للحافظ ابن حجر العسقلاني في كتاب النكاح منه نقلاً عن الحاكم في كتاب «علوم الحديث» بإسناده إلى الأوزاعي قال: (يجتنب أو يترك من قول أهل العراق خمس، ومن أقوال أهل الحجاز: استماع الملاهي والمتعة وإتيان النساء في أدبارهن والصرف والجمع بين الصلاتين بغير عذر، ومن أقوال أهل العراق شرب النبيذ وتأخير العصر حتى يكون ظل الشيء أربعة أمثاله، ولا جمعة إلا في سبعة أمصار والفرار من الزحف والأكل بعد الفجر في رمضان). ثم قال ابن حجر: وروى عبدالرزاق عن معمر قال: (لو أن رجلاً أخذ بقول أهل المدينة في استماع الغناء واتيان النساء في أدبارهن وبقول أهل مكة في المتعة والصرف ويقول أهل الكوفة في المسكر كان شر عباد الله). ومنهم من قال لا يلفق بحيث يتركب حقيقة ممتنعة عند الإمامين، قيل المنوع أن يتركب حقيقة ممتنعة في مسألة واحدة مثل الوضوء بلا ترتيب ثم خرج منه الدم السائل لا في مسألتين كما إذا طهر الثوب بمذهب الشافعي وصلى بمذهب أبى حنيفة، ويتجه أن يقال فيه بحث ، لأنه إن كان المقصود من هذا القيد أن لا يخرج مجموع ما انتطه من الاتفاق فهو

حاصل في مسألتين أيضاً، وإن كان المقصود أن لا يخرج هذه المسألة وحدها من الإجماع فيكفي عنه اشتراط كونه مذهباً للاجتهاد فيه مساغ كما يأتي. ومنهم من قال لا يكون المذهب الذي يذهب إليه مما ينقض فيه قضاء القاضي، وهذا وجيه، والاحتراز منه يحصل إذا قلّد مذهباً من المذاهب الأربعة المقبولة المشهورة. ومنهم من قال: ينشرح صدره في تلك المسألة بما قلد فيه غير إمامه ولا يتصور إلا في المتبحر، وقيل إذا اتبع الأكثر والقول المشهور فخروجه من مذهب إمامه حسن، وإذا كان بالعكس فقبيح.

هذا خلاصة ما في رسائلهم مع تنقيح وتحرير، وأنا أختار في الجواز شرط أن لا ينقض قضاء قاض به، سواء كان النقض لاجتماع معنيين كل واحد منهما صحيح كالنكاح بغير شهود مجتمعين ولا إعلان أو لغيره، وفي الاختيار شرط انشراح الصدر لمعنى في الدليل او كثرة من عمل به في السلف و أو كونه أحوط، أو كونه تفصياً من مضيق لا يمكن له الطاعة معه لقوله عُنِي الله المرتكم بأمر فاتوا منه بما استطعتم» (۱) ونحو ذلك من المعاني المعتبرة في الشرع، لا مجرد الهوى وطلب الدنيا.

⁽۱) هو طرف حديث رواه البخاري ومسلم وأحمد وغيرهم عن أبي هريرة انظر إرواء الغليل ١٥٥٠) .

وفي الوجوب شرط أنَّ يتعلق به حقَّ لغيره فيقضي القاضي بخلاف مذهبه. في «خزانة الروايات».

في «كشف القناع» وإذا قلد فقيها في شيء هل يجوز له أن يرجع عنه إلى فقيه آخر؟ المسألة على وجهين: أحدهما أن لا يكون التزم مذهبا معيناً كمذهب أبي حنيفة والشافعي وغيرهما رحمهما الله تعالى؛ والثاني التزم فقال: إني ملتزم متبع. ففي الوجه الأول قال ابن الحاجب: لا يرجع بعد تقليده فيما قلد اتفاقاً. وفي حكم آخر المختار الجواز لقوله تعالى فيما قلد اتفاقاً. وفي حكم آخر المختار الجواز لقوله تعالى فيما أهل الذكر إن كتم لا تعلمون (١)

فالقول بوجوب الرجوع إلى من قلد أولا في مسألة يكون تقييد النص وهو يجري مجرى النسخ على ما تقرر في الأصول، ولقوله على المعابي كالنجوم بايهم اقتديتم الأصول، ولقوله على العوام في السلف كانوا يستفتون الفقهاء من غير رجوع الى معين من غير إنكار، فحل محل الإجماع على الجواز، كذا في «شرح ابن الحاجب». وأما الجواب في الوجه الثاني وهو ما إذا التزم مذهباً معيناً كأبي حنيفة والشافعي رحمهما الله تعالى فقد أشار ابن الحاجب إلى الاختلاف في

ذلك من اختلاف مذهبه، وأشار إلى أنه اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقاويل: وقيل لا يجوز مطلقاً، وقيل يجوز مطلقاً القول الثالث أن الحكم في هذا الوجه والوجه الأول سواء فلا يجوز أن يرجع عنه بعد تقليده فيما قلّد أي عمل به ويجوز في غيره. وفي «عمدة الأحكام» من الفتاوي الصوفية سئل عن يوم عيدالفطر أنا نرى بعض الناس يتطوعون في الجامع عند الزوال فنمنعهم عن ذلك ونضيرهم عن ورود النهي عن الصلاة في الأوقات الثلاثة، قال: أما المنع فلكي لا يدخل تحت قعله تعالى ﴿أرأيت الذي يَنْهي عبداً إذا صلى (١) ولا يتعين وقت الزوال بل عسى أن يكون قبله أو بعده، ولئن كان وقته فقد رُوي عن أبي يوسف رحمه الله لا يكره ذلك التطوع عند الزوال يوم الجمعة، والشافعي رحمه الله لا يكره ذلك في جميع الأيام، فلئن اعترضت على هذا المصلى فعسى أن يجيبك أنه تقلّد في هذه المسألة من يرى جواز ذلك أو يحتج عليك بما احتج به من اختار ذلك فليس لك أن تذكر على من قلد مجتهداً أو احتج بدليل، وفيها أيضاً من التجنيس والمزيد وربما قلده هذا المصلى فلا ينكر على من فعل فعلاً مجتهداً أو تقلّد بمجتهد. وفي «الظهيرية»: ومن فعل فعلاً مجتهداً فيه أو قلد مجتهداً في فعل مجتهد فيه فلا

⁽١) سورة النحل أية ٤٣ . سورة الأنبياء ٧

 ⁽۲) موضوع خرجه شيخنا الألباني من طرق كثيرة وبروايات مختلفة وحكم
 عليه بالوضع سندأ ومتنأ انظر السلسلة الضعيفة (۸۵ ـ ٦٢).

⁽١) سورة العلق اية ٩ .

عار ولا شناعة ولا إنكار عليه. وفي «المنهاج للبيضاوي»: لو رأى الزوج لفظاً كناية ورأته المرأة صريحاً فله الطلب ولها الامتناع فيرجعان إلى غيرهما.

(فائدة) استشكل رجل شافعي الاختلاف بين عبارتي «الأنوار» فأجبته بما يحل الاختلاف: في كتاب القضاء من كتاب «الانوار» ما حاصله: إذا دونت هذه المذاهب جاز للمقله أن ينتقل من مذهب مجتهد إلى مذهب اخر، وكذا لو قلًا مجتهداً في بعض المسائل وأخر في البعض الآخر، حتى لو اختار من كل مذهب الأهون كالحنفي إذا اقتصد وأراد أن يأخذ بالشافعي رحمه الله لئلا يتوضأ أو الشافعي مس فرجه أو امرأة وأراد أن يأخذ بالحنفي لئلا يتوضى وغير ذلك من المسائل جاز، هذا حاصل كلام صاحب «الأنوار» في كتاب القضاء. وقال في باب الاحتساب: لو رأى الشافعي شافعياً يشرب النبيذ^(١) أو ينكح بلا ولي ويطؤها فله أن ينكر، لأن على كل مقلد اتباع مقلده ويعصى بالمخالفة، ولو رأى الشافعي الحنفي يأكل الضب أو متروك التسمية عمداً فله أن يقول: إما أن تعتقد أن الشافعي أولى بالاتباع وإما أن تترك. هذا كلامه في الاحتساب، وبين القولين اختلاف. أقول: وحل الاختلاف عندي والله أعلم أن معنى قوله يعصى بالمخالفة أنا يعصى بالمخالفة إذا عزم على تقليده في جميع المسائل أو في

هذه المسئلة ثم أقدم على المخالفة فهذه معصية بلا شك، وأما إذا قلّد في هذه المسئلة غيره فذلك الغير هو مقلده ولم يخالف مقلده. ونقول المسئلة الثانية مبنية على قول الغزالي وشردمة، والأولى على قول الجمهور فافهم، فإن حلّ هذا الاختلاف قد صعب على بعض المصنفين.

مسالة: اعلم أن تقليد المجتهد على وجهين، واجب، وحرام

فأحدهما أن يكون من أتباع الرواية دلالة، تفصيله أن الجاهل بالكتاب والسنة لايستطيع بنفسه التتبع ولا الاستنباط، فكان وظيفته أن يسأل فقيهاً: ما حكم رسول الله عَلِيُّكُ في مسألة كذا وكذا؟ فإذا أخبر تبعه سواء كان مأخوذاً من صريح نص أو مستنبطاً منه أو مقيساً على المنصوص، فكل ذلك راجع إلى الرواية عنه عليه ولو دلالة، وهذا قد اتفقت الأمة على صحته قرنًا بعد قرن، بل الأمم كلها اتفقت على مثله في شرائعهم. وأمارة هذا التقليد أن يكون عمله بقول المجتهد كالمشروط بكونه موافقاً للسنة، فلا يزال متفحصاً عن السنّة بقدر الإمكان، فمتى ظهر حديث يخالف قوله هذا أخذ بالحديث، وإليه أشار الأئمة، قال الشافعي رحمه الله: إذا صبح الحديث فهو مذهبي، وإذا رأيتم كلامي يخالف الحديث فاعملوا بالحديث واضربوا بكلامي الحائط.

وقال مثالك رحمه الله: ما من أحد إلا ومأخوذ من كلام ومردود عليه إلا رسول الله عني . وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا ينبغي لمن لم يعرف دليلي أن يفتي بكلامي. وقال أحمد: لا تقلدني ولا تقلدن مالكا ولا غيره، وخذ الأحكام من حيث أخذوا من الكتاب والسنة.

الوجه الثاني: أن يظن بفقيه أنه بلغ الغاية القصوى فلا يمكن أن يخطئ فمهما بلغه حديث صحيح صريع فلا يمكن أن يخطئ فمهما بلغه حديث صحيح صريع يخالف مقالته لم يتركه، أو ظن أنه لما قلده كلفه الله بمقالته وكان كالسفيه المحجور عليه فإن بلغه حديث واستيقن بصحته لم يقبله لكون ذمته مشغولة بالتقليد، فهذا اعتقاد فاسد وقول كاسد، ليس له شاهد من النقل والعقل، وماكان أحد من القرون السابقة يفعل ذلك، وقد كذب في ظنه من ليس بمعصوم من الخطأ معصوماً حقيقة أو معصوماً في حق العمل بقوله، وفي ظنه أن الله تعالى كلفه بقوله، وأن ذمته مشغولة بتقليده، وفي مثله نزل قوله تعالى ﴿وإنا على مشغولة بتقليده، وفي مثله نزل قوله تعالى ﴿وإنا على من هذا الوجه؟

مسالة : اختلفوا في الفتوى بالروايات الشاذة المهجورة. في «خزانة الروايات»: في «السراجية» ثم الفتوى على الإطلاق (١) سورة الزخرف آية ٢٣ .

على قول أبي حنيفة رحمه الله، ثم بقول أبي يوسف رحمه الله، ثم بقول محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله تعالى، ثم بقول زفر بن هذيل والحسن بن زياد رحمهما الله تعالى. وقيل: إذا كان أبو حنيفة رحمه الله في جانب وصاحباه في جانب فالمفتى بالخيار، والأول أصح إذا لم يكن المفتى مجتهداً، لأنه كان أعلم زمانه حتى قال الشافعي: الناس كلهم عيال أبى حنيفة رحمه الله في الفقه في «المضمرات» وقيل إذا كان أبو حنيفة رحمه الله في جانب وأبو يوسف ومحمد رحمهما الله في جانب فالمفتى بالخيار إن شاء أخذ بقوله وإن شاء أخذ بقولهما، وإن كان أحدهما مع أبى حنيفة يأخذ بقولهما البتة إلا إذا اصطلح المشايخ على الأخذ بقول ذلك الواحد فيتبع اصطلاحهم، كما اختار الفقيه أبو الليث قول زفر في قعود المريض للصلاة أنه يقعد المصلي في التشهد لأنه أيسر على المريض، وإن كان قول أصحابنا أن يقعد المريض في حال القيام مُتربعاً أو مُحتبياً ليكون فرقاً بين القعدة والقعود الذي هو في حكم القيام ولكن هذا يشق على المريض لأنه لم يتعود هذا القعود، وكذلك اختاروا تضمين الساعى إلى السلطان بغير إذن، وهذا قول زفر رحمه الله تعالى سداً لباب السعاية، وإن كان قول أصحابنا لا يجب الضمان لأنه لم يتلف عليه مالاً.

ويجوز للمشايخ أن يأخذوا بقول واحد من أصحابنا عملاً لمصلحة الزمان. في «القنية» في باب ما يتعلق بالمفتى من النوادر: قال رضى الله عنه والفتوى فيما يتعلق بالقضاء على قول أبى يوسف رحمه الله تعالى لزيادة تجربته. وفي «المضمرات»: ولا يجوز للمفتى أن يفتى ببعض الأقاويل المهجورة لجر منفعة لأن ضرر ذلك في الدنيا والآخرة أتمُّ وأعم بل يختار أقاويل المشايخ واختيارهم ويقتدي بسير السلف ويكتفي بإحراز الفضيلة والشرف. في «القنية» في كتاب أدب القاضى في باب مسائل متفرقة: مسألة المسائل التي تتعلق بالقضاء فالفتوى فيها على قول أبى يوسف لأنه حصل له زيادة علم بالتجربة. وفي عمدة الاحكام من «كشف البردوي»: يستحب للمفتى الأخذ بالرخص تيسيراً على العوام، مثل التوضو بماء الحمام، والصلاة في الأماكن الطاهرة بدون المصلى، وعدم الاحتراز عن طين الشوارع في موضع حكموا بطهارته فيها، ولا يليق ذلك بأهل العزلة بل الأخذ بالاحتياط والعمل بالعزيمة أولى بهم. وفي «القنية» ثم ينبغي للمفتي أن يفتي الناس بما هو أسهل عليهم، كذا ذكره البزدوي. في «شرح الجامع الصغير»: ينبغي للمفتي أن يأخذ بالأيسر في حقٍّ غيره خصوصًا في حق الضعفاء لقوله عليه الصلاة والسلام لأبي موسى الأشعري ومعاذ حين بعثهما

إلى اليمن «يسترا ولا تعسترا».(١) وفي «عمدة الأحكام» في كتاب الكراهية: سور الكلب والخنزير نجس خلافًا لمالك وغيره، ولو أفتى بقول مالك جاز. وفي «القنية» فقيه يفتى بمذهب سعيد بن المسيب ويزوج للزوج الأول، بقيت مطلقة بثلاث تطليقات كما كانت ويعزر الفقيه، وفقيه يحتال في الطلقات الثلاث ويأخذ الرشا بذلك ويزوجها للأول بدون دخول الثاني هل يصبح النكاح؟ وما جزاء من يفعل ذلك؟ قالوا يسود ويبعد. في «الفتاوي الاعتمادية» من فتاوي السمرقندي: ان سعيد بن المسيب رجع عن قوله إن دخول المحلل ليس بشرط في التحليل، فلو قضى به قاض لا ينفذ قضاؤه، ولو حكم به فقيه لا يصح ويعزر الفقيه. وفي «التحفة شرح المنهاج»: نقل الغزالي الإجماع على تخير المقلد بين قولي إمامه أي على جهة البدل لا الجمع إذا لم يظهر ترجيح أحدهما، وكأنه أراد إجماع أئمة مذهبه، وكيف ومقتضى مذهبنا كما قاله السبكي منع ذلك في القضاء والإفتاء دون العمل لنفسه، وبه يجمع بين قول الماوردي: يجوز عندنا، وانتصر له الغزالي، كما يجوز لمن أداه اجتهاده إلى تساوي جهتين أن يصلّي إلى أيهما شاء إجماعاً، وقول الإمام يمتنع

⁽۱) رواه البخاري ومسلم واحمد وغيرهم عن ابي موسى الأشعري رضي الله عنه وتمامه : «ويشرا ولا تنفرا وتطاوعا ولا تختلفا» انظر السلسلة الصحيحة (۱۱۵۱).

إن كانا في حكمين متضادين كإيجاب وتحريم بخلاف نحو خصال الكفارة، وأجرى السبكي ذلك وتبعوه في العمل بخلاف المذاهب الأربعة أي مما علمت نسبته لمن يجوز تقليده وجميع شروطه عنده، وحمل على ذلك قول ابن الصلاح: لا يجوز تقليد غير الأئمة الأربعة أي في قضاء وإفتاء، ومحل ذلك وغيره من صور التقليد ما لم يتتبع الرخص بحيث تنحل ربقة التقليد عن عنقه وإلا أثم به بل قيل فسق وهو وجيه، قيل محل ضعفه أن يتتبعها من المذاهب المدونة وإلا فسق قطعاً.

فصل في العامي

اعلم أن العامي الصرف ليس له مذهب، وإنما مذهبه فتوى المفتي. في «البحر الرائق»: لو احتجم أو اغتاب فظن أنه يفطره ثم أكل، إن لم يستفت فقيها ولا بلغه الخبر فعليه الكفارة لأنه مجرد جهل، وأنه ليس بعذر في دار الإسلام. وإن استفتى فقيها فأفتاه لا كفارة عليه لأن العامي يجب عليه تقليد العالم إذا كان يعتمد على فتواه فكان معذوراً فيما صنع وإن كان المفتي مخطئاً فيما أفتى، وإن لم يستفت ولكنه

بلغه الخبر وهو قوله عَلَيْكُ : «أفطر الحاجم والمحجوم» (١)

وقوله عليه الصلاة والسلام «الغيبة تفطر الصائم» (٢) ولم يعرف النسخ ولا تأويله لا كفارة عليه عندهما، لأن ظاهر الحديث واجب العمل به، خلافا لأبي يوسف لأنه ليس للعامي العمل بالحديث لعدم علمه بالناسخ والمنسوخ.. ولو لمس امرأة أو قبلها بشهوة أو اكتحل فظن أن ذلك يفطر ثم أفطر عليه الكفارة إلا إذا استفتى فقيهاً فأفتاه بالفطر أو بلغه خبر فيه، ولو نوى الصوم قبل الزوال ثم أفطر لم يلزمه الكفارة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافًا لهما، كذا في «المحيط» وقد علم من هذا أنَّ مذهب العامى فتوى مفتيه. وفيه أيضاً في باب قـضـاء الفـوائت عند قـوله «ويسـقط لضـيق الوقت والنسيان»: إن كان عامياً ليس له مذهب معين فمذهبه فتوى مفتيه كما صرحوا به، فإنَّ أفتى حنفى أعاد العصر والمغرب، وإن أفتاه شافعي فلا يعيدهما ولا عبرة برأيه، وإن لم يستفت أحدأ وصيادف الصبحة على مذهب مجتهد أجزاه ولا إعادة

 ⁽۱) صحیح رواه احمد وأبو دارد والنسائي وغیرهم عن ثوبان وهو متواتر کما
 في صحیح الجامع (۱۱۲۱) لکنه منسوخ عند جماهیر العلماء ، وقد ذکر
 شیخنا في الإرواء (۹۳۱) الأحادیث الدالة علی نسخه فلیرجع إلیها من شاء.
 (۲) لم اقف علیه والظاهر انه لا أصل له بهذا اللفظ لکن وردت بمعناه عدة
 أحادیث ولا یصح منها شيء انظر الدرایة (۲۸۲۸) وضعیف الجامع
 (۲۵۲۸) و (۲۵۲۹).

عليه انتهى. وفي «شرح منهاج البيضاوي لابن إمام الكاملية»: فإذا وقعت لعامي حادثة فاستفتى فيها مجتهداً وعمل فيها بفتوى ذلك المجتهد فليس له الرجوع عنه إلى فتوى غيره في تلك الحادثة بعينها بالإجماع كما نقله ابن الحاجب وغيره. وفي «جمع الجوامع» الخلاف فيه وإن كان قبل العمل، فقال النووي المختار ما نقله الخطيب وغيره أنه إن لم يكن هناك مُفت أخر لزمه بمجرد فتواه إن لم تسكن نفسه، وإن كان هناك أخر لم يلزمه بمجرد إفتائه إذ له أن يسأل غيره وحينئذ فقد يخالفه فيجيء فيه الخلاف في اختلاف المفتين، أما إذا وقعت له حادثة غير ذلك فالأصبحُ أنه يجوز له أن يستفتي فيها غير من استفتاه في الحادثة السابقة، وقطع الكيا الهراسي بأنه يجب على العامى أن يلزم مذهباً معيناً، واختار في «جمع الجوامع» أنه يجب ذلك ولا يفعله لمجرّد التشبهي، بل يختار مذهبا يقلُّده في كل شيء يعتقده أرجع أو مساوياً لغيره لا مرجوحاً. وقال النووي: الذي يقتضيه الدليل أنه لا يلزمه التمذهب بمذهب بل يستفتي مَنْ شاء، لكن من غير تلقط للرخص، ولعل من منعه لم يثق بعدم تلقطه، وإذا التزم مذهباً معيناً فيجوز له الخروج عنه على الأصح. وفي كتاب «الزبد لابن رسلان»:

والشافعي ومالك والنعمان وأحمد بن حنبل وسفيان

وغيرهم من سائر الأئمة على هدى والاختلاف رحمه(۱)
وفي شرحه «غاية البيان»: لو اختلف جواب مجتهدين
متساويين فالأصبح أنّ للمقلد أنْ يتخير بقول من شاء منهما،
وقد مرّ ما في «التحفة» في هذه المسألة.

بساب

رهذا الذي ذكرناه من الأمرين هو الذي مشى عليه جماهير العلماء من الآخذين بالمذاهب الأربعة ووصى به أئمة المذاهب أصبحابهم، قال الشيخ عبدالوهاب الشعراني في «اليواقيت والجواهر».

رُوي عن أبي حنيفة أنّه كان يقول: لا ينبغي لمن لم يعرف دليلي أن يفتي بكلامي، وكان إذا أفتى يقول: هذا رأي النعمان بن ثابت عني نفسه وهو أحسن ما قدرنا عليه، فمن جاء باحسن منه فهو أولى بالصواب.

وكان الإمام مالك يقول: ما من أحد إلا ومأخوذ من كلامه ومردود عليه، إلا رسول الله عليه.

⁽۱) فيه إشارة الى حديث مشهور على الألسنة ولكن لا أصل له عند المحدثين. ولفظه م اختلاف أمتي رحمة موقد خرجه شيخنا في السلسلة الضعيفة (۵۷) وبين بطلانه وفساد معناه واطال النفس في ذلك فينبغي الرجوع إليه والاطلاع عليه.

وروى الحاكم والبيهقي عن الشافعي أنه كان يقول: إذا صع الحديث فهو مذهبي وفي رواية: إذا رأيتم كلامي يضالف الحديث فاعملوا بالحديث واضربوا بكلامي الحائط وقال يوما للمزني: يا إبراهيم لاتقلدني في كل ما أقول وانظر في ذلك لنفسك فإنه دين وكان رحمة الله عليه يقول: لا حجة في قول أحد دون رسول الله عين وإن كثروا، ولا في قياس، ولا في شيء، وما ثم إلا طاعة الله ورسوله بالتسليم.

وكان الإمام أحمد يقول: ليس لأحد مع الله ورسوله كلام، وقال أيضاً لرجل: لاتقلدني ولاتقلدن مالكًا ولا الأوزاعي ولا النخعي ولا غيرهم، وخذ الأحكام من حيث أخذوا: من الكتاب والسنة انتهى .

ثم نقل عن جماعة عظيمة من علماء المذاهب أنهم كانوا يعملون ويفتون بالمذاهب من غير التزام مذهب معين من زمن أصحاب المذاهب إلى زمانه على وجه يقتضي كلامه أن ذلك إمر لم يزل العلماء عليه قديماً وحديثاً حتى صار بمنزلة المتفق عليه، فصار سبيل المسلمين الذي لا يصح خلافه. ولا حاجة بنا بعد ما ذكره وبسطه إلى نقل الأقاويل، ولكن لا بأس أن نذكر بعض ما نحفظه في هذه الساعة.

قال البغوي في مفتتح «شرح السنة»: (وإني في أكثر ما أوردته بل في عامته متَّبع إلا القليل الذي لاح لي بنوع من

الدليل في تأويل كلام محتمل أو إيضاح مشكل أو ترجيح قول على آخر). وقال في «باب الدعاء الذي يستفتح به الصلاة» بعد ما ذكر التوجيه وسبحانك اللهم: (وقد روى غير هذا من الذكر في افتتاح الصلاة، فهو من الاختلاف المباح، فبأيها استفتح جاز)(١) .وقال في «باب المرأة لا تخرج إلا مع محرم»: (وهذا الحديث يدلُّ على أنُّ المرأة لا يلزمها الحجُّ إذا لم تجد رجلاً ذا محرم يخرج معها). وهو قول النخعي والحسن البصري، وبه قال الثوري وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي. وذهب قوم إلى أنه يلزمها الخروج مع جماعة النساء، وهو قول مالك والشافعي والأول أولى لظاهر الحديث. قال البغوي في حديث بروع بنت واشق: قال الشافعي رحمة الله عليه: فإن كان يثبت حديث بروع بنت واشق فلا حجة في قول أحد دون النبي عَيْنَ فقال مرة عن معقل بن يسار، ومرة عن معقل بن سنان، ومرة عن بعض اشجع. وإن لم يثبت فلا مهر لها ولها إرث. انتهى قول البغوي. وقال الحاكم بعد حكاية قول الشافعي «إن صبح حديث بروع بنت واشق قلت به»: أن بعض مشايخه قال لوحضرت الشافعي لقمت على رؤوس

⁽۱) قلت: وهو الذي يسميه بعض أهل العلم باختلاف التنوع وقد صحت عدة أحاديث في أدعية الاستفتاح في الصلاة وقد جمع شيخنا الالباني في كتابه صفة الصلاة طائفة مباركة منها والأولى للمصلي أن يستفتح بهذا تاره وبهذا تارة كما فعل رسول الله عَنْ والله أعلم.

أصحابه وقلت: قد صح الحديث فقل به حضرت الشافعي لقمت على رؤوس أصحابه وقلت: قد صبح الحديث فقل به. انتهى قول الحاكم. وهكذا توقف الشافعي في حديث بريدة الأسلمي في أوقات الصلاة، وصبح الحديث عند مسلم فرجم إليه جماعات من المحدثين. وهكذا في «المعصفر» أستدرك البيهقي على الشافعي بحديث عبدالله ابن عمر، واستدرك الغزالي على الشافعي في مسائلة نجاسة الماء إذا كان دون القلتين في كلام كثير مذكور في «الإحياء». وللنووى وجه أن بيع المعاطاة جائز على خلاف نص الشافعي. واستدرك الزمخشري على أبي حنيفة في بعض المسائل: منها ما قال في آية التيمم من سورة المائدة، قال الزجاج: الصعيد وجه الأرض تُرابًا كان أو غيره وإن كان صخراً لا تُراب عليه، فلو ضرب المتيمم يده عليه ومسح لكان ذلك طهوره، وهو مذهب أبى حنيفة. فإن قلت: فما تصنع بقوله تعالى في سورة المائدة ﴿ فامسحوا بوجو هكم وأيديكم منه ﴿ (١) أي بعضه وهذا لا يتأتى في الصخر الذي لا تراب عليه؟ قلت: قالوا إن «من» لابتداء الغاية، فإن قلت: قولهم إنها لابتداء الغاية قول متعسف، ولا يفهم من قول العرب مسحت برأسي من الدهن ومن التراب ومن الماء إلا معنى التبعيض قلت هو كما تقول،

والإذعان للحق أحق من المراء. انتهى كلام الزمخشري. وهذا الجنس من مؤاخذات العلماء على أئمتهم لاسيما مؤاخذات المحدثين أكثر من أن تحصى، وقد حكى لي شيخي الشيخ ابو طاهر الشافعي عن شيخه الشيخ حسن العجمي الحنفي أنه كان يأمرنا أن لا نشدد على نسائنا في النجاسة القليلة لكان الحرج الشديد، وما أمرنا أنْ نأخذ في ذلك بمذهب أبي حنيفة في العفو عما دون الدرهم، وكان شيخنا أبو طاهر يرتضي هذا القول ويقول به. في «الأنوار»: وإنها يحصل اهلية الاجتهاد بأن يعلم أموراً.

الأول: كتاب الله تعالى، ولا يشترط العلم بجميعه بل بما يتعلق بالأحكام، ولا يشترط حفظه بظهر القلب.

الثاني :سنة رسول الله عَيْنَ ما يتعلق منها بالأحكام لا جميعا، ويشترط أن يعرف منهما الخاص والعام والمطلق والمقيد والمجمل والمبين والناسخ والمنسوخ ، ومن السنة المتواتر والآحاد والمرسل والمسند والمتصل والمنقطع، وحال الرواة جرحاً وتعديلاً.

الثالث: أقاويل علماء الصحابة فمن بعدهم إجماعا واختلافاً.

الرابع: القياس جليه وخفيه وتمييز الصحيح من الفاسد. الخامس: لسان العرب لغة وإعراباً، ولا يشترط التبحر

(١) سورة المائدة أية ٦

الأحاديث على تفرقها بل يكفى أن يكون له أصلٌ مُصحّمُ يجمع أحاديث الأحكام كسنن الترمذي والنسائي وغيرهما كأبى داود، ولا يشترط ضبط جميع مواضع الإجماع او الاختلاف، بل يكفي أنَّ يعرف في المسألة التي يقضي فيها أنَّ قوله لا يخالف الإجماع، بأن يعلم أنه وافق بعض المتقدمين، أو يغلب على ظنه أنه لم يتكلم الأولون فيها بل تولدت في عصره، وكذا معرفة الناسيخ والمنسوخ. وكل حديث أجمع السلف على قبوله أو تواترت أهلية رواته فلا حاجة إلى البحث عن عدالة رواته. وما عدا ذلك يبحث عن عدالة رواته.

واجتماع هذه العلوم إنما اشترط في المجتهد المطلق الذي يفتى فى جميع أبواب الشرع، ويجوز أن يكون مجتهدا في باب دون باب.

ومن شرط الاجتهاد معرفة أصول الاعتقاد، قال الغزالى:ولا يشترط معرفته على طرق المتكلمين بأدلتها التي يحررونها. ومن لا تقبل شهادته من المبتدعة لا يصبح تقليده القضاء. وكذا تقليد من لا يقول بالإجماع كالخوارج، أو بأخبار الأحاد كالقدرية ، أو بالقياس كالشبيعة، وفي «الأنوار» أيضاً: ولا يشترط أن يكون للمجتهد مذهب مدوّن، وإذا دونت المذاهب جاز للمقلد أن ينتقل من مذهب إلى مذهب، وعند

في هذه العلوم بل يكفي معرفة جمل منها، ولا حاجة أن يتتبم الأصوليين إن عمل به في حادثة فلا يجوز فيها ويجوز في غيرها، وإن لم يعمل جاز فيها وفي غيرها. ولو قلّد مجتهداً في مسائل وآخر مسائل جاز. وعند الأصوليين لا يجوز، ولو اختار من كل مذهب الأهون. قال أبو اسحاق يفسق، وقال ابن أبي هريرة لا ، ورجُـحـه في بعض الشـروح ، وفي «الأنوار» أيضاً: المنتسبون إلى مذهب الشافعي وأبي حنيفة ومالك وأحمد رحمهم الله أصناف:

أحدها: العوَّام وتقليدهم للشافعي متفرّعٌ على تقليد الميت.

الثانى: البالغون إلى رتبة الاجتهاد، والمجتهد لا يقلد مجتهداً، وإنما ينتسبون إليه لجريهم على طريقته في الاجتهاد واستعمال الأدلة وترتيب بعضها على بعض. الثالث: المتوسطون وهم الذين لم يبلغوا رتبة الاجتهاد، لكنهم وقفوا على أصول الإمام وتمكنوا من قياس ما لم يجدوه منصوصاً على ما نص عليه؛ وهؤلاء مقلدون له، وكذا من يأخذ بقولهم من العوام والمشهور أنهم لا يقلدون في أنفسهم لأنهم مقلدون. وقال أبو الفتح الهروي وهو من تلامذة الإمام: مذهب عامة الأصحاب في الأصول أن العامي لا مذهب له، فإن وجد مجتهداً قلده، وإن لم يجده ووجد متبحراً في مذهب قلده فإنه يفتيه على مذهب نفسه، وهذا تصريح

تنداولها الأيدي، نعم إذا وجد النقل عن «النوادر» مثلاً في كتاب مشهور معروف كالهداية والمبسوط كان ذلك تعويلا على ذلك الكتاب، فلو كان حافظاً للأقاويل المختلفة للمجتهدين والا يعرف الحجة، ولا قدرة له على الاجتهاد للترجيح لا يقطع بقول منها ولا يفتى به. بل يحكيها للمستفتى فيختار المستفتى ما يقع في قلبه أنه الأصوب، ذكره في بعض الجوامع. وعندي أنه لايجب عليه حكاية كلها بل يكفيه أن يحكي قولاً منها فإن المقلّد له أنْ يقلّد أيّ مجتهد شاء، فإذا ذكر أحدها فقلده حصل المقصود. نعم لا يقطع عليه فيقول: جواب مسألتك كذا، بل يقول: قال أبو حنيفة :حكم هذا كذا. نعم لوحكي الكل فالأخذ بما يقع في قلبه أنه أصوب وأولى، والعامى لا عبرة بما يقع في قلبه من صواب الحكم وخطئه. وعلى هذا إذا استفتى فقيهين أعنى مجتهدين فاختلفا عليه، الأولى أنَّ يأخذ بما يميل إليه قلبه منهما، وعندي أنه لو أخذ بقول الذي لا يميل إليه جاز لأنّ ميله وعدمه سواء، والواجب عليه تقليد مجتهد وقد فعل، أصاب ذلك المجتهد أو أخطأ، وقالوا: المنتقل من مذهب إلى مذهب باجتهاد وبرهان أثم يستوجب التعزير، فقبل اجتهاد وبرهان أولى، ولابد أن براد بهذا الاجتهاد معنى التحري وتحكيم القلب، لأن العامي ليس له اجتهاد. ثم حقيقة الانتقال إنما تتحقق في حكم مسألة

بأنه يقلد المتبحر في نفسه. والمرجح عند الفقهاء أن العامي المنتسب إلى مذهب له مذهب ولا يجوز له مخالفته، ولولم يكن منتسباً إلى مذهب فهل يجوز أن يتخير ويتقلد أيُّ مذهب شاء؟ فيه خلاف مبني على أنه هل يلزمه التقليد لمذهب معين أم لا، فيه وجهان. قال النووي والذي يقتضيه الدليل أنه لا يلزم بل يستفتى من شاء ومن اتفق، لكن من غير تلقط للرخص. في كتاب آداب القاضى من «فتح القدير»: واعلم أن ما ذكر المصنف في القاضي ذكر في المفتي؛ فلا يفتي إلا المجتهدون، وقد استقر رأي الأصوليين على أن المفتى هو المجتهد، فأمّا غير المجتهد ممن يحفظ أقوال المجتهد فليس بمفت، والواجب عليه إذا سئل أن يذكر قول المجتهد على طريق الحكاية، كأبي حنيفة على جهة الحكاية، فعرف أن ما يكون في زماننا من فتوى الموجودين ليس بفتوى، بل هو نقل كلام المفتى ليأخذ به المستفتى، وطريق نقله كذلك عن المجتهد أحد أمرين: إما أن يكون له سندٌ فيه إليه أو يأخذ من كتاب معروف تداولته الأيدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة للمجتهدين، لأنه بمنزلة الخبر المتواتر عنهم أو المشهور، هكذا ذكر الرازي، فعلى هذا لو وجد بعض نسخ «النوادر» في زماننا لا يحل رفع ما فيها إلى محمد والا إلى أبي يوسف لأنها لم تشتهر في عصرنا في ديارنا ولم

فهرس

٣	تقديم: الشيخ عبد الله السبت
31	ترجمة المؤلف
19	مقدمة المؤلف
۲.	باب: في بيان حقيقة الاجتهاد وشرطه وأقسامه
37	باب: في بيان اختلاف المجتهدين
	باب: تأكيد الأخذ بهذه المذاهب الأربعة والتشدد في
٤.	تركها والخروج عنها
	باب: اختلاف الناس في الأخذ بهذه المذاهب الأربعة
٤٧	وما يجب عليهم من ذلك
٤٨	فصل : في المجتهد المطلق المنتسب
٥.	فصل: في المجتهد في المذاهب
	فصل: في المتبحر في المذاهب وهو الحافظ لكتب
٥٥	مذهبه وفيه مسائل
٧٢	فصل: في العامي
	باب: في ما سار عليه جماهير العلماء من الآخذين
	بالمذاهب الأربعة ووصى به أمسة المذاهب
۷٥	أصحابهم

خاصة قلَّد فيه وعمل به، وإلا فقوله : قلدت أبا حنيفة فيما أفتى به من المسائل مثلاً والتزمت العمل به على الإجمال وهو لا يعرف صورها ليس حقيقة التقليد، بل هذا حقيقة تعليق التقليد أو وعد به، كأنه التزم أن يعمل بقول أبى حنيفة فيما يقع له من المسائل التي تتعين في الوقائع، فإن أرادوا هذا الالتزام فلا دليل على وجوب اتباع المجتهد المعين بإلزامه نفسه ذلك قولاً أو نيَّة شرعاً، بل بالدليل واقتضاء العمل بقول المجتهد فيما احتاج إليه بقوله تعالى ﴿فَاسَأَلُوا أَهْلَ الذكر إن كنتم لا تعلمون (١) والسؤال إنما يتحقق عند طلب حكم الحادثة المعينة، وحينئذ إذا ثبت عنده قول المجتهد وجب عمله به ، والغالب أن مثل هذه إلزامات منهم لكف الناس عن تتبع الرخص وإلا أخذ العامى في كل مسألة بقول مجتهد أخف عليه، وأنا لا أدرى ما يمنع هذا من النقل والعقل، فكون الإنسان متتبعاً ما هو أخفٌّ على نفسه من قول مجتهد يسوغ له الاجتهاد ما علمت من الشرع مذمة عليه، وكان يحب ما خفف عن أمته، والله سبحانه أعلم بالصواب. أنتهى

وهذا آخر ما أردنا إيراده في هذه الرسالة والحمد لله أولاً وآخراً.

⁽١) سورة النحل آية ٤٢ . سورة الأنبياء آية ٧ .

الانطاق

في تبيان أستباب للخنيلاف

تأديفت الاَمِام وَلِيَّ الشّرالدّهُاوي

حَقَّقهُ وَعَلَى عَلَيه وَخَرَّجُ اُحَادُنيُهُ مِحَدِّرُحُ اللَّهِ وَ عَامِرُحُ اللَّهُ وَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَ عَامِرُحُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَ اللَّهُ اللْلِهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

بسم الله الرحمن الرحيم (أولاً): (مقدمة التحقيق)

إنَّ الحمدَ لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ با لله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، مَنْ يهده الله فلا مضل له ، ومن يُضلـل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله .

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ حَقَّ تُقَالِدِ. وَلَا تَتُوثُنَّ إِلَّا وَٱنتُم مُسْلِمُونَ ۗ ۗ ۗ

[آل عمران : ١٠٢] .

﴿ يَا أَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ مِن نَفْسِ وَحِدَةِ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَذِيرًا وَيْسَآءُ وَاتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى شَاءَلُونَ بِهِ. وَٱلأَرْحَامُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَفِيبًا ﴿ ﴾

[النساء: ١] .

﴿ يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱنَّقُوا ٱللَّهَ وَقُولُوا فَوْلَا سَدِيلًا ﴿ يُعَلِمَ يُعَلِمَ لَكُمْ أَعَنَاكُمُ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَمُ فَقَدَ فَازَ فَوْنَا عَظِيمًا ﴿ يَا لَهُ مَا اللَّهِ اللَّهَ عَظِيمًا ﴿ الْأَحْزَابِ : (٧٠-٧١)] .

ما بعد :

فالتعصب المذهبي ، من أخطر الأمراض التي واجهت ولا تزال

إليها .

وهذا الحقد والخلاف حلَّ محلَّ الأُخوة والتآلف والتحابب الـذي جعله الله تعالى فرضاً على المسلمين .

ولاشك أن هذا الأمر من أخطر الأمور التي تخرب في جسم هذه الأمة ، وتعمل على تفتيت الجسد الواحد . وهذا المرض هو قرَّة عبن إبليس ، وغاية ما يبغيه أعداء الله تبارك وتعالى . لتكون هذه الأمة مشتتة ممزقة يسهل الانقضاض عليها وافتراسها .

ومن ظواهر هذا الجانب: (هل يجوز أن يصلي الشافعي خلف الحنفي أو العكس الخنفي أو العكس) و (هل صلاة الشافعي خلف الحنفي أو العكس صحيحة أم باطلة) و (هل يجوز للحنفي أن ينزوج شافعية أو العكس). (الماء في صفة من صفاته هل يعطى لشافعي أم يلقى لكلب) وهكذا

وحتى نكون علميين وواقعيين في طرحنا نؤكد ما يلي :

أ) هذه الظاهرة مرض إلا أنه - والحمد لله - ليس عاماً والخبير
 موجود في هذه الأمة لا ينقطع إلى قيام الساعة .

ب) ليس العيب في وجود (المدارس الفقهية) فهذا أمر طيب
 ومبارك ، وهو تعبير عن الجانب الإيجابي الـذي ألمحنا له في
 الفقرة السابقة في (الجانب الأوَّل) .

تواجه هذه الأمة ، وعلى كل المستويات ومختلف الجوانب . ولعلها على هذا المستوى أُثــرت في واقـع هـذه الأمـة علـي جــانبين هـامَّين وحسَّاسين للغاية .

(الجانب الأول) : تعطيل دراسة الكتاب والسنة ، وإغمال باب الاجتهاد وذلك لأنَّ (التعصب للمذهب) فرض أنواعاً من القيود الباطلة التي ما أنزل الله بها من سلطان .

أبرزها : (الدين هو المذهب) .

ونتج عنها : (غدم جواز الخروج على المذهب) .

وتفرع عنها العديد من الفتاوى والقواعد القاسية والشديدة ، التي عملت عملها الآثم في تخريب عقول ونفوس الجماهير من هذه الأمة في المواقع التي انتشر فيها هذا المرض ... لهذا كان : (من خرج على المذهب وانتقل إلى مذهب آخر فإنه يعزر) و (مَنْ أنا وأنت حتى نطلب الدليل ، وندرس الكتاب والسنة) .

ولاريب أن هذا بجملته يورث (التقليد الجامد لكل المستويات) و (التخلف وعدم المسايرة) و (تعطيل الصلة بالوحي المبارك الكتاب والسنة اللذان هما أصل الخير ، ومنطلق الفقه ، وأساس كل فضيلة)

(الجانب الثاني) : تخريب الوحدة الإسلامية ، فصار التناحر والتطاحن والتحاقد سمة من السمات في تلك المحتمعات التي أشرنا

إنَّما العيب في التعصب لهذه المذاهب والمدارس ، الذي ينتج عنا جـ - الترجيحي .. والترجيح عمل بشــري كذلـك ، فــلا يجــوز من المخاطر ما يجعل الأمة متخلفة ممزقة كما قلنا من قبل . النعصب له .

أجل الحصول على الحكم الشرعي ، من الكتاب والسنة ، وعلى أخر يطلب في موضعه(١) . منهاج السلف الصالح لهذه الأمة ، ضمن أصول وضوابط تعارفوا (الثانية) : إذا قلنا بأن المدارس الفقهية عمل بشري وإنَّ الأئمة عليها . فهم بشـر ، وليسـوا معصومـين ، ولطالما الأمـر علـي هـله الجنهدين رحمهم الله تعالى ليســوا معصومـين . فهـذا لا يقتضـي أن الصُّورة ، فهم إن أصابوا كان لهم أجران ، وإن أخطأوا فلهم أحر نحقر هذه المدارس ، أو نهاجمها بصورة من الصور أو شكل من واحد.

هذا الإطار .

(الأولى) : لا يجوز تعطيل دراسة الكتاب والسنة ومنهج السلف في فهمها ، باسم الفقه الإسلامي . كما لايجوز لنا أن نعطل دراسة الفقه الإسلامي وإهمال هذا النزاث الفقهي العظيم . باسم الكتاب والسنة .

والمنهج الأقوم في هذا الإطار دراسة الفقه على الصورة التالية : أ - الفقه المقارن . ب- الاستدلالي .

وآية ذلك أن المذاهب، ما هي إلاّ مدارس بـذل مؤسسوه فإذا قال قائل : ولكن هذا لا يتأتى للعوام وسائر أفراد الأمة ... ومجتهدوها الجهد الكبير ، - وبما أوتوا من علم وسعة اطلاع - م نلناله : لقد خرجنا عن موضوعنــا الأصلــي ولهــذا الموضــوع كــلام

الأشكال ، كما لا يقتضى منا أن نسىء الأدب مع الأئمة المحنهدين ، أو نتطاول عليهم بلعن أو شــتم . فهـنـذه ســفاهـة وحماقــة هناك موازنات لا بدُّ من الانتباه لها لأنها تمثل محورية النقاش لا لبست من أخلاق السلف الصالح حتى لو حـدث بينهـم خـلاف في

لذلك ما أحوجنا إلى التحلي بأخلاق (أدب الخلاف) الذي كان يتحلى به السلف الصالح ، والجحتهدون والعلماء العاملون . فإنه رغم أنهم كانوا يختلفون ، إلا أنهم كانوا يحترمون بعضهم

⁽١) : انظر " القول المفيد في حكم التقليد " للإمام الشوكاني . حققه وعلق عليه وخرَّج أحاديثه : محمد صبحي حسُن حلاق .

ويدعوا كل واحد منهم للآخر ، ويصلون خلف بعضهم البعض ويترحمون على من مات منهم ولا يذكرونه إلاَّ بخير .

وما ذاك إلا لأنَّ مقصدَهم ظهور الحق ولا يهم على يد من ظهر ، بـل وصل الأمر بالإمام الشافعي رحمه الله تعالى أن يقول: (ما ناظرتُ أحداً إلاَّ أحببت أن يظهر الله الحق على يديه) .

فخلف من بعدهم خلف ضيعوا هذه الأخلاق والآداب ، لأن المقصد قد اختلف ، ولأن النية غير النية .

فالأهواء قد سيطرت على النفوس ، وذكر الله تعالى أصبح قلبلاً عند هذا الصنف من الناس ، فلا هـم ً لهـم إِلاَّ أن يظهـر الأمـر على أبديهم ، شعارهم : (رأبي أو الطوفان) . والويـل كـل الويـل لمن خالفهم .

لذلك فلا غرابة أن ترى المهاترات والمشاتمات والخلافات الشديدة هنا وهناك .

وقد شاءَت إرادة الله تعالى لحفظ دينه أن يظهر من يجدد لها الأمة أمر دينها ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين، وعبث العابثين .

بدأت بعلماء الصحابة ، ودعمت بمنهج السلف الصالح الذين أكدوا قواعد (كل واحد يؤخذ من كلامه ويرد إلاَّ المعصوم صلى

الله عليه وسلم) و (وإذا صح الحديث فهو مذهبي) .

وتنالى هذا الأمر على مر العصور وكر الأيام ، فكان ابن تيمية رحمه الله وكتابه (رفع الملام عن الأئمة الأعلام) والسيوطي رحمه الله وكتابه : (الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الإجتهاد في كل عصر فرض) . وغيرهم من العلماء الأعلام الذين عملوا على ترسيخ الفكرة ودحض كل المفتريات والأفكار الخاطئة التي تلتف حولها .

وكان من الذين أدلوا بدلوهم في هذا الإطار ، العلامة ولي الله الدهلوي رحمه الله تعالى . وكان كتابه : (الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف) . وهو الكتاب الذي نقدمه للإخوة القراء لعلم يكون لبنة طيبة في بناء الفكر الإسلامي التليد .

(ثانياً) : ترجمة المؤلف :

١ - اسمه ومولده ونشأته :

هو العلامة ولي الله أحمد بن عبد الرحيم العمري الدهلوي ، وأن نسبه يصل إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

ولــد في /٤/ شــوال ســنة (١١١٤ هـــ)/(١٧٠٢م) في بلـــده /روهتل/ الني تبعد عن / دهلي / عاصمة الهند ثلاثين ميلاً .

ونشأ في عائلة مشهورة بالعلم والتقوى ، فأبوه من كبار علماء وصوفية عصره وإليه يرجع الفضل في تدوين " الفتاوى الهندية " وكثير من أهل بيته ما زال يحمل رسالة الدعوة إلى يومنا هذا في شبه القارة الهندية .

وكان ولي الله من النبغاء ، حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين ، ودأب على مجالس العلم ، وأقبل إقبال متشوق متشوف حتى فاق أترانه ، وفرغ من العلوم المتداولة في زمنه حين كان عمره خمس عشرة سنة .

ولما رأى في نفسه الرغبة والفهم لم يقتصر على الاقتباس من علماء الهند بل رحل إلى الحجاز سنة (١٤٣هـ) وتلقى عن علمائها وعاد إلى الهند سنة (١١٤٥هـ) .

وغرس في الهند غرساً طاب ثمره ونضج ، وتصانيفه كلها تدل

7

على أنه كان من أحلاء النبلاء وكبار العلماء موفقاً من الحق بالرظ والإنصاف ، متحنباً عن التعصب والاعتساف ، ماهراً في العلو الدينية متبحراً في المباحث الحديثية .

٧- أخلاقه وآدابه وشيمه :

كان رحمه الله تقياً ورعاً زاهداً عما في أيدي الناس ، متواضعاً محباً للعلماء وطلبة العلم والفقراء والصالحين ، حواداً مكرم للضيوف مجاهراً بالحق عاملاً به ، لا يخاف في الله لومة لائم مشتغلا بالتعليم والإرشاد والتدريس والتأليف وخدمة المسلمين .

۳– مسلکه :

هو التوسط والاعتدال والجمع بين صحيح المنقول والمعقول ويز طريقة الفقهاء والمحدثين ، والأحذ بما اتفق عليه جمهور أهل العلم واحتيار الأصح فيما اختلفوا فيه ، هذا فيما يرجع إلى نفسه ، وكال يراعي في الفتوى مذهب المستفتين والعصمة بيد الله وحده .

٤ - مكانته العلمية :

كان يدرس المذهبين الحنفي والشافعي ، وكان يضاهي الأنها المستقلين بالاجتهاد في بعض شؤونهم ، كان محيمي السنة النبوبا بالهند ، ومحدث الهند ومسندها ، إليه تنتهي أسانيد علماء الحديث بالهند كلهم .

وقـال صـديـق حـسن خـان في كتابه " إتحاف النبلاء " في ترجأ

ولي الله ، ما معناه : " لو كان في عصر السلف ليعد إمام الأئمة وتاج المحتهدين " .

٥ - مشايخه:

١) والده العلامة عبد الرحيم ، أخذ عنه الشيء الكثير بل جل علمه منه ، وهو الذي غرس فيه ملكة الفهم والتدبر في القرآن الكريم خالياً عن الشوائب الفلسفية والروايات الإسرائيلية ، وعلمه طريقة التحقيق في ذلك .

٢) الشيخ محمد أفضل السيلكوتي الدهلوي ، قرأ عليه كتب الحديث ، وهو أحذ عن الشيخ عبد الله بن سالم البصري المكي .

٣) الشيخ أبو طاهر الكردي المدني ابن العلامة الكبير الشيخ إبراهيم الكردي الحنفي المدني .

قرأ عليه صحيح البخاري كاملاً وأطرافاً من سائر كتب الحديث ، ولازمه مدة إقامته بالمدينة المنورة ، وطالع عليه كثيراً من رسائل والده الشيخ إبراهيم الكردي واستفاد منها طريقة الجمع بين العقل والنقل والكشف .

الشيخ وفد الله المكي ابن الشيخ محمد سليمان المغربي ، قـرأ
 عليه موطأ الإمام مالك برواية يحيى بن يحيى .

الشيخ تـاج الـدين القلعي المكي الحنفي سمـع منه أطرافاً
 من صحيح البخاري وغيره من الكتب الستة وموطأ الإمام محمد ،

وكتاب الآثار ومسند الدارمي .

۲ - تلامذته :

أما تلامذته فكثيرون لا يخصى عددهم ، وأشهرهم أنحا**ك** الأربعة :

- ١) الشيخ عبد العزيز . (١٥٩١هـ/ وتوفي ١٢٣٩هـ) .
 - ٢) الشيخ رفيع الدين . توفي (١٢٣٣هـ) .
 - ٣) الشيخ عبد القادر . توفي (١٢٣٠ هـ) .
 - ٤) الشيخ عبد الغني . توفي (١٢٢٧هـ) .
 - ومن خواصهم :
 - ٥) الشيخ محمد عاشق الدهلوي .
 - ٦) الشيخ محمد أمين الكشميري .
- ٧) الشيخ جار الله بن عبد الرحيم اللاهوري ثم المدني .
 - ٨) الشيخ محمد أبو سعيد البريلوي .
 - ٩) الشيخ رفيع الدين المراد أبادي .
- ١٠ القاضي ثناء الله المظهري الفانيفتي (بيهقي العصر) .
 وغيرهم .

٧- مصنفاته:

بلغت مصنفاته نحو الخمسين ، طبع أكثرها ، والباقي محفوظ في دور الكتب بالهند. وأكثر تأليفه باللسان الفارسي – اللغة الرسمية –

الحكومية الهندية في ذلك الوقت واللغة العلمية لعلماء الهند أيضاً وبعضها بالعربي .

وإليك أهمها :

١) فتح الرحمن بترجمة القرآن . بالفارسي . وأتمه سنة
 ١١٥١هـ) .

٢) الفوز الكبير بالفارسي . وعرّبه أهـل العلـم . موضوعـه في أصول التفسير وقواعد فهم معاني القرآن الكريم . طبع مراراً .

٣) فتح الخبير بما لابد من حفظه في التفسير بالعربي . كتاب مختصر جامع لما ورد من التفاسير المأثورة في كتب الحديث المشهورة طبع مراراً .

٤) المسوى من أحاديث الموطأ بالعربي . رتب فيه الموطأ للإمام مالك على طريقة بديعة مفيدة . وحذف منه بعض أقوال مالك ، مما تفرد به مالك عن سائر المجتهدين ، وزاد فيه الآيات الشريفة المتعلقة بتلك الأبواب ، وعلق عليها تعليقات مختصرة مفيدة . طبع مراراً .

ه) المصفى بالفارسي شرح فيه الموطأ على ترتيبه في المسوى شرحاً مفيداً للغاية طبع مراراً .

 حجة الله البالغة بالعربي . كتاب عجيب مفيد للغاية بيَّنَ فيه قواعد الشريعة ومقاصدها وأسرارها ، وشرح كثيراً من الأحاديث

الصحيحة . طبع مراراً . وترجم إلى اللغة الأوردية لغة الهند . ٧- الإنصاف في بيان سبب الاختــلاف بـالعربي . وهــو كتابنــا مذا

۸- قرة العين في تفضيل الشيخين . بالفارسي . فيه رد على
 الروافض . مطبوع .

٩) الإرشاد إلى مهمات علم الإسناد . بالعربي . مطبوع .

 ١٠) تراجم أبواب البخاري . بالعربي ، ذكر فيه مناسبات لطيفة لتراجم أبواب البخاري بالأحاديث المذكورة فيها – طبع في حيدر آباد .

١١) الخير الكشير بالعربي ، سماه بخزائن الحكمة ، فصل فيه الحكمة الله المرعية في تحقيقاته في حجة الله البالغة . لم يطبع .
 وغيرها من الكتب .

٨- وفاته :

توفي – رحمه الله – في التاسع والعشرين من شهر محرم سنة (١١٧٦هـ/ ١٧٦٣م) بعد بلوغه الحادية والستين^(١).

(١) : انظر ترجمته في :

١) " نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر " يتضمن تراجم علماء
 الهند وأعيانها في القرن الرابع عشر الهجري . للعلامة الشريف :

عبد الحي بن فخر الدين الحسني رحمه الله . أمين ندوة العلماء العام (بلكهنئ سابقاً . المتوفي سنة (١٣٤١هــ/١٩٢٣م) وقيام بمراجعته وإكماله نجله السيد أبو الحسن على الحسني الندوي . (١٦/٦) .

٢) ترجمـــة ولي الله الـــدهلوي في مقدمـة كتابـه " المســوى شـــرح
 الموطأ " (١/٥-٥/١) .

٣) الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام (٦/١١-٤٦) .

٤) رجال الفكر والدعوة . لأبي الحسن الندوي (ج٤) الحاص بحياة
 حكيم الإسلام ولي ا لله الدهلوي .

 تعريف الأستاذ سلمان الحسين الندوي في أول كتباب " الفوز الكبير في أصول التفسير للدهلوي .

(ثالثاً) عملنا في تحقيق الرسالة:

- ١- كتبنا مقدمة صغيرة لهذا الكتاب.
- ٣- ترجمنا لصاحب الرسالة الإمام (ولي الله الدهلوي) ترجمة
 موجزة .
- ٤- خرجنا الأحاديث بإرجاعها إلى مظانها ثم الحكم عليها بطريقة
 أهل الحديث المعروفة عندهم بمصطلحهم .
 - ٥- ذكرنا الأدلة على المسائل التي أشار إليها المؤلف رحمه الله .
 - ٦ ترجمنا لبعض أعلام الرسالة .

- ٧- أضفنا بعض التعليقات التي رجحنا أنها مفيدة ومعمقة لبعض
 المعانى .
- ٨- ضبطنا الآيات وقمنا بتخريجها من مواضعها في المصحف
 الشريف .
 - ٩- شرحنا بعض المفردات الغريبة والعبارات الغامضة .
 - ١٠- ألحقنا في نهاية المطاف الفهارس الازمة .

ونسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن

مقدّمة

الحمد لله الذي بَعَث سيدنا محمداً صلوات الله عليه إلى الناس ، ليكون هادياً إلى الله بإذنه وسراحاً منيراً ، ثم ألهم الصحابة والتابعين والفقهاء المحتهدين أن يحفظوا سير نبيهم طبقة بعد طبقة ، إلى أن تؤذِن الدنيا بانقضاء ، ليتم النّعَم وكان على ما يَشاءُ قديراً ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الذي لا نبي بعده، صلى الله عليه وآلِه وصحبه أحمعين (١). أما بعد ، فيقول الفقير إلى رحمة الله الكريم ، ولي الله بسن عبد الرحيم - أتم الله تعالى عليهما نِعَمَه في الأولى والأحرى - : إن الله المتعلى أن الله المتعلى في قلبي وقتاً من الأوقات ، ميزاناً أعرف به سبّ كل المتعلى وقع في الملة المحمدية على صاحبها الصلوات والتسليمات ، وأعرف به ما هو الحق عند الله وعند وسوله (١) ، ومكّني من أن وأعرف به ما هو الحق عند الله وعند وسوله (١) ، ومكّني من أن

يتقبله منا صالحاً طيباً يكون في صحائف أعمالنا يوم لا ينفع مال ولا بنون إلاَّ مَنْ أتى الله بقلب سليم . وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين .

المحققان

محمد صبحي بن حسن حلاق

9

عامر حسين

⁽۱): انظر "عقود الزبرجد في جيد مسائل علامة ضمد " للشوكاني . علق عليها وخرَّج أحاديثها : محمد صبحي حسن حلاق .(ص١٩-٣٠) السؤال الأول : ما حكم اختصار الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أثناء الكتابة .

⁽٢) : قول المؤلف : " وأعرفَ به ما هو الحقُّ عند الله وعند رسوله " =

أُبيِّن ذلك بياناً لا يَبقى معه شُبهة ولا إشْكال .

ثمَّ سُنلت عن سبب اختلاف الصحابة ومن بعدَهم في الأَحْكَامِ الفقهية خاصة ، فانتدَبتُ لبيان بعضِ مافَتِحَ عليَّ به ساعتئذ ، بقلم ما يَسعه الوقتُ ويحيط به السائل ، فجاءت رسالةً مفيدة في بابها، وسَمَيتها :

" الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف "

وحسبي الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بــا لله العلمي - العظيم .

[اله] باب [الأول]

أُسْباب اختلاف الصَّحابة والتابعين في الفروع

إعلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن الفقه في زمانه الشريف مدوّنا ، و لم يكن البَحْث في الأحْكام يومئذ مشل بحث هؤلاء الفقهاء حيث يُبيّنون بأقصى جهدهم الأركان والشُروط والآداب ، كلَّ شيء ممتازاً عن الآخر بدليله ، ويَفرضون الصُّور من صنائعهم ويتكلمون على تلك الصور المفروضة ، ويَحُدّون ما يَقبل الحد ، ويَحصرون ما يقبل الحصر إلى غير ذلك ..

أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يتوضأ فيرَى أَصْحابُه وضُوءه ، فيأخذون به من غير أن يُبيِّن أن هذا رُكن وذلك أدب^(١).

عن حمران مولى عثمان بن عقان أنه رأى عثمان دعا بوضوء ، فأفرغ على يديه من إنائه فعسلهما ثلاث مسرات ، ثم أدخل يمينه في الوضوء ، ثم تمضمض واستنشق واستنثر ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ويديه إلى المرفقين ثلاثاً ، ثم مسح برأسه ، ثم غسل كلَّ رجل ثلاثاً ، ثم قال : رأيتُ النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ نحو وضوئي الله قال : رأيتُ النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ نحو وضوئي

⁽۱) : مثال ذلك ما أخرجه البخاري (۱٦٤) ومسلم (٢٢٦) وأبو داود (١٠٦) والنسائي (١/٤) وابن ماجه (٢٨٥) .

قلنا: هذا ادعاء عريض من المؤلف رحمه الله ، لا يُعوَّل عليه ، فالله عِلْمَ ما هو الحق عند الله وعند رسوله صلى الله عليه وسلم لا يمكن الجزم به لأحد . فتنبه .

وكان يصلي فيرون صلاته ، فيصلون كما رأوه يصلي (^{۱)}، وحَجَّ فرمَقَ الناسُ حَجَّه^(۲) ، ففعلوا كما فعل .

وهذا كان غالب حاله صلى الله عليه وسلم .

ولم يُبيِّن أنَّ فروض الوضوء ستة أو أربعة ، ولم يَفرِض أن يُحتمَل أن يتوضأ إنسان بغير موالاة حتى يَحكم عليه بالصحة ال الفساد ، إلا ما شاء الله ، وقلَما كانوا يسألونه عن هذه الأشياء . عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : ما رأيت قوماً كانوا حماً

هذا وقال : " من توضأ نحو وضوئي هذا ، شم صلّى ركعتين الله عدث فيهما نفسه ، غفر الله له ما تقدم من ذنبه " .

(۱) : أخرج البخاري (٦٣١) ومسلم (٣٩١) وأبو داود (٥٨٩) والترمذي (٢٠٥) والنسائي (٧٧/٢) وابن ماجه (٩٧٩) من حديث مالك بن الحويرث قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآلـه وسـلم : " صلوا كما وأيتموني أصلى " .

إلا أنه عند مسلم مروي بأصله .

(۲): أحرج مسلم (۱۲۹۷) وأبو داود (۱۹۷۰) والنسائي (۲۰/۳) وأحمد (۳۱۸/۳) من حديث جابر بن عبد الله قبال: رأيت النع صلى الله عليه وآله وسلم يرمي على راحلته يوم النحر، ويقول "لتأخذوا مناسككم، فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجف هذه ".

من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ماسألوه إلا عن ثلاث عشرة مسألة حتى تُبض ، كلُّهن في القرآن ، منهن ﴿ يَنْ عَلَوْنَكَ عَنِ ٱلثَّهْرِ ٱلْحَرَامِرِ قِتَالِ فِيدٍ ﴾ [البقرة: ٢١٧].

﴿ وَيُسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ﴾ [البقرة : ٢٢٢] .

قال : ماكانوا يَسألون إلا عما ينفعهم(١) .

قال ابن عمر رضي الله عنه : لا تُسأل عما لم يكن ، فإني سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يلعن من سأل عما لم يكن .

إنكم تسألون عن أشياء ما كنا نُسأل عنها ، وتُنقَّرون (٢)عن أشياء ما كنا نُنقَر عنها ، وتسألون عن أشياء ما أدري ما هي ، ولـو عَلِمناها ما حَلَّ لنا أن نكتمها .

(۱) : أخرجه الدارمي في سننه (۱/۸) ، والطبراني في الكبير (۱۱/۶۰۶ رقم ۱۲۲۸۸) بسند ضعيف ، وذكره الحافظ ابن حجر الهيثمي في "مجمع الزوائد" (۱۸/۱۰) وقال : " وفيه عطاء بسن السائب ، وهو ثقة ، ولكنه اختلط ، وبقية رجاله ثقات " اهـ.

قلت: هذا الذي ذكره ابن عباس مخصوص في القرآن الكريم، أسا أسئلة الصحابة في غير ذلك، فهي أكثر من أن تحصر ... انظر " أعلام الموقعين " للإمام ابن القيم رحمه الله (٢٦٦/٤-٤١٤).

(٢) : نقَّر عن الأمر : بحث عنه . اللسان مادة : نقر (٢٥٦/١٤) .

وعن عُمْرو بن إسحاق قال : لَمَن أدركتُ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثرُ ممن سبقني منهم ، فما رأيت قوماً أيسرَ سيرةً ولا أقلَّ تشديداً منهم .

وعن عُبَادة بن نُسَيِّ الكِنْدي سُئل عن امرأة ماتت مع قوم ليس لها ولي ، فقال : أدركتُ أقواماً ما كانوا يُشدُّدون تشديدكم ولا يُسألون مسائلكم . أخرج هذه الآثار الدارمي(١) .

وكان صلى الله عليه وسلم يستفتيه الناس في الوقائع فيفتيهم، وتُرفَع إليه القضايا فيقضي فيها ، ويَرى الناسَ يفعلون معروفًا فيمدحُه ، أو منكراً فيُنكِرُ عليه ، وما كلُّ ما أفتى به مُستفتياً عنه أو

(١) : في السنن (١/٤٧-٤٤) .

والدارمي هو : عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد التميمي ، الدارمي ، السَّمرقندي (أبو محمد) ، محدث ، حافظ ، مفسر ، فقيه . طوَّف الأقاليم ، وحدث .

من تصانيفه السنن والثلاثيات وكلاهما في الحديث ولـد سـنة (١٨١) وتوفي سنة (٢٥٥) هـ .

[انظر " تهذيب التهذيب " لابن حجر (٢٩٤/٥) و " تذكرة الحفاظ " للذهبي (٢/٥٠/١-١٠٦) و " شذرات الذهب " لابن العماد (١٢٠/١) و " الكامل " لابسن الأثير (٧١/٧) و " معجم المؤلفين " (٢٠/٢)] .

أَضَى به في قضية أو أنكره على فاعله كان في الاحتماعات .

ولذلك كان الشيخان أبو بكر وعمر إذا لم يكن لهما علم في السألة يسألان الناس عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال أبو بكر رضي الله عنه : ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال فيها شيئاً - يعني الجُدَّة - ، وسأل الناس ، فلما صلى الله على الله على الله على الله عليه وسلم قال ! أيكم سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الجدة شيئاً ؟

فقال المغيرة بن شعبة أنا ، قال ماذا ؟

قال أعطاها رسول الله صلى الله عليه وسلم سُدُساً .

قال: أيعلم ذلك أحدٌ غيرُك ؟

فقال محمد بن مُسْلَمة : صدق .

فأعطاها أبو بكر السدس(١).

(۱): من حديث قبيصة بن ذؤيب ، أخرجه أحمد في المسند (۲۲۵/٤) وأبو داود (۲۸۹٤) وابـن ماجــه (۲۷۲٤) والـــترمذي (۲۱۰۱) وقـــال : حديث حسن صحيح .

وابن حبان (ص٣٠٠ رقم ٢٢٤ - موارد) والحاكم في المستدرك (٣٣٨/٤) وقال : صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي . وأخرجه مالك في الموطأ (١٣/٢) وابن الجارود برقم (٩٥٩) =

والبيهقي في السنن (٦/٤/٦) والدارقطني (٩٤/٤) من طرق عن
 قبيصة بن ذؤيب به .

وهو حديث ضعيف ، انظر " تلخيص الحبير " للحافظ ابن حمر (٨٢/٣) والإرواء للألباني رقم (١٦٨٠) .

(۱) : أخرج البخاري برقم (۲۹۰۵) (۲۹۴۰) (۷۳۱۷) ومسلم (۱۸۸۳) وأبو داود (٤٥٧٠) وابن ماجه (۲٦٤٠) عن المسور بين مخرمة، قال:استشار عمر بن الخطاب في ملاص امرأة ، فقال المغيرة بن شعبة : شهدت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى فيه بغرَّة : عبد أو أمة، قال : فقال عمر : اثني بمن يشهد معك ، قال : فشهد له محمد بن مسلمة . وهذا لفظ لمسلم .

قال النووي في شرح مسلم : (١٨٠/١١) : (مِلاص بكســر المِـم وتخفيف اللام وبصاد مهملة ، وهو جنــين المـرأة . والمعـروف في اللغة إملاص المرأة بهمزة مكسورة .

قال أهن اللغة : يقال أملصت به وأزلقت به وأمهلت به وأخطأت به كله بمعنى وهو إذا وضُعته قبل أوانه . وكل مازلق من اليد) اهـ.

وذكر النووي ملاحظة هامة بعد ذلك فقال: (١٨٠/١١): (وأيا البخاري: عن هشام عن أبيه عن المغيرة أن عمر رضي الله عنه سأل عن إملاص المرأة ، ولا بدَّ من ذكر المسور ، وعروة ليتصل الحديث ، فإن عروة لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه)اه.

وسُؤالُه إياهم في الوباء ثم رجوعُه إلى خبر عبد الرحمن بن عوف(١) ، وكذا رجوعُه في قصة المحوس إلى

(۱) : أخرج البخاري (۵۷۲۹) ومسلم (۲۲۱۹) وأبو داود (۳۱۰۳) عن عبد الله بن عباس ، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشام حتى إذا كان بسرُغ لقيه أمراء الأجناد أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه فأخبروه أن الوباء قد وقع بأرض الشام .

قال ابن عباس. فقال عمر: ادع لي المهاجرين الأوَّلين فدعاهم فاستشارهم وأخبرهم أنَّ الوباءَ قد وقع بالشام فاختلفوا، فقال بعضهم: قد خرجنا لأمر ولانري أن نرجع عنه.

وقال بعضهم : معك بقية الناس وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا نرى أن تُقَدمُهم على هذا الوباء .

فقال : ارتفعوا عني .

ثم قبال : ادع لي الأنصبار فدعوتهم فاستشبارهم فسلكوا سبيل المهاجرين واختلفوا كاختلافهم .

فقال : ارتفعوا عني .

ثم قال : ادع لي من كان ههنا من مشيخة قريث من مهاجرة الفتح فدعوتهم فلم يختلف منهم عليه رجلان .

فقالوا: نرى أن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هــذا الوبـاء فنـادى عمر في الناس إني مصبّح على ظهر فأصبحوا عليه . فقال أبو عبيدة بن الجراح أفراراً من قدر الله ؟

خبره (۱) .

وسرُورُ عبد الله بن مسعود بخبر مَعقِل بن يسار لمّا والنق رأيَه (۲).

فقال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ، نعم . نفر من قدر الله إلى قدر الله أرأيت لو كان لك إبل هبطت وادياً له عدوتان إحداهما خصبة والأخرى حدية أليس إن رعبت الخصبة رعبتها بقدر الله وإن رعبت الجدبة رعبتها بقدر الله .

قال: فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان متغيباً في بعض حاجته .
فقال: إن عندي في هذا عِلْماً ، سمعت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يقول: " إذا سمعتم به بأرض فلا تُقدموا عليه ، وإذا وقع
بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه " قال فحمد الله عمر ثم
انصرف اه .

- وهذا لفظ البخاري
- (١) : أخرج البخاري (٣١٥٦) (٣١٥٧) .

قال بجالة : كنت كاتباً لجَزْء بن معاوية عمَّ الأحنف ، فأتانا كتـاب عمر بن الخطاب قبل موته بسنة ، فرَّقوا بين كل ذي محرم من المجوس . و لم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس .

حتى شهد عبد الرحمن بن عوف : (أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر) .

(٢) : سيأتي تخريجه بعد قليل .

وقصة رجوع أبي موسى عن باب عمر وسؤاله عن الحديث وشهادة أبي سعيد له(١)، وأمثال ذلك كثيرة معلومة مرويه في "الصحيحين والسنن".

وبالجملة فهذه كانت عادته الكريمة صلى الله عليه وسلم ، فرأى كلُّ صحابي ما يُسرَّه الله له ، من عباداته وفتاواه وأقضيته ، فحفظها وعَقَلها وعَرَف لكل شيء وجهاً من قِبَل حُفُوفِ القرائن به ،فحمَلَ بعضها على الإباحة، وبعضها على الاستحباب، وبعضها

(۱) : أخرج البخاري (٦٢٤٥) ومسلم (٢١٥٣) وأبو داود (١٨٠٥) واللفظ للبخاري .. عن أبي سعيد الخدري قال : كنت في محلس من محالس الأنصار إذ حاء أبو موسى كأنه مذعور ، فقال : استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يؤذن في ، فرجعت فقال : ما منعك ؟ قلت استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن في فرجعت .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع " .

فقال : والله لتقيمنَّ عليه بينة أمنكم أحد سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ؟

فقال أبي بن كعب : والله لا يقوم إلا أصغر القوم ، فكنت أصغـر القـوم فقمت معه فأخبرت عمر أن النبي صلـى الله عليـه وسـلم قـال ذلك اهـ .

على النَّسْخ ، لأمارات وقرائن كانت كافية عنده ، و لم يكن العملةُ عندهم إلا وحدانَ الاطمئنان والتُّلُج من غير التفاتِ إلى طرق الاستدلال .

كما تُرى الأعراب يفهمون مقصود الكلام فيما بينهم ، وتُثْلُخُ صدورُهم بالتصريح والتلويح والإيماء من حيث لا يشعرون . . فانقضى عصره الكريم وهم على ذلك .

ثم إنهم تفرقوا في البلاد وصار كل واحد مقتــدَى(١) ناحيـة من فرحة لم يَفرح مثلُها قط بعد الإسلام . النواحي ، فكَثَرت الوقائع ودارت المسائل ، فاستُفتوا فيها ، فأحاب كل واحد حسب ما حفظه أو استنبطه .

> وإن لم يجد فيما حفظه أو استنبطه ما يُصلح للجواب اجتهد برأيه وعَرَف العلة التي أدار رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها الحُكمَ في منصوصاته ، فطرد الحكمَ حيثما وجدها لا يألو جهـ داً في موافقة غرضه عليه الصلاة والسلام .

> > فعند ذلك وقع الاختلاف بينهم على ضروب :

١ - منها أن صحابياً سمع حكماً في قضية أو فتوى ولم يُسمعه الآخر ، فاجتهد برأيه في ذلك وهذا على وجوه :

أحدها: أن يقع اجتهادُهُ موافقَ الحديث ، مثاله: ما رواه

النسائي (١) وغيره أن ابن مسعود رضي الله عنه سُتل عن امرأة مات عنها زوجُها ولم يَفرض لها ، فقال : لم أرّ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي في ذلك ، فاختفوا عليه شهراً وألحوا ، فاجتهد برأيه وقَضَى بأن لها مهر نسائها لا وكُس ولا شَطَط (٢) ، وعليها العِدَّة ، ولها الميراث ، فقام مُعقِل بن يسار فشهد بأنه صلى الله عليه وسلم قَضَى بمثل ذلك في امرأة منهم ، ففرح بذلك ابن مسعود

وثانيها : أن يقع بينهما المناظرة ويَظهر الحديثُ بالوجمه المذي يقع به غالبُ الظن ، فيرجع عن اجتهاده إلى المسموع .

مثاله : مارواه الأئمة من أبا هريرة رضي الله عنه كان من مذهبه أنه من أصبحَ جُنباً فلا صوم له ، حتى أخبرته بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف مذهبه فرجعٌ (٢).

⁽١) : في السنن (١٢١/٦) وأخرجه أبـو داود (٢١١٤–٢١١٥) مختصـراً . والترمذي (١١٤٥) وابن ماجه (١٨٩١) وهو حديث صحيح . عن علقمة والأسود .

⁽٢) : أي من غير زيادة أو نقصان .

⁽۲) : أخرج البخاري (۱۹۲۵) و (۱۹۲٦) ومسلم (۱۱۰۹) وأبو داود (٢٣٨٨) والترمذي (٧٧٩) واللفظ لمسلم .

⁽١) : أي قدوة للناس .

وثالثها: أن يَبلغه الحديث ولكن لا على الوجه الذي يقع با عالبُ الظن ، فلم ينزك اجتهاده ، بل طَعَن في الحديث . مثالُه: ما رواه أصحاب الأصول^(۱) من أن فاطمة بنت قيس

عن أبي بكر ، قال سمعت أبا هريرة رضى الله عنه يقص ، يقول في قصصه : من أدركه الفجر جنباً فيلا يصم ، فذكرت ذلك لعبد الرحمن بمن الحارث - لأبيه - فأنكر ذلك ، فانطلق عبد الرحمن وانطلقت معه ، حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة رضى الله عنهما، فسألهما عبد الرحمن عن ذلك ، قال فكلتاهما قالت : كان رسول الم ضلى الله عليه وسلم يصبح جنباً من غير حلم ثم يصوم ، قال فانطلقنا حتى دخلنا على مروان ، فذكر ذلك له عبد الرحمن ، فقال مروان : عزمت عليك إلا ما ذهبت إلى أبي هريرة ، فرددت عليه ما يقول ، قال : فجئنا أبا هريرة ، وأبو بكر حاضر ذلك كله ، قال : فغه الرحمن ، فقال : فعما أعلم .

ثم ردَّ أبو هريرة ما كان يقول في ذلك إلى الفضل بن العباس؛ فقال أبو هريرة : سمعت ذلك من الفضل ، و لم أسمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

قال فرجع أبو هريرة عمًّا كان يقول في ذلك اهـ .

- (١) : أخرجه الطحاوي في " شرح معاني الآثار " (٦٧/٣–٦٨) .
- وأخرج مسلم (١٤٨٠) (٤٦) وأبو داود (٢٢٩١) . =

شهدت عند عمر بن الخطاب بأنها كانت مطلّقة الثلاث فلم يجعل الها رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقة ولا سُكْنَى ، فرَدَّ - عُمرُ - شهادتها وقال: " لا نترك كتاب الله بقول امرأة لا ندري أصدَقَتُ الم كَذَبَتْ ، لها النفقة والسُكْنَى ".

وقالت عائشة رضي الله عنها: يا فاطمة ألا تَتَقِي الله ! يعني في قولها: لا سُكُنَى ولا نفقة (١) .

ومثال آخر : روى الشيخان(٢) أنه كان من مذهب عمر ابن

(١) : أخرجه البخاري برقم (٥٣٢٣- ٥٣٢٤) .

وأخرج مسلم (١٤٨٠) (٤٠) حديث فاطمة وفي نهايته : قال عروة : " إن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة بنت قيس " .

(٢) : البخاري (٣٣٨) ومسلم (٣٦٨) .

• وأخرجه الطيالسي (ص۸۸ رقسم ۱۳۳۸) وأخمه (۲۲۰/۶) والنسائي والدارمي (۱۹۰/۱) وأبو داود (۳۲۲) والمترمذي (٤٤) والنسائي (۱/٥١-۱٦٦) وابن ماجه (٥٦٩) وابن الجارود برقم (١٢٥) وابل الجارود برقم (١٢٥) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٢٢/١) والدارقطيني (١٨٢/١) والبيهقي (١٨٢/١) والبغوي في شرح السنة

قول عمر رضي الله عنه : (لا نترك كتاب الله وسنة نبيُّنا صلى الله عليــه وآلــه وســلم لقــول امــرأة ، لا نــدري لعلهـا حفظــت أو نسيت) .

الخطاب أنَّ التيمم لا يُحزىء الجنب الذي لا يجد الماء ، فروى عنده عمّار أنه كان معه في سفر فأصابته جنابة و لم يجد ماء ، فتُمعّك في النزاب ، فذُكر ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال المات المات يكفيك أن تفعل هكذا وضرب بيديه الأرض فمسح بهما وجهه ويديه فلم يقبل عمر و لم ينهض عنده حجة تقاوم ما رآه فيه حتى استفاض الحديث في الطبقة الثانية من طرق كثيرة واضمحل وهم القادح فأحذوا به .

ورابعها : أن لا يصل إليه الحديث أصلاً .

مثاله : ما أخرج مسلم (۱) أن ابن عمر (۲) كان يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن .

فسمعت عائشة رضي الله عنها بذلك فقالت : يا عجباً لابن عمر هذا ! يأمر النساء أن ينقضن رؤوسهن ، أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤوسهن ! .

رؤوسهن ! .

ووسهن ! .

(۱۰۸/۲ - ۱۰۹) من طریق سعید بن عبد الرحمن بن أبزی ، عن أبیه به . وقد رواه بعضهم مطولاً ، وبعضهم مختصراً .

(١) : في صحيحه برقم (٣٣١) من حديث عبيد بن عمير .

(۲): هكذا في الأصل ...والذي في الصحيح (عبد الله بن عمرو)
 كما في طبعة(دار المعرفة)بتحقيق الشيخ(خليل مأمون شيحا).

لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله من إناء واحد ومات أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات .

مثال آخر : ما ذكره الزهري من أن هنداً لم تبلغها رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم في المستحاضة (١) فكانت تبكي لانها كانت لا تصلى .

٧- ومن تلك الضروب أن يروا رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل فعلاً فحمله بعضهم على القربة وبعضهم على الإباحة.
مثاله: ما رواه أصحاب الأصول^(۱) في قصة التحصيب، أي

⁽۱): أخرج البخاري (۳۰٦) ومسلم (۳۳۳) عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله صلى الله عليه وسلم: يا رسول الله إني لا أطهر أفأدع الصلاة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: " إنّها ذلك عرق وليس بالحيضة ، فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة ، فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلى".

⁽٢): التحصيب: هو النزول بموادي المحصّب، أو الأبطح، في النفر من منى إلى مكة ، عند انتهاء المناسك ، ويقع المحصب عند مدخمل مكة، بين الجبلين ، إلى المقبرة المسماة بالحجون .

والتحصيب سنة عند الحنفية ، مستحب عند غيرهم .

استدلوا على السنية بحديث أسامة بن زيد قال : " قلت يا رسول -

النزول بالأبطح عند النفر (من عرفات) .

نزل رسولُ الله صلى الله عليه وسلم به ، فذهب أبو هرير، وابن عمر إلى أنه على وجه القربة ، فجعلوه من سنن الحج . وذهبت عائشة رضي الله عنها وابن عباس إلى أنه كان على وجه الاتفاق وليس من السنن .

الله أين تنزل غداً - في حجته - " قال : " همل ترك لنا عقيل منزلاً"، ثم قال : " نحن نازلون بخيف بني كنانة حيث قاسمت قريش على الكفر " .

وهو حديث صحيح . أخرجه الشيخان وأبو داود رقم (٢٠١٠) واللفظ له .

والخيف هذا هو المحصب ، وكانت قريش وبنو كنانة تحالفت فيه على بني هاشم وبني المطلب ألا يناكحوهم ، ولا يبايعوهم ، حتى يسلموا إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والذين قالوا بالاستحباب استدلوا بحديث عائشة رضي الله عنها،
 قالت : " إنما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم المحصب ليكون أسمح لخروجه ، وليس بسنة ، فمن شاء نزله ومن شاء لم ينزله " .

أخرجه البخاري (رقم : ١٦٧٦ - البغا) ومسلم رقم (١٣١١) وأبع داود رقم (٢٠٠٨) واللفظ له والترمذي رقم (٩٢٣) وابن ماجه رقم (٣٠٦٧) . وهو حديث صحيح .

ومثال آخر : ذهب الجمهور إلى أن الرَّملَ في الطواف سنة (١) .
وذهب ابن عباس رضي الله عنه إلى أنه إنما فعله النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الاتفاق لعارض عرض وهو قول المشركين : حطّمتهم حُمّى يثرب . وليس بسنة .

٣- ومنها اختلافُ الوَهُم .

مثاله : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حج فرآه الناس

(۱): أخرج مسلم (۱۲۹۶) وأبو داود (۱۸۸۰) وابن ماجه (۲۹۰۳) وابن ماجه (۲۹۰۳) والطحاوي في شرح المعاني (۲/۱۸۰) والبيهقي (٥/٠٠) وأحمد (۲۲۹/۱) والطيالسي (۲/۷/۱ رقم ۹۹۲-منحة المعبود).

من حديث ابن عباس ، أنه صلى الله عليه وسلم قبال الأصحابه عند الدخول إلى مكة في عمرة القضاء : " ارمِلوا أروهم أن بكم قوة" فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمل من الحجر الأسود إلى اليماني فإذا توارى عنهم مشى) .

وأخرج مالك (٢١٤/١) وأحمد (٣٢٠/٣) ومسلم (١٢٦٣) وأبو
 داود (٢/٥٥٤) رقم (١٩٠٥) والترمذي (٨٥٧) والنسائي (٥/٣٠)
 وابن ماجه (٣٠٧٤) وابن خزيمة (٢١٤/٤ رقم ٢٧١٨) .

من حديث جابر: " أن رسولَ الله صلى الله عليه وسلم رمل في الثلاثة الأشواط في حجة الوداع ومشى أربعاً " .

انظر الخلاف في هذه المسألة كتاب (بداية المحتهد) لابن رشد رحمه الله
 (۲۲۰/۲۱) بتحقيق وتخريج محمد صبحي حسن حلاق .

فذهب بعضهم إلى أنه كان متمتعاً وبعضهم ، إلى أنه كان قارناً ، وبعضهم إلى أنه كان مفرداً (١) .

(۱) : أخرج البخاري (۱۹۵۱) ومسلم (۱۲۱٦) وأبــو داود (۱۷۸۵-۱۷۸۹) والبيهقي (۷/۰–۸–۹) وأحمد (۳۲۰/۳) من حديث جاير بألفاظ .

ولفظ مسلم قال صلى الله عليه وسلم : " لو أنسي استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدي وجعلتها عمرة " .

أخرج مالك في "الموطأ" (١/٥٦١) والبخاري (١٥٦٢) ومسلم
 (١٢١١) وأبو داود (١٧٧٩) والنسائي (٥/٥١).

عن عائشة قالت : " خرجنا مع رسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم عام حجة الوداع ، فمنا من أهل بعمرة ، ومنا من أهل بحج وعمرة، وأهل رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بالحج " .

وأخرج مالك في " الموطأ " (١/٣٣٥) عن عائشة أن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم أفرد الحج .

وهكذا أخرجه مختصراً من طريق القاسم عنها :

مسلم (۱۲۱۱) وأبو داود (۱۷۷۷) والـــترمذي (۸۲۰) والنســاني (۱٤٥/٥) وابن ماجه (۲۹٦٤) وغيرهم .

أخرج البخاري (٧٣٦٧) ومسلم (١٢١٦) عن عطاء قال : حدثني جابر بن عبد الله أنه حج مع رسولِ الله صلى الله عليه وسلم يوم ساق البدن معه ، وقد أهلوا بالحج مفرداً ، فقال لهم : " أحلوا من =

إحرامكم ".

أخرج البخاري (١٦٩١) ومسلم (١٢٢٧) .

عن ابن عمر قال : " تمتع رسولُ اللهِ صلى الله عليه وآلـه وسـلم في عام حجة الوداع بالعمرة إلى الحج ، وأهدى وسـاق الهـدي معـه من ذي الحليفة " .

- أخرج البخاري (١٥٣٤) وأحمد (٢٤/١) وأبو داود (١٤٦/١) وابيه ماجه (٢٩٧٦) والطحاوي في " شرح المعاني " (٢٩٧٦) والبيهةي (١٣/٥) من حديث ابن عباس عن عمر بن الخطاب قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو بوادي العقيق : "أتاني آت من ربي فقال : أهل في هذا الوادي المبارك وقبل عمرة في حجة "
- وأخرج البخاري (١٥٦٣) والطيالسي (١٠٠١ رقم ١٠٠١)
 وأحمد (١٣٦/١) والنسائي (١٤٨/٥) والطحاوي في " شرح معاني الأثار " (١٤٩/٢) والبيهقي (٢٢/٥) من حديث مروان بين الحكم قال : " شهدت عثمان ، وعلياً ، وعثمان ينهى عن المتعة وأن يجمع بينهما ، فلما رأى ذلك علي أهل بهما : لبيك بعمرة وحجة، وقال: ما كنت لأدع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول أحد".
- أخرج البخاري (٤٣٥٣ ٤٣٥٤) ومسلم(١٢٣٢) وأحمد (٩٩/٣)
 وأبو داود (١٧٩٥) والنسائي (٥/٥٠) وابن ماجه (٢٩٦٨ =

مثال آخر : أخرج أبو داود (١) عن سعيد بن جُبير أنه قال : قد نعبد الله بن عباس : يا أبا العباس ، عَجبِتُ لاختلاف أصحاب رسولِ الله صلى الله عليه وسلم في إهلال رسولِ الله صلى الله عليه وسلم في إهلال رسولِ الله صلى الله عليه وسلم حين أوجب .

فقال : إني لأعلم الناس بذلك ، إنها إنما كانت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حجَّة واحدة ، فمن هناك اختلفوا ، خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجَّا، فلما صلى في مسجده بذي

= ٢٩٦٨) والطحاوي في " شرح المعاني " (١٥٢/٢) والبيهقــي (٩/٥) شرف البيداء . وغيرهم .

> عن أنس رضي الله عنه قال : سمعت رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لَبِيك عُمْرةٌ وحجَّة " .

أخرج البخاري (١٧٢٥) ومسلم (١٢٢٩) وأبو داود (١٨٠٦)
 والنسائي (٥/١٣٦) وابن ماجه (٣٠٤٦) والبيهقي (١٣٤/٥).

عن حفصة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبال: " إني قلدت هديي ولبدت رأسي فلا أحل حتى أنحر هديي ".

(١) : في سننه برقم (١٧٧٠) .

وأخرجه كذلك أحمد (٢٦٠/١) والحاكم (٤٥١/١) والبيهقي (٣٧/٥) وهو حديث صحيح .

لأن ابن إسحاق صرَّح في هذا الإسناد بالتحديث ، وخصيف ثقة ومن تكلم فيه فلا حجة له .

الحليفة ركعتين أوجب في مجلسه وأهل بالحج حين فرغ من ركعتيه، نسمع ذلك منه أقوام فحفظوه عنه .

ثمَّ ركب فلما استقلت به ناقته أهلَّ ، وأدرك ذلك منه أقوام، وذلك أن الناسَ إنما كانوا يأتون أرسالاً ، فسمعوه حين استقلت به ناقته يهل فقالوا إنما أهل رسولُ الله صلى الله عليه وسلم حين استقلت به ناقته .

ثمَّ مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما علا على شرف البيداء أهل ، وأدرك ذلك منه أقوام فقالوا إنما أهل حين عملا على شرف البيداء .

وأيم الله لقد أوجب في مُصلاة ، وأهلَّ حين استقلت بــه ناقتــه، وأهلَّ حين علا على شرف البيداء .

٤ - ومنها اختلاف السهو والنسيان .

مثاله : ما رُوي أن ابن عمر كان يقول(١) : اعتمر رسول الله

قال فقلتُ : يا أبا عبد الرحمن أعتمر النبيُّ صلى الله عليه وسلم =

⁽۱) : أخرج البخاري (۹۹/۳ ، ۱۷۷۵ ، ۱۷۷۱) ومسلم (۹۱٦/۲ و ۱۲۸۰ من عطاء قال : أخرج البخاري (۱۲۵۰/۲۱ عن عطاء قال : أخبرني عروة بن الزبير قال : كنت أنا وابنُ عمر مستندين إلى حُجْرةِ عائشة . وإنا لنسمع ضربها بالسواك تستن .

صلى الله عليه وسلم عمرة في رجب ، فسمعت بذلك عائش الحديث على (هذا) . فقضت عليه بالسهو .

٥- ومنها اختلاف الضبط .

مثاله : ما روى ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم من أن المين يعذب ببكاء أهله عليه ، فقضت عائشة عليه بأنه وهم(١) باط

في رجب ؟ قال : نعم . فقلتُ لعائشةً : أيُّ أُمِّناه ! ألا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن ؟ قالتُ : وما يقول ؟ قلتُ يقول : اعتمر النمُّ صلى الله عليه وسلم في رحب . فقالت : يغفّر الله لأبي عبدِ الرحم لعمري ما اعتمر في رجب . وما اعتمر من عُمْرةٍ إلا وإنَّه لمعه .

قال : وابنُ عمر يسمع . فما قال : لا ، ولا نعم . سكت . قال ابن الجوزي في " مشكله " : " سكوت ابن عمر لا يخلو من حالین : إما أن یکون قد شك شیئاً فسكت ، أو أن یکون ذكر بعد النسيان فرجع بسكوته إلى قولها . وعائشة قـد ضبطت هـذا ضبطًا

وانظر " الإيجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة " لبلا الدين الزركشي (ص٩٤-٩٥) .

(١) : أخرج البخاري (١٥٢/٣ رقم ١٢٨٩) ومسلم (١٤٣/٢ رقم ٩٣٢/٢٧) عن عَمْرَة بنتِ عبد الرحمين ؛ أنَّها أخبرتُه ؛ أنها سمع عائشة ، وذُكر لها أن عبد اللهِ بنَ عمرَ يقول : إنَّ الميتَ ليعذب

مرَّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم على يهودية يبكي عليها أهلها فقال : " إنهم يبكون عليها وإنها لتعذب في قبرها " فظَّنَّ أن العذابَ معلولٌ للبكاء وظنَّ الحكم عاماً على كل ميت .

٦- ومنها اختلافهم في علة الحكم .

مثاله : القيام للجنازة ، فقال قائلٌ لتعظيم الملائكة(١) فيعم المؤمن

وقال قائل : لهول الموت فيعمهما(٢)، وقال قائل : مُرَّ على رسول

ببكاء الحي .

فقالت عائشة : يغفر الله لأبي عبد الرحمــن . أمــا إنــه لم يكـــــــن ولكنه نسِيَّ أو أخطأ . إنَّما مر رسولُ الله صلى الله عليه وسلم على يهودية يُبكي عليها . فقال : " إنَّهم لبيكون عليها وإنها لتعـذب في

- (١) : أخرج النسائي في "السنن" (٤٧/٤ ٤٨ رقم ١٩٢٩) بسند صحيح. عن أنس أن جنازة مرَّت برسول الله صلى الله عليه وسلم فقام فقيل: إنَّها جنازة يهردي فقال : " إنما قمنا للملائكة " .
- (٢) : أخرج البخاري (١٧٩/٣ رقم ١٣١١) ومسلم (٢/١٦٠-١٦١ رقم ٩٦٠/٧٨) عن جابر بين عبد الله قبال : مرَّتْ جنازةٌ . فقام لها رسولُ الله صلى الله عليه وسلم . وقمنا معه . فقلنا يا رسولَ

ا لله صلى الله عليه وسلم بجنازة يهودي فقام لها كراهة أن تعلو فول رأسه فيخص الكافر^(۱) .

 الله ! إنها يهودية . فقال : " إن الموت فنرغ فإذا رأيتم الجنازة فقواموا " .

(١) : أخرج النسائي (٤//٤ رقم ١٩٢٧) بسند صحيح .

عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، أنَّ الحسن بسن على كان جالساً فمُرَّ عليه بجنازة فقام الناسُ حتى جاوزت الجنازةُ . فقال الحسسُ : إنَّا مُرَّ بجنازة يهوديّ وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم على طريقها جالساً فكرِه أن تعلو رأسة جنازةُ يهودي فقام ".

قلت : وذهب قوم إلى وجوب القيام ، وتمسكوا في ذلك بما رُويَ من أمره صلى الله عليه وسلم بالقيام لها .

كحديث عامر بن ربيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا رأيتم الجنازة فقواموا حتى تخلّفكم ".

أخرجه البخاري (۱۷۷/۳ رقم ۱۳۰۷) ومسلم (۱۹۹۲ رقم ۱۳۰۷۳) ومسلم (۱۹/۳ رقم ۹۰۸/۷۳ رقم ۹۰۸/۷۳) والسترمذي (۳۱۰/۳ رقم ۹۰۸/۷۳) والسترمذي (۱۰۶۲ رقم ۱۰۶۲) وابسن ماجه (۱۹۲/۱ رقم ۱۰۶۲) وغيرهم.

وأكثر العلماء على أن القيام إلى الجنازة منسوخ بما أخرج مالك (٢٣٢/١ رقم ٩٦٢/٨٢ رقم ٩٦٢/٨٢) وأبو داود (٣٣/١ رقم ٩٦٢/٨) والبرمذي (٣٦١/٣ رقم ١٠٤٤) والنسائي ٣

٧- ومنها اختلافهم في الجمع بين المختلفين .

مثاله : رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتعة عام عير (١) ثم نهى عنها (٢) ثم رخص فيها عام أوطاس ثم نهى.....

(٤٦/٤) وابن ماجه (٤٩٣/١ رقم ٤٥٢٤) وغيرهم .

من حديث علي بسن أبسي طالب أن رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قام في الجنائز ثم قعد بعد " .

 (۱): ذكر ابن عبد البر في " التمهيد " (۹٥/۱۰) أنَّ الحميدي ذكرَ عن ابن عُيينة أن النهي زمن خيبر عن لحوم الحمر الأهلية . وأما المتعـة فكـان في غير يوم خيبر .

وانظر " سبل السلام " (٦٥/٦) بتحقيق محمد صبحي حسن حلاق . و" فتح الباري " (١٦٨/٩ ، ١٦٩) .

(۲): أخرج البخاري رقم (۲۱۱۱) ومسلم رقم (۱۲۰۷) والـترمذي رقـم (۱۲۱۱) والنسائي (۲۰۲۱) ۱۲۱۱) وابن ماجه رقـم (۱۲۱۱) وانسائي (۱۲۹۲۱) وابن الجارود رقم (۱۹۲۱) والدارقطـني (۲۹۷۳) واخمـد (۲۰۱/۷) وابن الجارود رقم (۱۹۷۳) والبيهقي (۲۰۱/۷) والبيهقي (۲۰۱/۷) والبيهقي (۲۰۱/۷) والبيهقي (۲۰۱/۷) والبيهقي (۲۰۱/۷) والبيهقي " تاريخ بغـداد " (۸۰۲/۱) ومالك في " الموطـأ " (۲۲/۲) و رقـم (۲۱) والشافعي في " ترتيب المسند " (۱۶/۲) رقـم (۳) والطيالسي (ص۱۸ رقم ۱۱۱) والدارمي (۲/۱۱) من أوجه عن علي بن أبي طالب . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " نهى عن متعة النساء يوم خير ، وعن أكل لحوم الحمر الأنسية " .

عنها(١) فقال ابن عباس(٢) : كانت الرخصة للضّرورة والنهي

(۱) : أخرج مسلم رقم (۱۸/۱۸) وابس حبان في صحيحه رقم
 (۱) : أخرج مسلم رقم (۲۰٤/۷) وابن أبي شيبة (۲۹۲/٤) :

عن سلمة بن الأكوع قبال : رخّب رسبولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عام أوطاس في المتعة ، ثلاثة أيام ، ثم نهى عنها " .

(۲): قال الألباني في " الإرواء " (۳۱۹/۱): " وجملة القول أن ابن عباس
 رضى الله عنه : روي عنه في المتعة ثلاثة أقوال :

(الأول) : الإباحة مطلقاً .

(الثاني) : الإباحة عند الضرورة .

(الثالث) : التحريم مطلقاً " ا هـ .

قلت : أما دليل الأول :

ما أخرجه عبد الرزاق رقم (١٤٠٢٢) عن ابن جرير قال : أخبرني عطاء أنه سمع ابن عباس يراها الآن حلالاً ، وأخبرني أنه كان يقرأ : "فما استمتعتم به إلى أجل فآتوهن أجروهن " وقال ابن عباس في حرف " إلى أجل ".

وهو صحيح عن ابن عباس.

والدليل على الثاني :

ما أخرجه البخاري في صحيحه رقم (١١٦٥) عن أبي جمرة قال: سمعت ابن عباس يسأل عن متعة النساء فرخص فقال له مولى له : إنحا ذلك في الحال الشديد وفي النساء قلة أو نحوه ، فقال ابن عباس نعم.

لانقضاء الضرورة والحكم باق على ذلك ، وقال الجمهور ، كانت الرخصة إباحة والنهي نسخاً لها .

مثال آخر : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن استقبال النبلة في الاستنجاء (١) فذهب قوم إلى عموم هذا الحكم وكونه غير مسوخ ، ورآه جابر يبول قبل أن يُتوفى بعام مستقبل

وهو صحيح .

والدليل على الثالث :

ما أخرجه الترمذي رقم (١١٢٢) :

عن ابن عباس قال : إنما كانت المتعة أول الإسلام ، كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه مقيم، فتحفظ له متاعه وتصلح له شيئه ، حتى إذا نزلت الآية :

﴿ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَا بِعِهِمْ أَوْ مَا مَلَكُتُ أَيْمَنُهُمْ ﴾ [المؤمنون: ٦].
قال ابن عباس: فكل فرج سوى هذين فهو حرام ".
قال ابن حجر في " الفتح " (١٧٢/٩) إسناده ضعيف وهو شاذ خالف لما تقدم من علة إباحتها.

وهو ضعيف .

(۱): من حديث أبي أيوب أخرجه البخاري (۱/۹۸/۱-مع الفتح) ومسلم
 (۲٦٤) وأبو داود (۹) والترمذي (۸) والنسائي (۲۳/۱) وابس ماجه
 (۳۱۸) .

القبلة (١) فذهب إلى أنه نسخ للنهي المتقدم .

ورآه ابن عمر قضي حاجته مستدبر القبلة مستقبل الشام (٢) فرد به قولَهم . وجمَعَ قـوم بـين الروايتـين فذهـب الشـعبي وغـيرُه إلى أن النهي مختص بالصَّحراء ، فإذا كان في المراحيض فلا بأس بالاستقبال والاستدبار .

وذهب قوم إلى أن القول عمام مُحْكم ، والفعل يَحتمل كونُه خاصًا بالنبيِّ صلمي الله عليمه وسملم فمالا ينتهمض ناسخاً ولا مُحصصاً(٣).

وبالجملة فاختلفت مذاهب أصحاب النبيِّ صلى الله عليه

(۱): أخرجه أحمد (۳۱۰/۳) و(۳۰/۰) وأبو داود (۱۳) والـترمذي (۱) والـترمذي (۱) وابن ماجه (۳۲۰) وابن الجارود برقم (۳۲۰) وابن خزيمة في صحيحه (۳۲۰) وابن حبان (ص۳۳ رقم ۱۳۴) والحاكم (۱/۱ه۱) والحاكم (۱/۱ه۱) والحاكم (۱/۱ه۱) والحاكم (۱/۱ه۱) والحاكم (۵۸/۱)

- (۲): أخرجه البخاري (١/ ٢٥٠ مع الفتح) ومسلم (٢٦٦) ومالك أبه "الموطأ" (١٦) ١٩٤ وأبو داود (١٢) والترمذي (١١) والنسائي
 (١٢) وابن ماجه رقم (٣٢٢) والشافعي في الرسالة فقرة (٨١٢).

وسلم وأخذ عنهم التابعون كل واحد ما تيسر له ، فحفظ ما سمع من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومذاهب الصحابة وعقلها ، وجمّع المختلف على ما تيسر له ن ورجّع الأقوال على بعض ، واضمحل في نظرهم بعض الأقوال وإن كان مأثوراً عن كبار الصحابة ، كالمذهب المأثور عن عُمر وابن مسعود في تيمم الجنب ، اضمحل عندهم لِما استفاض من الأحاديث عن عمّار (1) وعمران بن حُصين (7) وغيرهما .

- (۱) : أخرجه البخماري (۱/٥٥) رقسم ٣٤٧) ومسلم (٢٨٠/١ رقسم ٣٢١/١١٠) وأبو داود (٢٢٧/١ رقم ٣٢١) والنسائي (١٧٠/١) .
- وعن عمار بن ياسر رضي الله عنهما قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة ، فأجنبت ، فلم أحد الماء فتمرغت في الصعيد كما تتمرغ الدابة ، ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكرت له ذلك فقال : " إنما يكفيك أن تقول بيديك هكذا " ثم ضرب بيديه الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين، وظاهر كفيه ووجهه .
- (٢): أخرجه البخاري (١/١٤؛ رقم ٢٤٤) ومسلم (١/٤٧؛ رقم ٢٥٤) ومسلم (١/٤٧؛ رقم ٢٤٤) والنسائي (١٧١/١) والطحاوي في المدرح معاني الآثار" (٢١/١٤) وابن الجارود في " المنتقسى" رقم "شرح معاني الآثار" (٢٠٢/١) رقم (٣) والبيهقي (١٨/١) =

فعند ذلك صار لكل عالم من علماء التابعين مذهب على حياله، وانتصب في كل بلد إمام مثل:

سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله بن عمر في المدينة، وبعدهما الزهري والقاضي يحي بن سعيد وربيعة بن عبد الرحمن فيها.

وعطاء بن أبي رباح بمكة .

وإبراهيم النخعي والشعبي بالكوفة .

والحسن البصري بالبصرة .

وطاوس بن كيسان باليمن .

ومكحول بالشام .

فأظمأ الله أكباداً إلى علومهم ، فرغبوا فيها وأحذوا عنهم الحديث وفتاوى الصحابة وأقاويلهم ومذاهب هؤلاء العلماء وتحقيقاتهم من عند أنفسهم واستفتى منهم المستفتون ، ودارت المسائل بينهم ، ورُفعت إليهم الأقضية .

وكان إبراهيم وأصحابه يرون أن عبد الله بن مسعود وأصحابه أثبت الناس في الفقه ، كما قال علقمة لمسروق : هل أحد منهم أنبت من عبد الله . وقول أبي حنيفة رضي الله عنه للأوزاعي : إبراهيم أفقه من سالم ، ولولا فضل الصحبة . لقلت : إنَّ علقمة أفقه من عبد الله ابن عُمَر ، وعبد الله هو عبد الله .

وكان سعيد بن المسيب وإبراهيم النخعيّ وأمثالهما جمعوا أبـواب

وكان سعيد وأصحابه يذهبون إلى أن أهل الحرمين أثبت الناس

وأصلُ مذهبهم فتاوي عمر وعثمان وقضاياهما وفتاوي عبد الله

بن عمر وعائشة وابن عباس وقضايا قضاة المدينة فجمعوا من ذلك

ما بسره الله لهم ثم نظروا فيها نظرَ اعتبار وتفتيش ، فما كان منهـــا

مُحمعاً عليه بين علماء المدينة فإنهم يأخذون عليه بنواجذهم، وما

كان فيه اختلاف عندهم فإنهم يأخذون بأقواها وأرجحها ، إما

لكثرة من ذهب إليه منهم ، أو لموافقته لقيباس قورَيّ ، أو تخريج

صريح من الكتاب والسنة ، أو نحو ذلك ، وإذا لم يجدوا فيما

حفظوا منهم حـوابَ المسألة خُرَجوا من كلامهم وتتبعوا الإيماءَ

والاقتضاء ، فحصل لهم مسائل كثيرة في كل باب باب .

النقه أجمعها ، وكان لهم في كل بابٍ أصول تلقُّوها من السلف .

٣ ١٩٩) وأبو نعيم في " ذكر أخيار أصبهان " (٢٦٤/٢) والبغوي في "شرح السنة" (٢١٠/٢) وابن خزيمة (١٣٦/١ رقم ٢٧١) من طرق عن عوف ، عن أبي رجاء ، عن عمران بن حصين . بعضهم مطولاً وبعضهم مختصراً .

وأصلُ مذهبه فتاوى عبد الله بن مَسْعود ، وقضايا على رضى الله عنه وفتاواه ، وقضايا شريح وغيره من قضاة الكوفة ، فحمَعُ من ذلك ما يسَّره الله ، ثمَّ صَنَع في آثارهم كما صَنَع أهل المدينة في آثار أهل المدينة وخرَّج كما حرَّجوا ، فتلخص لـه مسائل الفقه في كلً بابٍ باب .

وكان سعيد بن المستب لسان فقهاء المدينة ، وكان أحفظهم لقضايا عمر ولحديث أبي هريرة ، وإبراهيمُ لسانُ فقهاء الكوفة . فإذا تكلّما بشيء ولم ينسباه إلى أحد فإنه في الأكثر منسوب إل أحد من السلّف صريحاً أو إيماءً ونحو ذلك ، فاجتمع عليهما فقهاءُ بلدهما وأخذوا عنهما وعقلوه وخرَّجوا عليه والله أعلم .

[ال] باب [الثاني] أسباب اختلاف مذاهب الفقهاء

إعلم أنَّ الله تعالى أنشأ بعد عصر التابعين نَشْنًا من حَمَلة العلم ، إنجازاً لما وعَدَه صلى الله عليه وسلم حيث قال: " يحمِلُ هذا العلمَ من كل خَلَفٍ عُدُوله "(1) فأخذوا عمن اجتمعوا معه منهم صفةً

حدثنا خالد بن عمرو ، عن لبث بن سعد ، عن يزيد بن أبي حبلة ، عن أبي قبيل عن عبد الله بن عمرو وأبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يحمل هذا العلم من كل خلف عُدُوله ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ".

قلت : في إسناده : خالد بن عمرو بن محمد بن عبد الله بن سعيد ابن العاص الأموي ، أبو سعيد الكوفي : رماه ابن معين بالكذب ، ونسبه صالح جُزَرة وغيره إلى الوضع .

" التقريب " رقم (١٦٦٠) ،

وقال البزار : خالد بن عمرو منكر الحديث ،قد حدَّث بأحاديث =

⁽۱) : أخرجه البزار (۸٦/۱ رقم ۱۶۳ – كشف) والعقيلي في " الضعفاء " (۹/۱ – ۱۰) من طريقين .

الوضوءِ والغُسلِ والصلاة والحجّ والنكاح والبيـوع وسـائرِ مـا يُكُمُرُ وقوعُه .

ورووا حديث النبي صلى الله عليه وسلم وسمعوا قضايا قضاة البلدان وفتاوى مفتيها ، وسألوا عن المسائل واجتهدوا في ذلك كله ، ثمَّ صاروا كُبراءَ قوم ، ووُسِّد إليهم الأمر ، فنَسَجوا على منوال شيوخهم ، و لم يألوا في تتبع الإيماءات والاقتضاءات ، فقضرًا وأفتَوْا ورووا وعلموا .

ُ وكان صَّنِيــعُ العلمــاء في هـذه الطبقــة متشــابهاً ، وحــاصل صنيعهم :

أَن يُتَمسَّكَ بالمسندَ من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم

= لم يتابع عليها وهذا منها .

وأورده الهيثمي في " المحمسع " (١٤٠/١) وقبال : رواه المبزار وفيا عمرو بن خالد القرشي كذبه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل ونسبه ال الوضع .

وأخرجه ابن عدي في " الكامل " (٩٠٢/٣) من حديث ابن عمر ، وقال : " وهذه الأحاديث التي رواها خالد عن الليث ، عن يزيد ابن أبي حبيب كلها باطلة ، وعندي أن خالد بن عمرو وضعها على الليث ... " .

وخلاصة القول أن الحديث موضوع .

والمرسَل جميعاً، ويُستدَلَلُ بأقوال الصحابة والتابعين، علماً منهم أنها:
إما أحاديث منقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اختصروها فجعلوها موقوفة ، كما قال إبراهيم وقد رَوَى حديث:
" نَهَى رسولُ الله عن المُحَاقَلَة والمُزابَنة "(١).

- (١): لقد ورد النهي عن المزاينة والمحاقلة بمجموعة من الأدلة عن أبي هريرة ، وابن عمر ، وابن عباس ، وحابر ، وزيد بن ثابت ، ورافع ابن حديج ، وسهل بن أبي حثمة ، وأبي سعيد الحدري ، وسعد بن أبي وقاص ، وأنس بن مالك ، ورجل من الصحابة .
- أما حديث أبي هريرة ، فقد أخرجه مسلم (١٥٤٥) والـترمذي
 (١٢٢٤) وأحمد (٢٩٢/٢) وأحمد (٤٨٤-٤١٩-٤٨٤) والطحاوي في " شــرح المعاني " (٣٣/٤) عنه قال : " نهى رسول الله صلى الله عليه وآلـه وسلم عن المحاقلة والمزابنة " .
- وحدیث ابن عمر ، أخرجه البحاري (۲۱۸۰) ومسلم (۲۵۵۱)
 وأبو داود (۳۳۲۱) والنسائي (۲۲۲۷) وابن ماجه (۲۲۲۰) وأحمد (۴/۵) والطحاوي في شرح المعاني (۳۳/۶) عنه : "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزاينة " .

والمزاينة : بيع الثمر بالتمر كيلاً ، وبيع الكرم بالزبيب كيلاً .

وحدیث ابن عباس ، أخرجه البخاري (۲۱۸۷) وأحمد (۲۲٤/۱)
 والطحاوي في " شرح المعاني " (۳۳/٤) عنه ، قال: " نهى رسول =

فقیل له : أمّا تحفظُ عن رسول الله صلی الله علیه وسلم حدیثنا غیرَ هذا ؟

قال بلى ، ولكن أقول : قال عبد الله ، قال علقمة ، أحبُّ إلى .

وكما قال الشعبي وقد سُفل عن حديث - وقيل إنه يُرفَع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لا ، على من دُونَ النبي صلى

الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة " .

وحدیث حابر ، أخرجه البخاري (۲۳۸۱) ومسلم (۱۳۹۳) وابن والبزمذي (۱۲۹۰) و (۱۳۱۳) و النسائي (۲۳۸۱–۲۶۴) وابن ماجه (۲۲۲۱) وابن الجارود رقم (۹۸۰) والطحاوي في شرح المعاني ماجه (۲۲۲۱) وابن الجارود رقم (۹۸۰) والطحاوي في شرح المعاني (۱۳۹۳–۳۹۲) وأحمد (۲۱۳/۳ – ۳۵۲ – ۳۵۱ – ۳۹۲) والطیالسي (ص۲۶۲ رقم ۲۷۸۲) .

وأبو نعيم في " الحلية " (٧/ ٣٣٤) عنه ، قال : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم على المخابرة والمحاقلة ، وعن المزابنة ، وعن بيع الشمر حتى يبدو صلاحه ، وأن لا تباع إلا بالدينار والدرهم الأالعرايا ".

واللفظ للبخاري .

وله عند مسلم والباقين ألفاظ كثيرة بالزيادة والنقص ، وفي بعضها التفسير للمحاقلة والمزابنة وغيرها .

الله عليه وسلم؟ قال: لا ، على من دُونَ النبي صلى الله عليه وسلم أحَبُّ إلينا ، فإن كان فيه زيادة أو نقصان كان على من دون النبي صلى الله عليه وسلم أو يكونُ استنباطاً منهم من النصوص ، أو اجتهاداً منهم بآرائهم ، وهم أحسنُ صنيعاً في كل ذلك ممن بيء بعدهم ، وأكثرُ إصابةً وأقدم زماناً وأوعى علماً ، فتعين العمل بها إلا إذا اختلفوا وكان حديثُ رسول الله صلى الله عليه وسلم بخالفة ظاهرةً .

وأنه إذا المحتلفت أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسألة رجعوا إلى أقوال الصّحابة ، فإنْ قالوا - بنسخ بعضها ، أو بسرفه عن ظاهره ، أو لم يصرحوا بذلك ولكن اتفقوا على تركه وعدم القول بمُوجَبه فإنّه كإبداء علة فيه ، أو الحكم بنسخه ، أو ناويله - اتبعوهم في كل ذلك ، وهو قول مالك في حديث ولُوغ الكلب(۱): جاء هذا الحديث ولكن لا أدري ما حقيقته ، حكاه ابن

⁽۱) : أخرج مالك في الموطأ (٣٤/١) ومن طريق مالك رواه الشافعي في المسند (٢/١٠) وقسم ٤٣) وأحمد في المسند (٢/١٠) والبخاري (٢٧٤/١) - مع الفتح) ومسلم (٢٧٩) .

عن أبي هريرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبال : " إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً " .

وأخرج أحمد (٨٦/٤) والدارمي (١٨٨/١) ومسلم (٢٨٠) =

1

الحاجب [في مختصر الأصول] يعني : لم أر الفقهاء يعملون به .
وإنه إذا اختلفت مذاهب الصَّحابة والتابعين في مَسْأَلة ، فالمختلا عند كلَّ عالم مذهب أهل بلده وشيوخه ، لأنه أعُرف بصحيع أقاويلهم من السَّقيم ، وأوعى للأصول المناسِبة لها ، وقلبُ أميل الله فضلهم وتبحرهم ، فمذهبُ عمر وعثمان وعائشة وابن عمر وابن عماس وزيد بن ثابت وأصحابهم مثل سعيد بن المسيّب ، فإنه كال عباس وزيد بن ثابت وأصحابهم مثل سعيد بن المسيّب ، فإنه كال أحفظهم لقضايا عمر وحديث أبي هريرة .

ومثل عروة وسالم وعكرمة وعطاء بن يسار وقاسم وعبيد الله ابن عبد الله والزهري ويحيى بن سعيد وزيند بن أسلم وربيعا وأمثالِهم أحقُّ بالأخذ من غيره عند أهل المدينة لما بيّنه النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل المدينة (١).

وأبو داود (۷٤) والنسائي (۱۷۷/۱) وابن ماجه (۳٦٥) والدارقطي
 (۱/۵/۱) والبيهقي في السنن الكبرى (۱/۱۶ ۲-۲٤۲) .

عن عبد الله بن مغفّل قال: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب ثم قال: " ما بالهم وبال الكلاب ؟ " تم رخص الا كلب الصبيد، وكلب الغنم، وقال: " إذا ولغ الكلب في الإنا فاغسلوه سبع مرات، وعفروه الثامنة بالنزاب ".

(۱) : أخرج البخاري (۲۱۲۹) ومسلم (۱۳۲۰) عن عباد بسن تميـم، عن عمَّه عبد الله بن زيد بن عاصم ، أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال : " إِنَّ إِبراهيم حرَّم مكسة ودعا الأهلها ، وإنَّى حرَّمت المدينة كما حرَّم ابراهيم مكة ، وإنِّى دعوتُ في صاعها ومدَّها بمثلَّىٰ ما دعا به إبراهيم الأهل مكة " .

- وأخرج مسلم (١٣٦٣) عن عامر بن سعد عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إنّي أحرّم مابين لابتي المدينة ، أن يُقطع عضاهها ، أو يقتل صيدها " ، وقال : " المدينة خير هم لو كانوا يعلمون ، لا يدعها أحدٌ عنها إلا أبدل الله فيها من هو خير منه ، ولا يثبت أحد على لأوانها وجهدها إلا كنت له شفيعاً ، أو شهيداً يوم القيامة " .
- وأخرج مسلم (١٣٦٣) عن عامر بن سعد عن أبيه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ، ثم ذكر مثل حديث ابن نمير [أي الحديث السابق] وزاد في الحديث : " ولا يريد أحمد أهمل المدينة بسوء إلا أذابه الله في النار ذَوْبَ الرصاص ، أو ذَوْبَ الملح في الماء " .
- وأخرج لبخاري (١٨٨٥) ومسلم (١٣٦٩) عن أنس بن مالك ،
 قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : " اللهم اجعل بالمدينة ضِعْفَى ما بمكة من البركة " .
- وأخرج البخاري (١٨٧١) ومسلم (١٣٨٢) عن أبي هريسرة قبال :
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : " أمرت بقرية تأكل القرى ، يقولون يثرب ، وهي المدينة ، تنفي الناس كما ينفي =

ولأنهآ مأوى الفقهاء ومجمعُ العلماء في كل عصر ، ولذلك ترى مالكاً يلازم مُحجّتهم ، وقد اشتَهر عن مالك أنه متمسك بإجماع أهل المدينة ، وعقدَ البخاريُّ باباً في الأخذ بما اتّفق عليه الحَرَمان .

ومذهب عبد الله بمن مسعود وأصحابه وقضايا على وشريع والشعبي وفتاوى إبراهيم أحقُ بالأخذ عند أهل الكوفة من غيره وهو قول علقمة حين مال مسروق إلى قول زيد بن ثابت في التشريك، قال : هل أحد منهم أثبت من عبد الله ؟ فقال : لا ، ولكن رأيت زيد بن ثابت وأهل المدينة يُشرِ كون .

فإن اتفق أهلُ البلد على شيء أخذوا عليه بالنواجذ ، وهو الذي يقول في مثله مالك : السنّةُ التي لا اختلاف فيها عندنا كذا وكذا، وإن اختلفوا أخذوا بأقواها وأرجحها ، إما لكثرة القائلين به أو

الكير خبث الحديد " .

• وأخرج البخاري (١٨٧٥) ومسلم (١٣٨٨) عن سفيان بن أبي زهير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يُفتح الشام، فيخرج من المدينة قوم بأهليهم ، يبسون والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ، شم يفتح اليمن ، فيخرج من المدينة قوم بأهليهم، يُبسُون ، والمدينة قوم بأهليهم، يُبسُون ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ، شم تُفتح العراق فيخرج من المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ، شم تُول كانوا يعلمون ، يبسُون ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ، يعلمون ".

لموافقته لقياس قوي أو تخريج من الكتاب والسنة ، وهو الذي يقول في مثلِه مالك : هذا أحسَنُ ما سمعت .

فإذا لم يجدوا فيما حفظوا منهم جواب المسألة خَرُجوا من كلامهم ، وتتبعوا الايماء والاقتضاء .

وألهِمُوا في هذه الطبقة التدوين ، فدوَّن مالك ومحمد بن عبد الرَّحمن بن أبي ذئب بالمدينة ، وابنُ جُريج وابن عبينة بمكة ، والثوريُّ بالكوفة والربيعُ بن صُبَيح بالبصرة ، وكلهم مشوا على هذا النهج الذي ذكرته .

ولما حَجَّ المنصور قال لمالك(): قد عزمت أن آمر بكتبك هذه الني وضعتها ، فتنسخ ثم أبعَثُ في كل مصر من أمصار المسلمين منها نسخة ، وآمرَهم بأن يعملوا بما فيها ، ولا يتعدوه إلى غيره فقال : يا أمير المؤمنين ، لا تفعل هذا ، فإن الناس قد سبَقت إليهم

 ⁽۱): هـو أبـو عبـد الله ، مـالك بـن أنـس الأصبحـي الحميري ، إمـام دار الهـعرة ، وأحد الأئمة الأربعـة ، وإليـه نسـب المذهـب المـالكي ، ولـد بالمدينة وتوفي فيها سنة ١٧٩هـ .

انظر " وفيات الأعيان " (٢٨٤/٣) و " تذكرة الحفاظ " رقم (١٩٩) .

وأفرد له العلامة الشيخ (محمد أبو زهرة) رحمه الله ، دراسة وافية طيبة .

أقاويل ، وسمعوا أحاديث ، ورووا روايات ، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم ودانوا به من اختلاف الناس ، فدع الناس وما اختار أهل كل بلد منهم لأنفسهم .

وتُحكَى نسبةُ هذه القصة إلى هارون الرشيد ، وأنّه شاور مالكاً في أنْ يعلّق الموطأ في الكعبة ، ويحمل الناس على ما فيه فقال : لا تفعل فإنَّ أصْحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم احتلفوا في الفروع ، وتفرقوا في البلدان ، وكلّ سُنة مضت .

قال وفقك الله يا أبا عبد الله (حكاه السُّيوطي)^(۱) رحمه الله تعالى .

(۱): هو أبو بكر بن محمد بن أبي عثمان بن محمد بن خليل بن نصير بن الخضر الفارسي، الحضيري السيوطي، الشافعي، عالم في الفقه، والأصلين، والنحو، والصرف، والبيان، والمعاني، والفرائض. ولا بسيوط سنة (٤٠٨هـ) وتوفي سنة (٥٥٨هـ). ودفن بالقرافة، له مؤلفات كثيرة منها: "شرح سنن النسائي " " اللألىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة " " الجامع الصغير " " الدر المنشور " وغيرها كثير.

انظر: "الضوء اللامع "للسخاوي (٤/٥٦-٧٠) "البدر الطالع " للشوكاني (١/٣٢٨-٣٣٥) "معجم المؤلفين "رضا كحالة (٦/ للشعركاني (٨٤-٨٣-٨٢) .

وكان مالك رضي الله عنه أثبتهم في حديث المدنيين عن رسول اله صلى الله عليه وسلم وأوثقهم إسناداً وأعلمهم بقضايا عمر والله عبد الله بن عمر وعائشة وأصحابهم من الفقهاء السبعة ، وبه وبأمثاله قام علم الرواية والفتوى ، فلما وسد إليه الأمر حدّ وأننى وأفاد وأجاد ، وعليه انطبق قول النبي صلى الله عليه وسلم ايوشك أن يضوب الناس أكباد الأبل يطلبون العلم فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة "(1) على ما قاله ابن عيينة وعبد الرزاق وناهيك بهما ، فجمع أصحابه رواياته ومختاراته ، ولخصوها وخرجوا عليها وتكلموا في أصولها ودلائلها، وتروها وشرحوها وخرجوا عليها وتكلموا في أصولها ودلائلها، وتروها إلى المغرب ونواحي الأرض ، فنفع الله بهم كثيراً من خلقه،

(۱): أخرجه أحمد (۲۹۹/۲) والخرمذي رقم (۲۲۸۲) وابس حبان رقم (۱/۱۳۰۸-موارد) والحاكم (۹۱/۱) والبيهقسي (۲۸٦/۱) كلهم مس حديث سفيان بن عيينة ، عن بسن جريج عن أبسي الزبير ، عن أبسي صالح ، عن أبي هريرة .

ورجاله ثقات ، إلا أن ابن حريج وأبا الزبير مدلسان وقـد عنعنـا. وأعله أحمد بالوقف .

ومع ذلك فقد حسنه الـترمذي ، وصححه ابـن حبـان والحـاكم ووافقه الذهبي .

قلت : والخلاصة أن الحديث ضعيف وا لله أعلم .

وإن شنت أت تعرف حقيقة ما قلناه من أصّل مذهبه ، فانظر في كتاب الموطأ تحده كما ذكرنا .

(۱): هو النعمان بن ثابت التيمي بالولاء ، الكوفي ، الفقيه ، المحتهد ، أحد
 الأثمة الأربعة ، ونسب إليه المذهب الحنفي ، وتوفي سنة (٥٠هـ) .
 انظر : " وفيات الأعيان " (٣٩/٥) و"طبقات الشيرازي" (٦٨).

(۲): هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني بالولاء ، الحنفي (أبو عبد الله)
 فقيه ، محتهد ، محدث ، أصله من حرستا بغوطة دمشق ، ولـد بواسط سنة (۱۳۵) وقيل (۱۳۲هـ) .

سمع الحديث من جماعة ، كما صاحب أبي حنيفة سنين ، توفي سنة (١٨٩هـ) .

له مجموعة من المؤلفات منها: " الجامع الكبسير والصغي " "الاحتجاج على مالك" " الآثار " وغيرها .

انظر " تساريخ بغداد " للخطيب (١٧٢/٢) " وفيات الأعيان " (١/٤/١) " معجم المؤلفي " (٢٢٩/٣) .

الرزاق (1) ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة (7) ، ثم قايسة بمذهبه تحده لا يفارق تلك المحجة إلا في مواضع يسيرة ، وهو في تلك اليسيرة أبضاً لا يخرج عمًّا ذهب إليه فقهاء الكوفة .

وكان أشهر أصحابه ذكراً أبو يوسف(٢) ، تولَّى قضاء القضاة

(۱) : هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني ، الحميري ، (أبـو بكـر)
 محدث ، خافظ ، فقيه ، توفي سنة ۲۱۱هـ .

 (۲): هو عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان الكوفي ، المعروف بابن شيبة (أبو بكر) ، محدث ، حافظ مكثر ، فقيمه مفسر ، من تصانيفه "السنن في الفقه" توفي سنة ٢٣٥هـ .

انظر " شذرات الذهب " (۸٥/۲) " تذكرة الحفاظ " (١٨/٢- ١٨/٢) " معجم المؤلفين " (٢٧١/٣) .

(٣) : هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي ، البغدادي (أبو يوسف) فقيه ، أصولي ، مجتهد ، محدث .

ولد سنة (١١٣هـ) وتوفي سنة (١٨٢هــ) من أهــم آثــاره (كتــاب الخراج) .

انظر " تذكرة الحفاظ " (٢٦٩/١) " الفوائـــد البهيــة " (ص٢٢٥) .

أيام هارون الرَّشيد(١) ، فكان سبباً لظهور مذهبه والقضاء به في أقطار العراق وخراسان وما وراء النهـر ، وكــان أحســنهم تصنيفــأ والزمهم درساً محمدُ بنُ الحسن ، فكان من خبره أنه تفقه على أبي حنيفة وأبي يوسف ، ثــمُّ خـرج إلى المدينـة ، فقـرأ " الموطـأ " علـي مالك ، ثمَّ رجع إلى بلده فطبِّق مذهب أصحابه على " الموطأ " مَسْأَلَة مسألة فإن وافَــق فبهـا ، وإلاَّ فـإن رأى طائفـةُ مـن الصَّحابـة والتابعين ذاهبـين إلى مذهـب أصحابـه فكذلـك ، وإن وحـد قياسـاً ضعيفاً أو تخريجاً ليناً يخالفه حديث صحيحٌ مما عَمِلَ بـــه الفقهــاء ، أو يخالفه عمَلُ أكثر العلماء تركه إلى مذهب من مذاهب السَّلف، مما يراه أرجحُ ما هناك ، وهما (أي أبو يوسف ومجمد) لا يـزالان على محجة (إبراهيم) ما أمكن لهما ، كما كان أبـو حنيفـة رحمـه ا لله يفعل ذلك ، وإنما كان (اختلافهم) في أحد شيئين :

إما أنْ يكونَ لشيخهما تخريج على مذهب إبراهيم يزاحمانه فيه ، أو يكونَ هناك لابراهيم ونظرائه أقوال مختلفة ، يخالفان شليخهما في

(۱) : هو هارون بن محمد المهدي بن منصور العباسي ، أبو جعفر ، خامس خلفاء الدولة العباسية ، ولد في الري سنة (۱۶۹هـ) ونشأ في بغداد ، بويع بالخلافة سنة (۱۷۰هـ) توفي في طوس سنة (۱۹۳هـ) . انظر : " الأعلام " (۳/۹) .

زجيح بعضهما على بعض.

فصنف محمد رحمه الله وجمّع رأي هؤلاء الثلاثة ، ونفع كثيراً من الناس ، فتوجه أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه إلى تلك النصانيف تلخيصاً وتقريباً ، أو شرحاً ، أو تخريجاً ، أو تأسيساً ، أو استدلالاً ثمّ تفرقوا إلى خراسان وما وراء النهر فسُمّي ذلك مذهب الرحنفة .

وإنّما عُدَّ مذهب أبي حنيفة مع مذهب أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى واحداً ، مع أنهما محتهدان مُطْلقان ، مخالفتهما غير للله في الأصول والفروع ، لتوافقهم في هذا الأصل ولتدويس للهمهم جميعاً في " المبسوط " والجامع الكبير " .

ونشأ الشافعي رضي الله عنه في أوائل ظهور المذهبين وترتيب أسولهما وفروعهما ، فنظر في صنيع الأوائل فوجد فيه أموراً كبّحت عنانه عن الجريان في طريقهم ، وقد ذكرها في أوائل كتابه الأم .

١- منها : أنَّه وجدهم يأخذون بالمرسَل(١)

 ⁽۱) : المرسل لغة : هــو اســم مفعـول مـن (أرســل) بمعنــى (أطلـق) فكـأن
 المرسل أطلَقَ الإسناد و لم يقيده براو معروف .

وفي الاصطلاح : اختلفت تعريفات العلماء في تحديده .

منها : (هو ما سقط من آخر إسناده من بعد التابعي) . =

والمنقطع(١) فيدخل فيهما الخلل .

فإنّه إذا جُمع طرقُ الحديث يظهر أنه كم من مرسل لا أصْلَ له، وكم من مرسل يخالف مسنداً فقرر ألا يأخذ بالمرسَل إلاّ عند وجود شروط ، وهي مذكورة في كتب الأصول .

٢- ومنها : أنَّه لم تكن قواعد الجمع بين المختلفات مضبوط،

أو هو : (ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً ، أو فعلاً أو تقريراً ، صغيراً كان التابعي كأبي حاتم ، ويحمي بمن سعيد الأنصاري أو كبيراً كقيس بن أبي حازم ، وسعيد بن المسيب) . أو هو : (ما رواه الرجل عمن لم يسمع منه) .

انظر : " علوم الحديث " لابن الصلاح (ص١٥) . تحقيق الدكتور نور الدين عترٌ .

و "توضيح الأفكار " للصنعاني (٢٨٦/١) و" جامع التحصيل في أحكام المراسيل " للعلائي (ص٢١) و" المستصفى " للإمام الغنزالي (ص٢١) و" المستصفى " للإمام الغنزالي (ص١٦)) و " تيسير مصطلح الحديث " للدكتور محمود طحان (ص٢١)).

(۱): المنقطع لغة: هو اسم فاعل من (الانقطاع) ضد الاتصال . واصطلاحاً: ما لم يتصل إسناده . على أي كان انقطاعه . هذا على سبيل الاجمال ... وفي المسألة تفصيل . انظر: "تبسير مصطلح الحديث " للطحان (ص٧٧) .

عديهم، فكان يتطرَّقُ بذلك خلل في مجتهداتهم ، فوضع لها أصولاً ، ودونها في كتاب ، وهذا أوَّلُ تدوين كان في أصول الفقه :

مثاله : ما بلغنا أنّه دخل على محمد بن الحسن ، وهو يطعن على أهل المدينة في قضائهم بالشّاهد الواحد مع اليمين ويقول :

هذا زيادة على كتاب الله ، فقال الشَّافعي أَنْبَتَ عندك أنه لا تجوز الزيادة على كتاب الله بخبر الواحد ؟ .

قال: نعم ، قال: فلِمَ قلت: إن الوصية للوارث لا تجوز لقول على الله عليه وسلم: " ألا لا وصية لوارث "(١).

وقد قال الله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [البقرة : ١٨٠] . الآية؟!!

وأورد عليه أشياء من هذا القبيل فانقطع كلام محمد بن الحسن. ٣- ومنها: أن بعض الأحاديث الصحيحة لم تبلغ علماء التابعين من وُسِّد إليهم الفتوى ، فاجتهدوا بأرائهم ، أو اتبعوا العموميات،

⁽۱): أخرجه أبو داود (۲۸۷۰) والترمذي (۲۱۲۰) وابن ماجه (۲۷۱۳) وأحمد (۲۷۷،۵) والطيائسي في " المسند " (ص١٥٤ رقم ۱۹۲۷) والحيولسي في " المسند " (ص١٠٤/٦) وسعيد بسن والدولابي في " الكني " (١٤/١) والبيهقي (٢٦٤/٦) وسعيد بسن منصور (١٢٥/١ رقم ٤٢٧) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه . وهو حديث صحيح .

أو اقتدوا بمن مُضَى من الصحابة ، فأفتوا حسب ذلك ، ثم ظهرُن بعد ذلك في الطبقة الثالثة ، فلم يعملوا بها ظنّاً منهم أنها تخالف عمل أهل مدينتهم وسُنتِهم التي لا اختلاف لهم فيها ، وذلك قادم في الحديث أو علة مسقطة له .

أو لم تظهر في الثالثة ، وإنما ظهرت بعد ذلك عندما أمعن أهل الحديث في جمّع طرق الحديث ، ورحلوا إلى أقطار الأرض ، وبحشوا عن حملة العلم .

فكثير من الأحاديث لا برويه من الصحابة إلا رجل أو رجلان، وهلم جرا فعفي ولا يرويه عنه أو عنهما إلا رجل أو رجلان، وهلم جرا فعفي على أهل الفقه، وظهر في عصر الحفاظ الجامعين لطرق الحديث. وكثير من الأحاديث رواه أهل البصرة مثلاً وسائر الأقطار في غفلة عنه، فبين الشافعي رحمه الله تعالى أن العلماء من الصحابة والتابعين لم يزل شأنهم أنهم يطلبون الحديث في المسألة، فإذا لم يجدوا تمسكوا بنوع آخر من الاستدلال.

تم إذا ظهر عليهم الحديث بعدُ رجعوا عن اجتهادهم إلى الحديث ، فإذا كان الأمر على ذلك لا يكون عدم تمسكهم بالحديث ، فإذا كان الأمر على ذلك لا يكون عدم تمسكهم بالحديث قدحاً فيه ، اللهم إلا إذا بَيّنوا العلة القادحة .

مثاله حدیث

القُلَتين (۱) فإنه حديث صحيح (۲) ، روي بطرق كثيرة معظمها ترجع القُلتين (۱) فإنه حديث صحيح (۱) بن كثير ، عن محمد بن جعفر بن الزبير - أو محمد بن عباد بن جعفر ، عن عبيد الله بن عبد الله ، وكلاهما عن ابن عمر . ثم تشعبت الطرق بعد ذلك .

وهذان وإن كانا من الثقات ، لكنهما ليسا ممن وُسِّد إليهم

(۱) : أخرج أحمد في " المسند " (۲۷/۲) وأبو داود (٦٣) والترمذي (٦٧) والنسائي (١/٥/١) وابسن ماجسه (٥١٧) والشسافعي في " الأم " (١٨/١) .

وابن خزيمة في صحيحه (٤٩/١ رقم ٩٢) وابن حبان (ص٣٠ رقم ١٠٧ – موارد) والحماكم في " المستدرك " (١٣٢/١) وقال : صحيح على شوط الشيخين .

والدارقطني (١٣/١-٢٣) والبيهقي (٢٦٠/١-٢٦٢) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يُسأل عن الماء يكون في الفلاة من الأرض وما ينوبه من السباع والدواب فقال: " إذا كان الماء قلّتين لم يحمل الخبث ".

وهو حديث صحيح .

(۲): صححه الحاكم (۱۳۲/۱) وابن حجر في التلخيص (۲۸/۱-۲۹)
 والألباني في الإرواء (۲۰/۱ رقم ۲۳) والشيخ عبد القادر الأرناؤوط
 في " تخريج جامع الأصول " (۲۰/۷) .

الفتوي وغول الناس عليهم .

فلم يظهر الحديث في عصر سعيد بن المسيّب ولا في عصر الرُّهريّ (١) . و لم يمش عليه المالكية ولا الحنفية فلم يعملوا به، وعمل به الشَّافعيّ .

وحديث حيار المحلس^(٢) فإنّه حديث صحيح ، رُويَ بطرق

(۱): هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري (أبو بكر) محمد،
 حافظ ، فقيه ، مؤرخ ، من أهمل المدينة ، نــزل بالشمام واستقر بها،
 وتوفي بشغب آخر حد الحجاز وأول حد فلسطين .

له تصنيف في مغازي الرسول صلى الله عليه وسلم . وتنزيل القرآن . ولد سنة ٥٨هـ وتوفي سنة ١٥٠هـ .

انظر (معجم المؤلفين) (١١٥/٣) و(الأعلام) (٣١٧/٧) .

(۲): يشير المؤلف رحمه الله إلى الحديث الذي أخرجه مبالك في "الموطأ" (۲)، ۲۱) وأحمد (۲/۱۰) وألمد (۲/۱۰) وألمد (۲/۱۰) وألمد (۲/۱۰) وألبو داود (۲/۱۰) والبخاري (۲/۱۱) وألبو داود (۲/۱۰) والبخاري (۳٤٥٥) والمبترمذي (۱۲٤٥) والنسائي (۲/۸۰) وابن ماجه (۲۱۸۱) من حديث ابن عمر ولئا عندهم ألفاظ.

ولفظ مسلم: (إذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار مالم يتفرّقا ، وكانا جميعاً ، أو يخير أحدهما الأخر ، فإن خير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك ، فقد وجب البيع ، وإن تفرّقا بعد أن تبايعا "

كثيرة وعَمِلَ به ابن عمر وأبو هريرة من الصّحابة .

ولم يظهر على الفقهاء السَّبعة ومعاصريهم ، فلم يكونوا يقولون به، فرأى مالك وأبو حنيفة أن هذه علة قادحة في الحديث ، وعَمِلَ به الشافعي(١) .

٤- ومنها: أنَّ أقـوالَ الصَّحابة جُمعتُ في عصر الشافعي ، فتكثرت واختلفت وتشعبت ، ورأى كثيراً منها يخالف الحديث الصَّحيح حيثُ لم يبلُغهم ، ورأى السلف لم يزالوا يرجعون في مثل ذلك إلى الحديث ، فترك التمسك بأقوالهم ما لم يتفقوا ، وقال : هـم رجال ونحن رجال .

٥- ومنها: أنه رأى قوماً من الفقهاء يخلطون الرأى الذي لم
 بسوُّغه الشّرع بالقياس الذي أثبته ، فلا يميزون واحداً منهما من

و لم ينزك واحد منهما البيع ، فقد وجب البيع) . الما الم

(۱) : هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي ، المطلبي، المشافعي ، الحجازي ، المكي ، (أبو عبد الله) أحد الأثمة الأربعة ، ولد بغزة سنة (١٥٠هـ) وتوفي سنة (٢٠٤هـ) من تصانيفه " المسند في الحديث " ، " أحكام القرآن " ، " اختلاف الحديث " وغيرها .

انظر " تاريخ بغداد " (٧٣-٥٦/٢) ، " تهذيب الأسماء واللغات " للسووي (١/٤٤-٦٧) ، " الحلية " لأبسي نعيسم (٩/٦٣-١٦١) ، "معجم المؤلفين" (٣/١١٦/٣) .

الآخر ، ويسمونه تارة بالاستحسان ، - وأعني بالرأي أن يُنطب مظنّة حرج أو مصلّحة : علة لحكم ، وإنّما القياس أن تُخرَجَ العله من الحكم المنصوص ويدار عليها الحكم - ، فأبطلَ هذا النوع الم إبطال وقال : من استَحسَن ، فإنّه أرادَ أنْ يكونَ شارِعاً (حكاه

(١) : أ- الاستحسان في اصطلاح الأصوليين .

- قال الكرخي: (الاستحسان هو أن يعدل الإنسان عن أن يحكم في
 المسألة بمثل ما حكم به في نظائرها إلى خلافه لوجه يقتضي العدول
 عن الأول) اه.
- وقال ابن رشد: (الاستحسان هو طرح القياس الذي يـؤدي إلى غلو
 في الحكم ومبالغة فيه إلى حكم آخر في موضع يقتضي أن يسـتثنى من ذلك القياس) هـ .
- وقال الطوفي: (أحود تعريف للاستحسان أنه العدول بحكم المسألة
 عن نظائرها لدليل شرعي خاص ، وهو مذهب أحمد) اهـ .
- وقال الأستاذ عبد الوهاب خلاف: (الاستحسان في اصطلاح الأصوليين القائلين به: هو العدول عن حكم اقتضاه دليل شرعي في واقعة إلى حكم آخر فيها لدليل شرعي اقتضى هذا العدول، وهذا الدليل الشرعي المقتضى للعدول هو سند الاستحسان) اه.

فالاستحسان عند التحقيق هو ترجيح دليل على دليل يعارضــه - في قضية واحدة – بمرجح معتبر شرعاً) اهــ .

ب- أشهر المذاهب في حجية الاستحسان ثلاثة :

الأول : ذهب جمهور الحنفية والمالكية والحنابلة أنه دليل شرعي تثبت به الأحكام في مقابلة ما يوجب القياس ، أو عصوم النص وقد تعددت عباراتهم في تعريفه وفي بيان أنواعه كما قدَّمنا .

الثاني: ذهب الشافعي إلى أنه ليس بدليل شرعي ، وإنما هو تذوق وتلذذ وجرأة على التشريع بالهوى والرأي في مقابلة مــا يوجبـه الدليــل الشرعي

الثالث : ذهب فريق من العلماء أنه دليل شرعي ولكنه ليسس دليلاً مستقلاً بـل هـو راجع إلى الأدلة الشرعية الأخرى ، لأن مآله عند التحقيق هو العمل بمقياس ترجع على قياس أو العمل بالعرف ، أو المصلحة .

ومن هذا الفريق الشوكاني ، فقد ختم بحث الاستحسان بما نصّه : (فعرفت بمجموع ما ذكرنا أن ذكر الاستحسان في بحث مستقل لا فائدة فيه أصلاً ، لأنه إن كان راجعاً إلى الأدلة المتقدمة فهو تكرار ، وإن كان خارجاً عنها فليس من الشرع في شيء بـل هـو مـن التقـول على هذه الشريعة بما لم يكن فيها تارة وبما يضادها أخرى) اهـ .

- انظر الرسالة للإمام الشبافعي (ص٣٠٥-٥٠٨).
 - الإحكام للآمدي (٤/١٦٢-١٦٦).
- نزهة الخاطر العاطر للدومي (٧/١-٤-١١٤) .

أبن الحاجب في " مختصر الأصول " .

مثاله : رشدُ اليتيم أمرٌ خفي فأقياموا مظنة الرشد وهو بلوغ همس وعشرين سنة مُقامَه ، وقالوا إذا بلغ اليتيم هذا العمر سلم إلى ماله ، قالوا هذا استحسان ، والقياس ألا يسلم إليه .

وبالجملة فَلمّا رأى الشَّافعي في صنيع الأوائل مثلَ هذه الأمور؛
أخذ الفقه من الـرأس فأسّس الأصول ، وفرّع الفروع ، وصنف
الكتب ، فأجاد وأفاد ، واجتمع عليها الفقهاء وتصرفوا اختصاراً
وشرحاً واستدلالاً وتخريجاً ، ثمَّ تفرّقوا في البلدان فكان هذا مذهب الشَّافعي رحمه الله تعالى .

[ال] باب [الثالث] أسباب الاختلاف بين أهل الحديث وأصحاب الرأي

إعلم أنه كان من العلماء في عصر سعيد بن المسيب ، وإبراهيم والزهري ؛ وفي عصر مالك ، وسفيان ، وبعد ذلك قوم يكرهون الخوض بالرأي ، ويهابون الفتيا والاستنباط إلا لضرورة لا يجدون منها بداً . وكان أكبر همهم رواية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

سُئل عبد الله بن مسعود عن شيء فقال إني لأكره أن أُحِل لك شيئاً حرَّمه الله عليك ، أو أُحرِّم ما أحلّه الله لك .

وقال معاذ بن حبل: يا أيها الناسُ لا تعجّلوا بالبلاء قبل نزول، فإنه لا ينفك المسلمون أن يكون فيهم من إذا سُئل سُدّد.

ورُوي نحو ذلك عن عمر وعلى وابن عباس وابن مسعود في كراهة التكلم فيما لم ينزل ، وقال ابن عمر لجابر بن زيد : إنّك من فقهاء البصرة فلا تفّت إلا بقرآن ناطق أو سنة ماضية ، فإنّك إنْ فعلتَ غيرَ ذلك هلكت وأهلكت .

وقيال أبيو النضر لما قدم أبو سلمة البصرة أتيته أنا والحسن فقال

⁻ مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نـصُّ فيـه لعبـد الوهـاب حـلاف (ص٦٧-٦٧) .

⁻ المدخل إلى إرشاد الأمة لمحمد صبحي حسن حلاق (ص٢٢٨-٢٣٠-٢٢٩) .

للحسن: أنت الحسن ما كان أحد بالبصرة أحب إلى لقاءً منك وذلك أنه بلغني أنك تفتي برأيك ، فلا تفت برأيك إلا أن يكون سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كتاب منزل .

وقال ابن المنكدر : إن العالم يدخل فيما بين الله وبين عباده، فليطلب لنفسه المُخرَّج، وسئل الشعبي، كيف كنتم تصنعون إذا سُئلتم ؟ قال ، على الخبير وقعت ، كان إذا سُئل الرجل قال لصاحبه أفتهم فلا يزال حتى يرجع إلى الأول .

وقال الشعبي: ما حدثوك هؤلاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فخُذْ به ، وما قالوه برأيهم فألْقِه في الحُشّ .(أخرج هذه الآثار عن آخرها الدارمي)(١) .

فوقع شيوعُ تدويسِ الحديث والأثر في بلدان الإسلام وكتابة الصحف والنَّسَخ حتى قل من يكون من أهلِ الرواية إلا كان له تدوين أو صحيفة أو نُسخة : من حاجتهم بموقع عظيم ، فطاف من أدرك من عظمائهم ذلك الزَّمان بلاد الحجاز والشَّام والعراق ومصر واليمن و خراسان ، وجمعوا الكتب ، وتتبعوا النسخ ، وأمعنوا في التفحص عن غريب الحديث ونوادر الأثر ، فاجتمع باهتمام أولئك من الحديث والآثار ، ما لم يجتمع لأحد قبلهم ، وتيسر لهم ما لم

بيسر لأحد قبلهم ، وخلص إليهم مِن طرق الأحاديث شيء كثير . حتى كان لِكثيرٍ من الأحاديث عندهم مائة طريق فما فوقها فكشف بعض الطرق ما استتر في بعضها الآخر ، وعرفوا محل كل حديث من الغرابة والاستفاضة ، وأمكن لهم النظر في المتابعات والشّواهد وظهر عليهم أحاديث صحيحة كثيرة لم تظهر على أهل الفتوى من

قال الشافعي رحمه الله تعالى لأحمد: أنتم أعلم بالأخبار الصّحيحة منا ، فإذا كان خبر صحيح فأعلموني حتى أذهب إليه كوفياً كان أو بصرياً أو شامياً (حكاه ابن الهمام) ، وذلك لأنه كم من حديث صحيح لا يرويه إلا أهل بلد خاصة ، كأفراد الشّاميين والعراقيين ، أو أهل بيت خاصة ، كنسخة بريد عن أبي بردة عن أبي موسى ، ونسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أو كان الصّحابي مقلاً خاملاً لم يحمل عنه إلاً شِرْدَهُمة قليلون و ممثلُ هذه الأحاديث يغفل عنها عامّة أهل الفتوى - ، واحتمعت عندهم آثار فقهاء كل بلد من الصحابة والتابعين .

وكان الرجل فيما قبلهم لا يتمكن إلاً من جمع حديث بلده وأصحابه .

وكان من قبلهم يعتمدون في معرفة أسماء الرجال ومراتب عدالتهم على ما يخلص إليهم من مشاهدة الحال وتتبع القرائن ،

⁽١) : أخرج هذه الآثار الدارمي .

وأمعن هذه الطبقة في هذا الفن ، وجعلوه شيئاً مستقلاً بالتيوين، والبحث وناظروا في الحكم بالصحة وغيرها ، فانكشف عليهم بهذا التدوين والمناظرة ما كان خفياً من حال الاتصال والانقطاع .

وكان سفيان ووكيع وأمثالهما يجتهدون غاية الاجتهاد. فلا يتمكنون من الحديث المرفوع المتصل إلا من دون الألف حديث كما ذكره أبو داود السحستاني في رسالته إلى أهل مكة وكان أهل هذه الطبقة يروون أربعين ألف حديث فما يقرب منها ، ببل صع عن البخاري أنه اختصر صحيحه من ستمائة ألف حديث ، وعن أبي داود أنه اختصر سننه من خمسمائة ألف حديث ، وجعل أحمد مسنده ميزاناً يعرف به حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما وُجِد فيه ولو بطريق واحد من طرقه ، فله أصل ، وإلا فلا أصل

وكان رؤوس هؤلاء عبدُ الرحمين بين مهدي ويحيى بين سعيد القطان ويزيد بين هارون وعبد الرزاق وأبو بكر بين أبي شيبة ومُسند وهناد وأحمد بن حنبل وإسحاق بين راهويه والفضل بين دُكين وعلي بن المديني وأقرانهم وهذه الطبقة هي الطراز الأول من طبقات المحدثين ، فرجع المحققون منهم بعد إحكام فين الرواية ومعرفة مراتب الأحاديث إلى الفقه ، فلم يكن عندهم من الرأي أن يُحمَع على تقليد رجل ممن مضى ، مع ما يَرَوْن من الأحاديث

والآثار المناقضة في كل مذهب من تلك المذاهب ، فأخذوا يتتبعون أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وآثار الصّحابة والتابعين والمحتهدين على قواعد أحْكموها في نفوسهم . وأنا أبينها لـك في كلمات يسيرة : كان عندهم إنّه إذا وجد في المسألة قـرآن نـاطق ، فلا يجوز التحول منــه إلى غيره ، وإذا كــان القــرآن محتمِــلاً لوجــوه فالسنة قاضية عليه ، فإذا لم يجدوا في كتاب الله أخذوا بسنة رسـول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان مستفِيضاً دائراً بـين الفقهاء أو بكون مختصاً بأهل بلد أو أهل بيت أو بطريق خاصة ، وسواء عَمِــلَ به الصحابة والفقهاء أو لم يعملوا به ، ومتى كان في المسألة حديث فلا يُتَبع فيها خلافُهُ أثراً من الآثار ولا اجتهادَ أحد من الجحتهدين ، وإذا أفرغوا حُهدَهم في تتبع الأحاديث ولم يجدوا في المسألة حديثاً أُخذُوا بأقوال جماعة من الصَّحابة والتابعين ، ولا يتقيدون بقوم دون قوم ، ولا بلد دون بلد ، كما كان يفعل من قبلهم ، فإن اتفق بحديثِ أعلمهم علماً أو أورعهم ورعاً أو أكثرهم ضبطاً أو ما السُّنهر عنهم ، فإن وجدوا شيئاً يستوي فيه قـولان ، فهـي مَسْـالَة ذات قولين ، فإن عجزوا عن ذلك تأملوا في عمومات الكتاب والسنة وإيماآتهما واقتضاآتهما ، وجَمّلوا نظيرَ المسألة عليها في الجواب إذْ كانتا متقاربتين باديّ الرأي ، لا يعتمدون في ذلك على

قواعد من الأصول ، ولكن على ما يَخلُص إلى الفهم ويَثلج به الصَّدر ، كما أنه ليس ميزان التواتر عدّدُ الرواة ولا حالُهم ، ولكن اليقين الذي يعقبه في قلوب الناس . كما نبهنا على ذلك في بيان حال الصَّحابة ، وكانت هذه الأصول مستخرجة من صنيع الأوائل وتصريحاتهم .

وعن ميمون بن مِهران قال : كان أبو بكر إذا ورد عليه الخصم نظر في كتاب الله فإن وجد فيه ما يقضي بينهم قضى به ، وإن لم يكن في الكتاب ، وعَلِمَ من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الأمر سنة قضى بها ، فإن أعياه خرج فسأل المسلمين وقال : أتاني كذا وكذا ، فهل علمتم أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك بقضاء ؟؟ فريما اجتمع إليه النفر كلهم يذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه قضاء ، فيقول أبو بكر : الحمد بله الذي جَعَل فينا من يحفظ علينا عِلْمَ نبينا ، فإنْ أعياه أن يجد فيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وله عليه وسلم جمع رؤوس الناس وحيارهم فاستشارهم فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به .

وعن شُرَيح أَنَّ عمرَ بنَ الخطاب كتب إليه : إنَّ جاءَك شيء في كتاب الله فاقض به ولا يَلفِتك عنه الرجال ، فإن جاءك ما ليس في كتاب ألله فانظر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقض بها ا فإنَّ جاءَك ما ليس في كتاب الله ، و لم يكن فيه سنة رسول الله

صلى الله عليه وسلم فانظر ما اجتمع عليه الناس فخذ به ، فإن جاءًك ما ليس في كتاب الله ، ولم يكن فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتكلم فيه أحد قبلك فاختر أيَّ الأمرينِ شئت : إن شئت أن تجتهد برأيك ثم تقدم فتقدم ، وإن شئت أن تتأخر فتأخر ، ولا أرى التأخر إلاً خيراً لك .

وعن عبد الله بن مسعود قال: أتى علينا زمان لسنا نقضي ، ولسنا هنالك ، وإنَّ الله قد قدَّر من الأَمر أنْ قد بلغنا ما ترون ، فمن عرض له قضاء بعد اليوم فليقض فيه بما في كتاب الله عز وجل ، فإن جاءَه ما ليس في كتاب الله فليقض بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإنْ جاءَه ماليس في كتاب الله ، ولم بقض به رسول الله عليه وسلم ، فإنْ جاءَه ماليس في كتاب الله ، ولم بقض به رسول الله صلى الله عليه وسلم فليقض فيه بما قضى به الصالحون ولا يقل إني أخاف وإنّي أرى " فإنَّ الحوام بين والحلال بين وبين ذلك أمور مشتبهة "(١) ، " فذعٌ ما يَريبك إلى هالا

⁽۱): • أخرج البخاري (۵۲) و(۲۰۵۱) ومسلم (۹۹ ۱۵) وأبو داود (۳۳۲۹) و (۳۳۳۰) والترمذي (۱۲۰۵) والنسائي (۲٤١/۷) وابس ماجه (۳۹۸٤) .

عن النعمان بن بشير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "إن الحلال بين ، وإن الحرام بين وبينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ، ومن =

وكان ابن عباس إذا سُئل عن الأمر ، فإِنْ كانَ في القرآن أحمرُ الله مه ، وإن لم يكن في القرآن وكان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر به ، فإِنْ لم يكن فعن أبي بكر وعمر ، وإِنْ لم يكن قال فيه برأيه .

وعن ابسن عباس: أمّا تخافون أن تعذبوا أو يُخسف بكم ألا تقولوا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال فلان !؟. وعن قتادة، قال: حدَّث ابنُ سيرين رجلاً بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال الرجل: قال فلان: كذا وكذا، فقال

ابن سيريز: أحدثك عن النبي صلى الله عليه وسلم وتقول قال

وقع في الشبهات وقع في الحرام ، كالرَّاعي يرعى حول الحمى ، يوشك أن يرتع فيه ، ألا وإن لكل ملك حمى ، ألا وإن هي الله عارمه ، ألا وإن في الجسد مضغة ، إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله ، ألا وهي القلب ".

وله عندهم ألفاظ ، وهذا الذي ذكرناه لفظ مسلم .

(۱) : • أخرج النزمذي (۲۰۲۰) وقال : حديث حسن صحيح . وأهمه (۱) : • كن الحسن بن علي رضي الله عنهما قال : حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم " دع ما يريبك إلى ما لا يريبك " وهو حديث صحيح

نلان كذا وكذا !؟ .

وعن الأوزاعي قال: كتب عمر بن عبد العزيز أنه لا رأي لأحد في كتاب الله ، وإنما رأي الأئمة فيما لم يَنزِل فيه كتاب ، ولم تمض فيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا رأي لأحد في سنة سنة المسول الله عليه وسلم .

وعن الأعمش قال : كان إبراهيم يقول : يقوم عن يساره ، نحدثته عن سميع الزيات عن ابن عباس أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أقامه عن يمينه فأخذ به .

وعن الشَّعبي ، جاءه رجل يسأله عن شيء ، فقال : كان ابن مُسْعود يقول فيه كذا وكذا ، قال : أخبرني أنت برأيك فقال : ألا نعجبون من هذا أخبرتُه عن ابن مَسْعود ويسألني عن رأيسي ، وديني عندي أثَرُ من ذلك ، والله لأن أتغنى بأغنِية أحبُ إليَّ من أن أخبِرَك برأيي . (أخرَج هذه الآثار كلها الدارمي)(1) .

وأخرج الترمذي عن أبي السّائب قال : كنا عند وكيع، فقال لرجل ممن ينظر في الرأي : أشْعَر رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول أبو حنيفة : هو مُثلّة ! قال الرجل : فإنه قد رُوي عن إبراهيم النجعي أنه قال : الإشعار مُثلّة ، قال : رأيت وكيعاً غضب

⁽١) : أخرج هذه الآثار الدارمي .

غضباً شديداً ، وقال : أقول لك ، قال رسول الله صلى الله علي وسلم وتقول قال إبراهيم! ما أحقك بأن تحبس ثم لا تخرج حتى تنزع عن قولك هذا .

وعن عبد الله بن عباس وعطاء ومجاهد ومالك بن أنس رضي الله تعالى عنهم أنهم كانوا يقولون : مامن أحد إِلاَّ ومأخوذٌ من كلامه ومردود عليه إلاَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم .

وبالجملة فلما مَهدوا الفقه على هذه القواعد ، فلم تكن مَسْأَلَة من المسائل التي تكلّم فيها من قبلهم والني وقعت في زمانهم إلا وحدوا فيها حديثاً مرفوعاً متصلاً أو مرسلاً أو موقوفاً ، صحيحاً أو حسناً أو صالحاً للاعتبار . أو وحدوا أثراً من آثار الشَّيخين أو سائر الخلفاء وقضاة الأمصار وفقهاء البلدان أو استنباطاً من عموم أو إلماء أو اقتضاء ، فيسر الله لهم العمل بالسنة على هذا الوجه ، وكال أعظمهم شأناً وأوسعهم رواية وأعرفهم للحديث مرتبة وأعمقهم أفقها أحمد بن حنبل ثم إسحاق بن راهويه .

وكان ترتيب الفقه على هذا الوجه يتوقف على جمع شيء كثير من الأحاديث والآثار حتى سئل أحمد يكفي الرجل مائة ألف حديث حتى يفتي ؟؟ قال لا ، حتى قيل خمسمائة ألف حديث قال أرجوا . كذا في غاية المنتهى . ومراده الإفتاء على هذا الأصل . ثم أنشأ الله تعالى قرناً آخر فرأوا أصحابهم قد كفوهم مؤونة

جمع الأحاديث وتمهيد الفقه على أصلهم ، فتفرغوا لفنون أخرى ، كنمييز الحديث الصَّحيح المجمّع عليه من كُبراء أهل الحديث كيزيد بن هارون ، ويحيى بن سعيد القطان ، وأحمد ، وإستحاق ، وأضرابهم .

وكجمع أحاديث الفقه التي بَنى عليها فقهاء الأمصار وعلماء البلدان مذاهبهم، وكالحكم على كل حديث بما يستحقه، وكالنتّاذّة والفاذّة من الأحاديث التي لم يرووها، أو طرقها التي لم بخرّج من جهتها الأوائل مما فيه اتصال أو عُلُو سند أو رواية فقيه عن فقيه أو حافظ عن حافظ أو نحو ذلك من المطالب العلمية.

وهؤلاء هم البحاري ومسلم وأبو داود وعبد بن خُميد والدارمي وابن ماجه وأبو يعلى والترمذي والنسائي والدَّارقطني والحاكم والبيهقي والخطيب والديلمي وابن عبد البر وأمثالهم .

وكان أوسعهم علماً عندي وأنفعهم تصنيفاً وأشهرهم ذكراً رحالٌ أربعة متقاربون في العصر .

أُولهم : أبو عبد الله البحاري(١) ، وكنان غَرَضه تحريد

 ⁽۱): هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري ، الجعفي (أبو عبد الله) محدث ، حافظ ، فقيمه ، مؤرخ ، مشارك في علوم ، ولد سنة (۹٤هـ) . ورحل في طلب العلم إلى سائر محدثي الأمصار ، =

الأحاديث الصِّحاح المستفيضة المتصلة من غيرها ، واستنباطَ الفق والسيرةِ والتفسير منها .فصنَّف " جامعه الصحيح" ، ووقى بما شرط.

وبلَغنا أنَّ رجلاً من الصَّالحين رأى رسولَ الله صلى الله عليه وسلم في منامه ، وهو يقول : مالك : اشتغلت بفقه محمد بن إدريس وتركت كتابي ؟ قال : يا رسول الله وما كتابك؟ قال : صحيح البخاري . ولَعَمْري إنَّه نال من الشُّهرة والقبول درجة لا يرام فوقها .

وثانيهم: مسلم النيسابوري(٢) ، توخّي تجريد الصِّحاح المحمع

 وكتب بخراسان والجيال ومدن العراق كلها ، وبالحجاز والشام ومصر . وتوفي سنة (٢٥٦هـ) .

من تصانيفه الكثيرة: " الجامع الصحيح " " التاريخ الكبير" " السنن في الفقه " " الأدب المفرد " " رفع اليدين في الصلاة " . انظر: " تاريخ بغداد " للخطيب (٢/٤-٤٣) " تهذيب الأسماء واللغات " للنووي (١٠/٦-٢٠) " وفيات الأعيان " لابن حلكان (١٢٤-١٠٤) " وفيات الأعيان " لابن حلكان " المعجم المؤلفين" (١٠/٢٠) " رقاط " للذهبي (١٣٠/٢) .

 (۲): هو مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد القشيري ، النيسابوري (أبر الحسين) ، محدث ، حافظ .

عليها بين الحدثين ، المتصلة المرفوعة مما يستنبَطُ منه السنة وأراد نفريها إلى الأذهان ، وتسهيل الاستنباط منها ، فرنب ترتيباً حيداً ، وحَمَع طرق كل حديث في موضع واحد ، ليتضح اختلاف المتون ، ونشعبُ الأسانيد أصْرَحَ ما يكون ، وجمَع بين المختلفات فلم يدع لن له معرفة بلسان العرب عذراً في الإغراض عن السنة إلى غيرها . وثالثهم : أبو داود السّجستاني (١)، وكان هَمُه جَمْعَ الأحاديث

رحل إلى الحجاز والعراق والشام ، وسمع يحيى بن يحيى النيسابوري ، وأحمد بن حنبل وغيرهم ، وقدم بغداد غير مرة ، فروى عنه الترمذي .

ولد سنة (٢٠٦هـ) وفي رواية (٢٠٤هـ) وتوفي سنة(٢٦٦هـ) . من تصانيف. : " الجمامع الصحيح " " الكنى والأسماء " " أوهام المحدثين " " طبقات التابعين " " كتاب التمييز في الحديث " .

انظر: "تاريخ بغداد" للخطيب (١٣/١٠٠٠-١٠٤) " تذكرة الحفاظ " للذهبي (٢/١٥٠٠-١٥١) " تهذيب الأسماء واللغات " للنووي (٨٩/٢-٩٢) " معجم المؤلفين " (٨٩/٣).

(۱): هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي ، السحستاني (أبو داود) محدث ، حافظ ، نقيه ، رحل وطوف وجمع وصنف وحرَّج وسمع الكثير عن مشايخ الشام ومصر والجزيرة والعراق وخراسان

التي استدل بها الفقهاء ودارت فيهم ، وبّني عليها الأحْكام علما، الأمصار ، فصنَف " سنَنه " ، وجمَعَ فيها الصَّحبحَ ، والحسن، واللَّينَ ، والصالحَ للعمل .

قال أبو داود: "وما ذكرتُ في كتابي حديثاً أجْمع الناس على تركه. وما كان منها ضعيفاً أصرِّح بضعفه ، وما كان فيه علة بينتها بوجه يعرفه الخائض في هذا الشأن "(١) وترجَمَ على كل حديث بما قد استَنبَط منه عالم وذهب إليه ذاهب ، ولذلك صَرُّح الغزالي وغيره بأنَّ كتابَهُ كافٍ للمجتهد.

ورابعهم : أبو عيسى الترمذي(٢) ، وكأنَّه استحسن طريقة

ولد سنة (۲۰۲هـ) وتوفي بالبصرة سنة (۲۷۵هـ) وقيل سنة
 (۲۷۲هـ) .

من تصانيفه : "كتاب السنن " " أسئلة لأحمد بن حنبل عن الرواة الثقات والضعفاء " .

انظر: "تاريخ بغداد" للخطيب (٩/٥٥-٥٥) " الكامل له التاريخ " لابن الأثير (١٤٢/٧) " تهذيب النهذيب " لابن ححر (١٦٩/٤) " معجم المؤلفين " (١٦٩/٤) .

- (۱) : أنظر رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص٢٧) وما بعدها . تحقيق الدكتور / محمد الصباغ .
 - (٢) : هو محمد بن عيسي بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي.

النبيعين حيث بينا وما أبهما ؟ وطريقة أبي داود حيث حَمَع كل ما ذهب إليه ذاهب ، فجمع كلتا الطريقتين وزاد عليهما بيان مذاهب الصَّحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ، فجَمَع كتابا جامعاً ، واختصر طرق الحديث اختصاراً لطيفاً ، فذكر واحداً وأوماً إلى ما عداه ، وبيّن أمر كل حديث من أنّه صحيح ، أو حسسن ، أو ضعيف ، أو منكر ، وبيّن وجه الضعف ليكون الطالب على بصيرة من أمره ، فيعرف ما يصلح للاعتبار مما دونه ، وذكر أنه مستفيض من أمره ، فيعرف ما يصلح للاعتبار مما دونه ، وذكر أنه مستفيض

ولد في حدود سنة (٢١٠هـ) وتتلمذ لمحمد بن إسماعيل البخباري ، وشاركه فيما يرويه في عدة من مشايخه ، مثل قتيبة بن سمعيد ، وعلمي ابن حجر وابن بشار وغيرهم .

وارتحل ، وسمع بخراسان والعراق والحرمين وسمع منه شبيخه البخاري ، وتوفي بترمذ سنة (٢٧٩هـ) .

من تصانيفه: " الجامع الصحيح " " الشمائل " " العلل في المحديث " .

انظر: " تذكرة الحفاظ " (١٨٧/٢) " تهذيب التهذيب " لابن حجر (٣٨٧/٩) " شذرات الذهب " لابن العماد (١٧٤/٢-١٧٥) " معجم المؤلفين " (٥٧٤-٥٧٣) .

الضرير ، البوغي ، الترمذي (أبو عيسى) محدث ، حافظ ، مؤرخ ، فقيه .

أو غريب ، وذكر مذاهب الصَّحابةِ وفقهاءِ الأمصار ، وسمّى من يحتاج إلى التكنية ، فلم يدع خفاء لمن هو من رحال العلم ، ولذلك يقال : إنَّه كافٍ للمحتهد مُغُنْ للمقلد .

وكان بإزاء هؤلاء في عصر مالك وسفيان وبعدَهم قوم لا يكرهون المسائل ولا يهابون الفتيا ويقولون : على الفقه بناء الدين فلا بدَّ من إشاعته ، ويهابون رواية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والرفع إليه ، حتى قال الشَّعبي : على من دون النبي صلى الله عليه وسلم أحبُّ إلينا ، فإن كان فيه زيادة أو نقصان كان على من دون النبي صلى الله عليه وسلم أحبُ إلينا ، فإن كان فيه زيادة أو نقصان كان على من دون النبي صلى الله عليه وسلم .

وقالَ إبراهيم : أقول : قال عبد الله .

وقال علقمة أحبُّ إليَّ ، وكان ابن مَسْعود إذا حَدَّث عن رسول ا لله صلى الله عليه وسلم تربّد وجهه ، وقال : هكذا أو نحوَه .

وقال عمر حين بعَث رهطاً من الأمصار إلى الكوفة: إنكم تأتون الكوفة فتأتون قوماً لهم أزيز بالقرآن فيأتونكم فيقولون: قَدِمُ أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قدم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، فيأتونكم فيسألونكم عن الحديث، فأقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقـال ابنُ عـون : كـان الشُّعبي إذا جـاءه شـيء أتَّقـى ، وكان

إبراهيم يقول ويقول . (أُخْرج هذه الآثار الدارمي)(أ) .

فوقع تدوين الحديث والفقه والمسائل من حاجتهم بموقع من رخه آخر ، وذلك أنه لم يكن عندهم من الأحاديث والآثار ما يقدرون به على استنباط الفقه على الأصول التي اختارها أهل الحديث ، ولم تنشرح صدورهم للنظر في أقوال علماء البلدان وجمعها والبحث عنها ، واتهموا أنفسهم في ذلك ، وكانوا اعتقدوا في أنمتهم أنهم في الدرجة العُليا من التحقيق وكانت قلوبهم أميل شيء إلى أصحابهم كما قال علقمة : هل أحد منهم أثبت من عبد الله ؟؟

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : إبراهيم أفقَهُ من سالم ، ولولا نضل الصحبة لقلت : علقمةُ أفقَهُ من ابن عمر .

وكان عندهم من الفطانــة والحَــنس وسُرعةِ انتقــال الذَّهْـن من شيء إلى شيء ما يقدرون به على تخريج جواب المسائل على أقــوال أصحــابهــم وكــل ميســر لما خُلِــق لــه و ﴿ كُلُّلُ حِزْبِم بِمَا لَدَيْهِمْ

لَرْحُونَ ﴿ ﴿ ﴾ [المؤمنون: ٥٣].

فمهّدوا الفقه على قاعدة التخرج ، وذلك أَنْ يَحفظَ كلُّ أحد

⁽١) : أخرج هذه الآثار الدارمي .

كتاب من هو لسانُ أصحابه ، وأعرفُهم بأقوال القوم ، وأصحُهُم نظراً في الترجيح ، فيتأمّل في كل مَسْألة وَجُه الحكم ، فكلّما سُئل عن شيء ، أو احتاج إلى شيء ، رأى [أي نظر في] فيما يحفظه من تصريحات أصحابه ، فإن وجد الجواب فبها ، وإلا نظر إلى عموم كلامهم فأجُراه على هذه الصُّورة ، أو - إلى - إشارةٍ ضمنية لكلام فاستنبط منها .

وربما كان لبعض الكلام إيماء أو اقتضاء يُفهِمُ المقصود . وربما كان للمسئلة المصرَّح بها نظير يُحمَل عليها .

وربما نظروا في علةِ الحكم المصـرَّح به ، بـالتخريج ، أو بالسَّبُر والحَذْف ، فأداروا حُكمه على غير المصرَّح به .

وربما كان له كلامان لو اجتمعا على هيئة القياس الاقتراني أو الشرطي أنتجا جواب المسألة .

وربما كان في كلامهم ما هو معلوم بالمثال والقسمة ، غير معلوم بالحدّ الجامع المانع ، فيرجعون إلى أهـل اللسـان ويتكلفـون تحصيـلُ ذاتياته وترتيب حد حامع مانع له ، وضبط مبهمه وتمييز مشكله .

وربما كان كلامهم محتملاً لوجهين فينظرون في ترجيح أحد المحتملين .

وربما يكون تقريب الدلائل للمُسائل خَفِياً فيبينون ذلك . وربما استدل بعض المخرجين من فعل أئمتهم وسُكوتهم ونحو

فهذا هــو التخريج ويقال له: القول المخرج لفلان كذا . وبقال: على مذهب فلان ، أو على أصلِ فلان أو على قولِ فلان ، جواب المسألة كذا و كذا .

ويقال لِهؤلاء: المحتهدون في المذهب، وعَنَى هذا الاجتهادَ على هذا الأحتهادَ على هذا الأصل - من قال: من حَفِظ " المبسوط " كان بحنهادً ، أي وإن لم يكن له علم بالرواية أصلاً ، ولا بحديث واحد . فوقع التخريج في كل مذهب وكثر .

فأيُّ مذهب كان أصحابُه مشهورين ، وُسَّدَ إليهم القضاء والإفتاء ، واشتهرَتُ تصانيفُهم في الناس . ودرسو درساً ظاهراً النشر في أقطار الأرض ، و لم يَزَل ينتشر كلَّ حين .

وأيُّ مذهب كان أصحابه خاملين ، و لم يُولُوا القضاء والإفتاء ، ولم يُرغب فيهم الناس اندرس بعدَ حين .

واعُلم أنَّ التخريجَ على كلام الفقهاء ، وتتبعَ لفظ الحديث ، لكل منهما أصل أصيل في الدين ، ولم يزل المحققون من العلماء في كل عصر يأخذون بهما ، فمنهم من يُقِلَّ من ذا ويكثر من ذاك ، ومنهم من يُقِلَّ من ذا ويكثر من ذاك ، ومنهم من يكثر من ذا ويقل من ذاك ، فلا ينبغي أن يُهمل أمر واحدٍ منهما بالمرة كما يفعله عامة الفريقين .

وَإِنْهَا الحِقُّ البَّحْتُ أَنْ يُطَابَقَ أَحَدُهُمَا بِالآخِرِ ، وأَنْ يُجَبِّر خَلَلُ

كلِّ بالآخر ، وذلك قولُ الحسن البصري : سُنتكم - وا لله الذي لا إله إلا هو - بينهما ، بين الغالي والجافي .

فمن كان من أهل الحديث ينبغي أن يَعرِضَ ما اختاره وذَهُبَ إليه على رأي الجمتهدين من التابعين ومن بعدهم .

ومن كان من أهل التخريج ينبغي لـه أن يحصَّل من السُّنَن ما يُحترزُ به : من مخالفة التصريح الصَّحيح ، ومن القول برأيه فيما فيه حديث أو أثر بقدر الطاقة .

ولا ينبغي لمُحَدِّثٍ أن يتعمّق في القواعد التي أحكمها أصحابُه، وليست مما نص عليه الشَّارع، فيرد به حديثاً أو قياساً صحيحاً، كرد مافيه أدنى شائبة الارسال والانقطاع كما فعل ابن حزم (١)،

(١): هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خليف بن
 سفيان بن يزيد الفارسي الأندلسي ، القرطبي ، (أبو محمد) فقيه ،
 أصولي ، محدث ، حافظ ، متكلم .

ولد سنة (٣٨٤هـ) وتوفي سنة (٢٥٦هـ) .

من تصانيفه: " المحلى بالآثار " " مداواة النفوس " " الفصل بين أهل الأهواء والنحل " .

انظر: "وفيات الأعيان " (٢٨/١) " تذكرة الحفاظ " (٣١-٤٣١) " تذكرة الحفاظ " (٣١-٣٢١/٣) " معجم المؤلفين " (٣٩٤-٣٩٢) " معجم المؤلفين " (٣٩٤-٣٩٣).

في حديث تحريم المعازف ، لشائبة الانقطاع في رواية البخاري(١) على أنه في نفسه متصل صحيح ، فإن مِثْلُه إِنما يُصار إليه عند التعارض .

وكقولهم: فلان أَخْفظ لحديثِ فلان من غيره، فيرجِّحون حديثه على حديث غيره لذلك، وإِنْ كَانَ فِي الآخرِ أَلفُ وجه من الرُّجحان.

وكان اهتمامُ جمهور الرواة عند الرواية بالمعنى برؤوس المعاني دون الاعتبارات التي يعرفها المتعمقون من أهل العربية ، فاستدلالُهم بنحو الفاء والواو وتقديم كلمة وتأخيرها ونحو ذلك من التعمق ، وكثيراً ما يُعبِّر الراوي الآخرُ عن تلك القصة ، فيأتي مكان ذلك الحرف بحرف آخر .

والحقُّ أنَّ كلَّ ما يأتي به الراوي فظاهرهُ أنه كلامُ النبي صلى

⁽۱) : أخرج البخاري تعليقاً برقم (٥٩٠٠) عن أبي عامر أو أبي مالك الأشعري ، والله ما كذبني سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : " ليكونن من أمني أقوام يستحلون الحرّ والحرير والخمر والمعازف " .

انظر " تغليق التعليق " للحافظ ابن حجر (١٧/٥-٢٢) تحقيق :
 سعيد القزقي - طبع المكتب الإسلامي ودار عمَّار .

ا لله عليه وسلم فإن ظهر حديث آخر أو دليــل آخـر و جــب المصـر إليه .

ولا ينبغي لمُخرِّج أن يُخرِّج قولاً لا يفيده نفسُ كلامٍ أصحابه ،
ولا يَفهمُه منه أهلُ العرفِ والعلماءُ باللغة ، ويكونُ بناءً على تخريج
مناطٍ أو حملٍ نظير المسألة عليها ، مما يَختلف فيه أهل الوجوه ،
وتتعارض الآراء ، ولو أن أصحابه سئلوا عن تلك المسألة ربما لم
يحملوا النظيرَ على النظير لمانع ، وربما ذكروا علةً غيرَ ما خرَّجه هو ،
وإنّما جاز التخريج لأنه في الحقيقة من تقليد المحتهد ، ولا يتم إلاً
فيما يُفهَمُ من كلامه .

ولا ينبغي أَنْ يَرُدَّ حديثاً أَو أَثْراً تَطابَقَ عليه كلامُ القومُ ، لقاعدةٍ استخرجها هـو أَو أَصْحابُه ، كردُّ حديث اللُصَرَّاة (١) ، وكإسْقاط سَهْم ذوي القربي ، فإنَّ رعاية الحديث أوجب من رعاية تلك

(۱) : أخرَج البخساري (۲۱۵۰) ومسلم (۱۵۱۵) و (۱۵۲۶) وأبـو داود (۳٤٤٣) والنسائي (۲۵۳/۷) ومــالك (۲۸۳/۲) وأحمــد (۲۴۲/۲-۲۹۶ - ۲۱۰ -۲۱۰) والبيهقي (۲۱۸/۵) وغيرهم .

عن أبي هريرة قال: قال رُسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:
" لا تصروا الإبل ولا الغنم، فمن فعل ذلك فهو بخير النظريين! الله أمسكها وإن شاء ردّها وصاعاً من تمر " ... وله عندهم ألفاظ

الناعدة المخرَّجة ، وإلى هذا المعنى أشار الشَّافعي حيثُ قال : مهما ذلتُ من قول أو أصَّلْتُ من أصُّل فبلغكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما قلت ، فالقول ما قاله صلى الله عليه وسلم . ومن شواهد ما نحن فيه ما صدَّر به الإمام أبو سليمان الخطابي(١) كتابه " معالم السنن " حيثُ قال(١) : ((رأيتُ أهلَ العلم في زماننا قد حَصَلُوا حِزْبين ، وانقسموا إلى فِرقتين :

 ⁽۱) : هو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب الخطابي ، البستي (أبو سليمان) محدث ، فقيه ، أديب ، لغوي ، شاعر .

ولد بمدينة بست من بلاد كابل عاصمة المملكة الأفغانية سنة (٣١٩هـ) .

وسمع الحديث بمكة وبالبصرة وببغداد .

وتوفي في بست سنة (٣٨٨هــ) .

من تصانيفه : " غريب الحديث " " أعلام السنن في شرح صحيح البخاري " " معالم السنن في شرح سنن أبي داود " " كتــاب العزلـة " وغيرها .

انظر: "وفيات الأعيان" (٢٠٨/١-٢٠٩) " البداية والنهاية " لابن كثير (٢٣٦/١١) " شذرات الذهب " لابن العماد (١٢٧/٣-١٢٧) " معجم المؤلفين " (١/٨٧١-٢٥٦) .

⁽٢) : في معالم السنن (١/٥-١٠) بهامش مختصر أبي داود .

أصْحابِ حديثٍ وأثر . وأهل فقهٍ ونظر .

وكل واحدة منهما لا تتميز عن أختها في الحاجة ، ولا تسنغني عنها في دَرُك ما تَنْحُوه من البُغيّة والإرادة ، لأنَّ الحديث بمنزلة الأساس الذي هو الأصل ، والفقة بمنزلة البناء الذي هو له كالفَرْع ، وكل بناء لم يوضع على قاعدةٍ وأساسٍ فهو مُنْهَار ، وكل أساسٍ خلا عن بناء وعِمارةٍ فهو قَفْر وحَرَاب .

ووجدت هذين لفريقين على ما بينهم من التداني في المحلّين، والتقارُب في المنزلتين وعموم الحاجة من بعضهم إلى بعض، وشمول الفاقة اللازمة لكل منهم إلى صاحبه: إخواناً متهاجرين، وعلى سبيل الحق بلزوم التناصر والتعاون غير متظاهرين.

فأما هذه الطبقة الذين هم أهلُ الحديث والأثر ، فإنَّ الأكثرين إنما وَكُدُهم : الرواياتُ وحَمَّعُ الطرق وطلَبُ الغريبِ والشاذِّ من الحديث الذي أكثرُه موضوع أو مقلوب ، لا يُراعون المُتُون ، ولا يتفهمون المعاني ، ولا يَستنبطون سِرَّها ، ولا يَستخرجون رِكازَها وفقهِهَا ، وربما عابوا الفقهاء ، وتناولوهم بالطعن ، وادَّعوا عليهم مخالفة السَّنَن ، ولا يَعلمون أنهم عن مبلغ ما أُوتُوه من العلم قاصرون ، وبسُوء القول فيهم آثمون .

وأما الطبقة الأحرى وهم أهمل الفقه والنظر ، فإنَّ أكثرهم لا

بُورِّ من الحديث إلا على أقله ، ولا يكادون يميزون صحيحه من سقيمه ، ولا يَعبؤون بما بَلغهم منه من سقيمه ، ولا يَعبؤون بما بَلغهم منه أن يَحتجُوا به على خصومهم ، إذا وافق مذاهبهم التي ينتحلونها ، ووافق آراءهم التي يعتقدونها ، وقد اصطلحوا على مُواضَعَة بينهم أن قبول الخبر الضعيف والحديث المنقطع ، إذا كان ذلك قد اشتهر عندهم ، وتعاورتُهُ الألسنُ فيما بينهم ، من غير تَبت فيه أو يقين علم به ، فكان ذلك ضِلَةً من الرَّأي وغَبْناً فيه .

وهؤلاء ، وفقنا الله وإياهم ، لو حُكي لهم عن واحدٍ من رؤساء مذاهبهم ، وزعماء نِحَلِهم قولٌ يقولُهُ باجتهادٍ من قِبَل نفسه طلبوا نبه الثقة واستبرؤا له العُهدة .

فنجد أصحاب مالك لا يعتمدون من مذهبه إلا ما كان من رواية ابن القاسم وأشهب وضر بائهما ، من تلاد أصحابه ، فإذا حاءت رواية عبد الله بن عبد الحكم وأضرابه ، لم تَكُن عندهم طائلاً.

وتُرى أَصْحابَ أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، لا يقبلون من الرواية عنه ، إلا ما حكاه أبو يوسف ومحمد بن الحسن والعِلْيَـةُ من أصحابه والأجلّة من تلامذت ، فإن حاءهم عن الحسن بن زياد اللؤلؤي وذُويِه رواية قول بخلافه ، لم يَقبلوه و لم يَعتمدوه .

وكذلك تجدُ أُصحابُ الشَّافعي إنما يعولون في مذهبه على رواية

ا الْمُزَنِي والرَّبيع بن سليمان الْمُرَادي ، فإذا جماءت روايـة حَرِّمُلـة الْمُرَادي ، فإذا جماءت روايـة حَرِّمُلـة الله والجيْزِي وأمثالِهما ، لم يلتفتوا إليها ، و لم يَعتدُّوا بها في أقاويله .

وعلى هذا عادَةُ كلِّ فِرقة من العلماء في أحْكام مذاهب أثمتهم وأساتذتِهم .

فإذا كان هذا دأبهم ، وكانوا لا يَقْنَعُون في أمر هذه الفروع ورواياتها عن هؤلاء الشيوخ إلا بالوئيقة والثبّت ، فكيف يجوز لهم أن يتساهلوا في الأمر الأهم والخطب الأعظم ، وأن يتواكلوا الرواية والنقل عن إمام الأئمة ورسول رّب العزة ، الواجب حُكمُه ، اللازمة طاعته ، الذي يجب علينا التسليمُ لحكمه ، والانقيادُ لأمره ، من حيثُ لا نجد في أنفسنا حَرَجاً مما قضاه ، ولا في صدورنا غلأ من شيء أبرمه وأمضاه .

أرأيتم إذا كان الرجلُ يَتساهل في أمر نفسه ، ويُسامِحُ غُرَماءه في حقه ، فيأخذ منهم الزَّيف ، ويُغضِي لهم عن العَيْب ، هـل يجوزُ له أَنْ يفعلَ ذلك في حقّ غيرِه إذا كان نائباً عنه ؟ كوليِّ الضعيف ، ووصييِّ الينيم ، ووكيل الغائب ، وهل يكون ذلك منه إذا فعله إلا خيانة للعهد ، وإخفاراً للذمة ؟ فهـذا هـو ذاك ، إما عِيَانُ حِسَ ، وإما عِيَانُ مِثْل.

ولكنَّ أقواماً عساهم استوعــروا طـريقَ الــحق واستطالوا اللَّة في دَرْكِ الخَطِّ ، وأحبُّوا عُجَالةَ النَيْل ، فاختَصُروا طـريقَ العلم،

واتنصروا على نُتف وحُروف منتزعة من معاني أصول الفقه ، منموها عِللا ، وجعلوها شعاراً لأنفسهم في الترسم برسم العلم ، واتخدوها جُنّة عند لقاء خصومهم ، ونصبوها دريئة للخوض والجدال ، يتناظرون بها ، ويتلاطمون عليها ، وعند التصادر عنها فد حُكِمَ لِلغالبِ بالحِذْق والتبريز ، فهو الفقية المذكور في عصره ، والرئيس المعظم في بلده ومصره .

هذا ، وقد دَسَّ لهم الشَّيطانُ حِيلةً لطيفةً ، وبلَغَ منهم مَكِيدةً بليغة ، فقال لهم : هذا الذي في أيديكم عِلم قصير ، وبضاعة مُزجاة ، لا تفي بمبلغ الحاجة والكفاية ، فاستعينوا عليه بالكلام ، وصِلُوه بمُقَطَّعاتٍ منه ، واستظهروا بأصول المتكلمين ، يتسع لكم مذهبُ الحوض و بحالُ النظر ، فصدَّق عليهم إبليس طَنه ، وأطاعه كثيرٌ منهم ، واتبعوه إلا فريقاً من المؤمنين ، فيا للرحال والعقول أين كثيرٌ منهم ، واتبعه الشَّيطان عن حَظَهم ، وموضع رُشْدِهم ؟ والله المستعان)) . انتهى كلام الخطابي .

[ال] باب [الرابع]

حكاية حال الناس قبل المائة الرابعة وبيان سبب الاختلاف بين الأوائل والأواخر في الانتساب إلى مذهب من المذاهب وعدمه وبيان سبب الاختلاف بين العلماء في كونهم من أهل الاجتهاد المطلق أو أهل الاجتهاد في المذهب والفرق بين هاتين المنزلتين

قال أبو طالب المكي(١) في "قوت القلوب " : " إِنَّ الكتبَ

 ⁽۱): هو محمد بن علي بن عطية الحارثي ، المكـي (أبـو طـالب) صـوفي ،
 متكلم ، واعظ ، من أهل الجبل ، نشأ عكة ، ودخــل البصـرة ، وقـدم
 بغداد ، وتوفي بها سنة (٣٨٦هـ) .

من تصانيفه : " قوت القلـوب في معاملـة المحبـوب ووصـف طريـق المريد إلى مقام التوحيد " في التصوف .

انظر: " تاريخ بغداد " (٨٩/٣) " الأنساب للسمعاني " =

والمجموعات مُحْدَثة ، والقول بمقالات الناس ، والفُتيَّا بمذهب الواحد من الناس ، واتخاذ قولِهِ والحكاية له في كل شيء ، والتَّفَقُهُ على مذهبه ، لم يكن الناس قديماً على ذلك في القرنين الأول والثاني " انتهى .

أقولُ: وبعد القرنين حدَث فيهم شيء من التخريج ، غير أنّ أهْلَ المئة الرابعة لم يكونوا بحتمعين على التقليد الخالص على مذهب واحدٍ والتفقه له والحكاية لقوله ، كما يظهر من التبع ، بل كان الناسُ على درجتين : العلماء والعامة ، وكان من خبر العامة أنّهم كانوا في المسائل الإجماعية الي لا اختلاف فيها بين المسلمين أو بين جُمهورِ المحتهدين لا يُقلّدون (١) إلا صاحب الشّرع ، وكانوا بين جُمهورِ المحتهدين لا يُقلّدون (١) إلا صاحب الشّرع ، وكانوا

= (۱/۱۱) " لسان الميزان " لابن حجر (۳۰۱/۵-۳۰۳) " شــــــــــرات السندهب " لابـــن العمــــــاد (۱۲۰/۳-۱۲۱) " معجــــم المؤلفـــين " (۱۲۰/۳) .

(١) : الأصح أن يقول : (لايتبعون) بدل (لا يقلدون) .

لأن التقليد في اصطلاح الأصوليين : (هو أخذ قول الغير من غير معرفة دليله) .

[انظر " إرشاد الفحول " (ص٢٦٥) و " نزهة الخاطر العاطر " (٤٥٠-٤٤٩/٢)] .

قال ابن عبد البر في كتابه"جامع بيان العلم وفضله"(١١٧/٢) : ٣

بتعلّمون صفة الوضوء والغُسُل وأحْكام الصّلاة والزَّكاة ونحوّ ذلك من آبائهم أو علماء بلدانهم ، فيمشون على ذلك .

وإذا وقعت لهم واقعة نادرة استفتوا فيها أيَّ مفتٍ وجدوا من غير تعيين مذهب .

قال ابنُ الهمام في آخر التحرير: "كانوا يستفتون مرةً واحـــــاً، ومرةً غيره، غيرَ ملتزمين مفتياً واحداً " انتهى .

وأما الخاصة (العلماء)

فكانوا على مرتبتين :

المنهم من أمعن في تتبع الكتاب والسنة والآثار حتى حصل له بالقوة القريبة من الفعل ملكة أن يتصف بفُتيًا في الناس ، يجيبهم في الموقائع غالبًا ، بحيث يكون جوابه أكثر مما يتوقف فيه ، ويُخَصُّ في الوقائع غالبًا ، بحيث يكون جوابه أكثر مما يتوقف فيه ، ويُخَصُّ

والاتباع: ما ثبت عليه حجة .

وقال في موضوع آخر من كتابه: كل من اتبعت قوله من غير أن يجب عليك قوله لدليل يوجب ذلك فأنت مقلده، والتقليد في دين الله غير صحيح، وكل من أوجب عليك الدليل اتباع قوله فأنت متبعه، والاتباع في الدين مسوغ والتقليد ممنوع " اه.

[&]quot; ... قال أبو عبد الله بن خويز منداد البصري المالكي : التقليد : معناه في الشرع الرحوع إلى قول لا حجة لقائله عليه وذلك ممنوع منه في الشريعة .

باسم الجحتهد. وهذا الاستعداد يَحصُل تــازةً باستغراغ الجهد في جَمْع الروايات .

فإنه ورد كثير من الأحكام في ألأحاديث ، وكثير منها في آثار الصَّحابة والتابعين وتَبُع التابعين ، مع مالا ينفك عنه العاقلُ العارفُ باللغة من معرفة مواقع الكلام ، وصاحبُ العلم بالآثار من معرفة طرق الجُمْع بين المختلفات وترتيب الدَّلائل ونحو ذلك ، كحال الإمامين القدوتين أحمد بن محمد بن حنبل وإسْحق بن راهوية .

وتارة بإحكام طرق التخريج وضبط الأصول المروية في كل باب باب عن مشايخ الفقه من الضوابط والقواعد مع جملة صالحة من السنن والآثار كحال الإمامين القدوتين أبي يوسف ومحمد بن الحسن.

٣- ومنهم من حصل له من معرفة القرآن والسُّنَن ما يَتمكن به من معرفة رؤوس الفقه وأمهات مسائله بأدلتها التفصيلية ، وحَصَل له غالبُ الرأي ببعض المسائل الأخرى من أدلتها ، وتوقّف في بعضها ، واحتاج في ذلك إلى مشاورة العلماء ، لأنّه لم تتكامل له الأدوات كما تتكامل للمحتهد المطلق ، فهو مجتهد في البعض ، غير الأدوات كما تتكامل للمحتهد المطلق ، فهو مجتهد في البعض ، غير مجتهد في البعض ، غير مجتهد في البعض ، وقد تواتر عن الصَّحابة والتابعين أنهم كانوا إذا بلغهم الحديث يعملون به من غير أنْ يلاحظوا شرطاً .

وبعد المئتين ظهر فيهم التمذهب للمُجْتهدين بأعيانهم ، وقُلُّ من

كان لا يَعتمد على مذهبِ مجتهد بعينه (١) ، وكان هذا هـ و الواجبَ في ذلك الزمـان ، وسـبَبُ ذلـك أنَّ المشتغلَ بالفقـ ، لا يخلـ وعـن حالتين .

إحداهما : أنْ يكونَ أكبرُ همه معرفة المسائل التي قد أجاب نبها المحتهدون من قُبْل ، من أدلتها التفصيلية ، ونَقْدَها وتنقيحَ أخذِها وترجيحَ بعضِها على بعض .

وهذا أمر حليل لا يتم له إلا بإمام يتأسى به قد كُفِيَ معرفة فَرْش السائل ، وإيرد الدلائل في كلِّ بابٍ باب ، فيستعين به في ذلك ، ثم يستقلُّ بالنقد والترجيح ، ولولا هذا الإمام صَعُبَ عليه . ولا معنى لارتكاب أمر صَعْب مع إمكان الأمر السهل .

ولا بدُّ لهذا المقتدِي أن يَستحسنَ شيئاً مما سَبَق إليه إمامُه ،

[انظر كتاب " السرد علمي من أخلد إلى الأرض .. " (ص١٣٣-١٤٧)] .

⁽۱): "إن التقليد لم يحدث إلا بعد انقراض خير القرون ثم الذين يلونهم، وأن حدوث التمذهب بمذاهب الأئمة الأربعة إنما كان بعد انقراض الأثمة الأربعة ، وأنهم كانوا على نمط من تقدمهم من السلف في هجر التقليد وعدم الاعتداد به وأن هذه المذاهب إنما أحدثها عوام المقلدة لأنفسهم من دون أن يأذن بها إمام من الأئمة المجتهدين ".

ويُستدرك عليه شيئاً .

فإنْ كانَ استدراكُه أقلَّ من موافقته ، عُدَّ من أَصْحاب الوجوه في المُذهب ، وإن كان أكثر لم يُعَدَّ تفردُه وجهاً في المذهب ، وكان مع ذلك منتسباً إلى صاحب المذهب في الجملة ، ممتازاً عمن يتأسَّى بإمام آخر في كثير من أصول مذهبه وفروعه .

ويوجد لمثل هذا بعض مجتهدات لم يسبق بالجواب فيها ، إذ الوقائع متتالية والباب مفتوح ، فيأخذها من الكتاب والسنة وآثار السَّلف ، من غير اعتماد على إمامه ، ولكنها قليلة بالنسبة إلى ماسبق بالجواب فيه ، وهذا هو المجتهد المُطْلَق المنتسب.

وثنانيهما: أنْ يكونَ أكبرُ همه معرفة المسائل التي يستفته - فيها - المستفتون مما لم يتكلم فيه المتقدمون، وحاجتُهُ إلى إمام يأتسي به في الأصول الممهدة في كل باب أشدُ من حاجة الأول، لأنَّ مسائلَ الفقه متعانقة متشابكة، فروعها تتعلق بأمهاتها، فلو ابتدأ هذا بنقد مذاهبهم وتنقيح أقوالهم لكان ملتزماً لما لا يطيقه، ولا يتفرغ منه طُولَ عمره فلا سبيل له إلى باب إلا أنْ يُجْمِلَ النظمُ فيما سُبقَ فيه، ويتفرغ للتفاريع.

وقد يوجد لمثل هـذا استدراكات على إمامه بالكتاب والسنة وآثار السَّلف والقياس ، لكنها قليلة بالنسبة إلى موافقاته ، وهذا هـو المحتهد في المذهب .

وآما الحالة الثالثة: وهي أن يستفرغ جهده أولاً في معرفة أولية ما سبق إليه ، ثمّ يستفرغ جهده ثانياً في التفريع على ما اختاره واستحسنه ، فهي حالة بعيدة غير واقعة لبعد العهد عن زمان الوحي ، واحتياج كل عالم في كثير مما لا بد له في علمه إلى ما نفى من روايات الأحاديث على تشعب متونها وطرقها ، ومعرفة مانب الرحال ، ومراتب صحة الحديث وضعفه ، وجمع ما اختلف نوالأحاديث والتنبه لما يأخذ الفقيه منها ، ومن معرفة غرب اللغة وأصول الفقه ، ومن رواية المسائل التي سبق التكلم فيها نوحيه ناكره في تمييز تلك الروايات وعرضها على الأدلة ، فإذا أنفذ عُمرَه في ذلك كيف يوفي حق التفاريع بعد ذلك ، والنفس الإنسانية وإن

وإنما كان هذا ميسر للطراز الأول من المحتهدين ، حين كان العهد قريباً ، والعلوم غيرُ متشعبة ، على أنه لم يتيسر ذلك أيضاً إلا لنفوس قليلة ، وهم ، مع ذلك ، كانوا مقيدين عليهم ، ولكن لكثرة تصرفاتهم في العلم صاروا

كانت زكية لها حَدُّ معلوم تعجز عما وراءه ؟ .

ستقلين . وبالجملة فالتمذهب للمجتهدين سِـرٌ ألهمـهُ الله تعـالي العلمـاءُ ،

وبالجملة فالتمدهب للمجتهدين شير الفقه الله على المستوم و المعلم عليه من حيث يشعرون أو

لا يشعرون^(١) .

ومن شواهد ما ذكرناه كلامُ الفقيه ابنِ زياد الشّافعي اليمني الي فتاواه ، حيثُ سُئل عن مَسْأَلتين ، أجاب فيهما البُلْقِيني بخلاف مذهب الشافعي ، فقال في الجواب : إنك لا تعرف توجيه كلام البُلْقيني ما لم تَعرف درجته في العلم ، فإنه إمام مجتهد مطلق منتسب غيرُ مستقل من أهل التخريج والترجيح ، وأعني بالمنتسب من له اختيار وترجيح يخالف الراجح في مذهب الإمام الذي ينتسب إليه .

وهذا حالُ كثير من جهابذة أكابر أصحاب الشافعي من المتقدمين والمتأخرين ، وسيأتي ذكرهم وترتيب درجاتهم ، ومحن نظم البُلْقِينَ في سلك المحتهدين المطلقين المنتسبين تلميذُه الوليُّ أبو زُرْعَة فقال : قلت مرة لشيخنا الإمام البُلْقِيني : ما تقصيرُ الشيخ تقي

(١) : هذا رأي للمؤلف فيه نظر . (من حاشية المطبوع) .

(۲) : هو عبد السلام بن عبد الرحمين بين عبد الكريم بين زياد اليمني،
 الشافعي . (عز الدين ، أبو نصر) فاضل .

له " المطالع الشمسية في الأجوبة السنية " " تشنيف الأسماع بمكم الحركة في الذكر والسماع " شرح على مولد حسين بن الأهدل " . توفي سنة (٩٥٧هـ) .

انظر : " شذرات الذهب " (٣٧٨/٨ -٣٧٩) " هدية العارفين " للبغدادي (١/١/٥) " معجم المؤلفين " (١٤٧/٢) .

الدين السُّبْكي عن الاجتهاد وقد استكمل إليه ؟ وكيف يقلد ؟ قال ولم أذكره هو ! أي شيخه البُلقينيَّ ، استحياءً منه ، لما أردت أن أرتب على ذلك فسكت .

فقلت: فما عندي أنَّ الامتناع من ذلك إلاَّ للوظائف التي قُدُّرت للفقهاء على المذاهب الأربعة ، وأن من خرج عن ذلك واجتهد لم ينله شيء من ذلك ، وحُرِمَ ولاية القضاء ، وامتنع الناس من استفتائه ونُسب إليه البدعة (١)

فتبسم ووافقني على ذلك (انتهى) .

قُلْتُ : أما أنا فلا أعتقد أنَّ المانعَ لهم من الاجْتهاد ما أشار إليه ، حاشا منصبهم العليَّ على ذلك ، وأنْ يَتركوا الاجْتهاد مع قدرتهم عليه لغرض القضاء أو الأسباب .

هذا ما لايجوز لأحد أنْ يعتقدُهُ فيهم ، وقد تقدَّم أَنَّ الراجحَ عند الجمهور وجوبُ الاجْتهاد في مثل ذلك ، كيف ساغ للوَلِيّ نسبتُهم إلى ذلك ؟ ونسبةُ البُلقيني إلى موافقته على ذلك ؟ .

وقـد قـال الجـلال السيوطي في " شرح التنبيه في باب الظلاق "

 ⁽۱): انظر ما كتبه الشيخ: محمد على السايس في كتابه "تاريخ الفقه الإسلامي" (ص١٢٠-١٢١) تحست عنوان "أسباب التقليد وانتشاره".

ما لفظه: "وما وقع للأئمة من الاختلاف من تغير الاجتهاد، فيصححون في كل موضع ما أدَّى إليه اجتهادُهم في ذلك الوقت، وقد كان المصنف، يعني صاحب التنبيه، من الاجتهاد بالمحل الذي لا يُنكر، وصَرَّح غير واحد من الأئمة بأنه وابن الصباغ وإمام الحرمين والغزاليَّ بلَنُوا رتبة الاجتهاد المطلق.

وما وقع في فتاوى ابن الصَّلاح^(۱) من أنهم بلغوا رتبة الاجتهاد في المذهب دون المطلق فمُرادُه أنهُم كانت لهم درجة الاجتهاد المنتسب دون المستقل، وأن المُطْلَق، كما قرره هو في كتاب " آداب الفتيا" والنووي^(۱) في شرح المهذب نوعان:

(۱): هو عثمان بن عبد الرحمن بسن عثمان بسن موسى الكردي، الشهرزوري، الموصلي، الشرخاني الشافعي، المعروف بابن الصلاح (تقي الدين، أبو عمرو). محدث، مفسر، فقيه، أصولي، نحوي، عارف بالرحال، مشارك في علوم عديدة.

ولد سنة (٧٧هـ) وتوفي سنة (٦٤٣هـ) .

من تصانيفه: " شرح مشكل الوسيط للغزالي في فروع الفقه الشافعي " " الفتاوى " " علوم الحديث " .

انظر : " وفيات الأَعيان " (٣٩٣-٣٩٤) " تذكرة الحفاظ " (٢١٤-٣٦١/٤) " معجم المؤَلفين " (٣٦١/٢-٣٦٢) .

(٢) : هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة 🛥

مستقل ، وقد فقد من رأس الأربعمائة فلم يمكن وجوده .
ومنتسب ، وهو باق إلى أنْ تأتي أشراط السَّاعة الكبرى ولا بوز انقطاعه شرعاً لأنه فرضُ كفاية ، ومتى قصر أهل عصر حتى نركوه أهوا كلُهم وعصوا بأسرهم كما صرَّح به الأصحاب ، بهم : الماوردي ، والرُّوْياني في البحر ، والبَغَوي في التهذيب وغيرهم .

ولا يتأدى هذا الفرض بالاجتهاد المقيد كما صَرَّح به ابن الصلاح والنووي في " شرح المهذب " والمسألة مبسوطة في كتابنا السمى به " بالرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أنَّ الاحْتهادَ في كلَّ عصر فرض " .

ولا يُخرج هؤلاء عن الاجتهاد المطلَق المنتسب من كونهم

ابن حزام النووي ، الدمشقي ، الشافعي (محي الدين ، أبـو زكريـا) فقيه مجتهد .

ولد سنة (٦٣١هـ) وتوفي سنة (٦٧٧هـ) .

من تصابيفه " شرح مسلم " " رياض الصالحين " " روضة طالبين " .

انظر: " تذكرة الحفاظ " (٢٥٠/٤) " شذرات الذهب " (٥/٤٥٣-٣٥٦) " معجم المؤلفين " (٩٨/٤) .

شافعية كما صَرَّح به النووي وابن الصلاح في الطبقات وتبعه ابنُ السبكي .

ولهذا صنّفوا في المذهب كتباً ، وأفتوا وتداولوا ووُلُوا وظائف الشافعية ، كما ولي المُصنّف وابن الصباغ تدريس النظامية ببغداد ، وولي إمام الحرمين والغزالي تدريس النظامية بنيسابور ، وولي ابن عبد السلام الجابية والظاهرية بالقاهرة ، وولي ابن دقيق العيد الصلاحية المجاورة لمشهد إمامنا الشافعي رضي الله عنه والفاضلية والكاملية وغير ذلك .

أما من بلغ رتبة الاجْتهاد المستقل فإنه يَخرج بذلك عن كونه شافعياً ، ولا تُنقل أقواله في كتب المذهب ، ولا أعلم أحداً بلغ هذه الرتبة من الأصْحاب إلا أبا جعفر بن جرير الطبري فإنه كان شافعاً ثم استقل بمذهب .

ولهــذا قــال الـرافعــي وغــيره : ولا يُعَــد تفــرده وجهــاً في المـذهـب (انتهى) .

وهي عندي أحْسن مما سلك الولي أبو زُرعة رضي الله عنه ، إلا أنَّ كلامَه يقتضي أن ابنَ جرير لا يعدُّ شافعياً ، وهو مردود فقد قال الرافعي في أول كتاب الزكاة من الشَّرح : تَفَرُدُ ابنِ جرير لا يعد وجهاً في مذهبنا وإن كان معدوداً في طبقات أصْحاب الشَّافعي .

قـال النـووي في التهـذيب : ذكره أبو عاصم العَبّادي في الفقهاء

الشافعية ، فقال : " هو من أفراد علمائنا ، وأخذ فقه الشافعي على على الربيع المرادي والحَسَن الزعفراني " (انتهى) .

ومعنى انتسابه إلى الشافعي أنه جرى على طريقته في الاجتهاد واستقراء الأدلة وترتيب بعضها على بعض ووافق اجتهاده ، وإذا خالف أحياناً لم يبال بالمخالفة ولم يخرج عن طريقه إلا في مسائل وذلك لا يقدح في دخوله في مذهب الشافعي .

ومن هذا القبيل محمد بن إسماعيل البخاري ، فإنه معدود في طبقات الشافعية ، وممن ذكره في طبقات الشّافعية الشيخ تاج الديس السبكي ، وقال : إنه تفقه بالحُميدي ، والحميدي تفقه بالشافعي ، واستدل شيخنا العلامة على ادخال البخاري في الشافعية بذكره في طبقاتهم ، وكلام النووي الذي ذكرناه شاهد له .

وذكر الشيخ تاج الدين السبكي في طبقاته ما لفظه: كل تخريج أطلقه المحرِّج إطلاقاً فظهر أن ذلك المخرج إن كان ممن يغلب عليه المذهب والتقليد كالشَّيخ أبي حامد والقفال عُدَّ من المذهب، وإن كان ممن يكثر خروجه كالمحمّدين الأربعة ، يعني محمـد بن جرير ، ومحمد بن حزيمة ، ومحمد بن نصر المروزي ، ومحمد بن المنذر ، فـلا معد

أما المزني ، وبعده ابنُ شريح فبين الدرجتين لم يخرجوا خروج المحمدين و لم يتقيدوا بقيد العراقيين والخراسانيين (انتهى) .

وممن ذكره السُّبكي في طبقاته الشَّيخ أبا الحسنِ الأشعريُّ إِمامَ أهْل السنة والجماعة ، وقال : " إِنَّه معدود من الشافعية ، فإِنَّه تفقه بالشَّيخ أبي إسحاق المروزي " (انتهى قولُ ابن زياد) .

ومن شواهد ما ذكره أيضاً ما في كتاب " الأنوار " حيثُ قال : والمنتسبون إلى مذهب الشافعي وأبي حنيفة ومالك وأحمد أَصْناف : (أحدها) : العوام ، وتقليدهم للشَّافعي منفرع على تقليد المنتسب .

(الشانسي) : البالغون إلى رتبة الاجْتهاد ، والمجتهدُ لا يقلمه مجتهداً ، وإنما ينسبون إليه لجريهم علمي طريقه في الاجْتهاد واستعمال الأدلة وترتيب بعضها على بعض .

(الثالث): المتوسطون، وهم الذين لم يَبلغوا درجة الاجْتهاد، لكنَّهم وقفوا على أصول الإمام، وحكوا من قياس ما لم يجدوه منصوصاً على مانص عليه، وهؤلاء مقلدون له، وكذا مبن يأخذه بقولهم من العوام.

والمشهور أنهم لا يقلـدون في أنفسـهم لأنهـم مقلـدون (انتهـي كلام الأنوار) .

فإن قلت كيف يكون شيءٌ واحد غيرٌ واحب في زمان واجباً في زمان واجباً في زمان آخر مع أنَّ الشرعُ واحد ؟ فليس قولك لم يكن الاقتماء بالمجتهدِ المستقل واجباً ثمَّ صار واجباً إلاَّ قولاً متناقضاً متنافياً .

قُلْتُ : الواجب الأصلي هـ أن يكون في الأمة من يعــرف الأحْكام الفرعية من أدلتها التفصيلية ، أجمع على ذلك أهل الحق ، ومقدمةُ الواجب والجبة ، فإذا كان للواجب طرق متعددة ، وجَبَ تحصيلُ طريق من تلك الطرق ، من غير تعيين ، وإذا تعين لـــه طريقٌ واحد وجب ذلك الطريق بخصوصه ، كما إذا كان الرجل في مخمصة شديدة يَخاف منها الهلاك ، وكان لدفع مخمصته طرق من شراء الطعام ، والتقاطِ الفواكه من الصَّحْراء ، واصطياد مــا يتقــوت به ، وجب تحصيل شيء من هذه الطرق ، لا على التعين ، فإذا وقع في مكان ليس هناك صيد ، ولا فواكه ، وجب عليه بذلُ المال في شراء الطعام ، وكذلك كان للسلف طرق في تحصيل هذا الواجب ، وكان الواجبُ تحصيلَ طريق من تلك الطبرق لا على التعين ، ثمَّ انسدَّت تلك الطرق إلا طريقاً واحداً ، فوجب ذلك الطريق بخصوصه ، وكان السلف لا يكتبون الحديث ، ثم صار يومَنا هـذا كتابةُ الحديث واجبةً ، لأن رواية الحديث لا سبيل لها اليوم إلاّ بمعرفة هذه الكتب .

وكان السَّلف لا يشتغلون بالنحو واللغة وكان لسانهم عربياً لا يحتاجون إلى هذه الفنون ، ثمَّ صار يومنا هذا معرفة اللغة العربية واحبة ، لبعد العهد عن العرب الأوّل ، وشواهِدُ ما نحسن فيه كشيرة جداً .

وعلى هدا ينبغي أنَّ القياسَ وجوب التقليد لإمام بعينـه (١) ، فإنه قد يكون واجباً وقد لا يكون واجباً .

فإذا كان إنسان جاهل في بلاد الهند أو في بلاد ما وراء النهر، وليس هناك عالم شافعي ولا مالكي، ولا حنبلي، ولا كتاب من كتب هذه المذاهب، وجب عليه أن يقلد لمذهب أبي حنيفة، ويحرم عليه أن يخرج من مذهبه، لأنّه حيننذ يخلع ربقة الشريعة ويمرم عليه أنْ يخرج من مذهبه، لأنّه حيننذ يخلع ربقة الشريعة ويبقى سُدَى مُهمَلاً، بخلاف ما إذا كان في الحرمين، فإنه متيسر له هناك معرفة جميع المذاهب، ولا يكفيه أن يأخذ بالظن من غير ثقة، ولا أن يأخذ من كتاب غير ولا أن يأخذ من كتاب غير مشهور، كما ذُكور كل ذلك في " النهر الفائق شرح كنز الدقائق ".

واعلم أنَّ الجحتهدَ المطلق من جمع خمسة من العلوم .

قال النووي في " المنهاج "(٢) ، وشرطُ القاضي : " مسلم ، مكلّف ، حُرّ ، عَدْل ، سَمِيع ، بصيرٌ ، ناطق ، كاف ، بحتهد ، وهو أنْ يعرف من القرآن والسنة ما يتعلق بالأحْكام وحاصة وعامّه ومُحْمَله ومبيّنه وناسِخه ومنسوخِه ومتواتر السنة وغيره ، والمتصل

والمرسَلِ وَحُمَالِ الرواة قوة وضعفاً ، ولسانِ العرب لغة ونحواً ، وأقوال العلماء من الصَّحابة فمن بعدهم اجتماعاً واختلافاً ، والقياسِ بأنواعه " .

ثمَّ اعْلَم أَنَّ هذا المجتهد قد يكون مستقلاً ، وقد يكون منتسباً إلى المستقل ، والمستقل من امتاز عن سائر المجتهدين بشلاث خصال ، كما ترى ذلك في الشَّافعي ظاهراً .

(أحدها) : أنْ يتصرف في الأصول والقواعد التي يُستنبط منها الفقه ، كما ذكر ذلك في أوائل الأم ، حيثُ عَدَّ صنيع الأوائل في استنباطهم واستدرك عليهم .

وكما أخبرنا شيخنا أبو طاهر محمد بن إبراهيم المدني عن مشابخه المكيين: الشيخ حسن بن على العجمي ، والشيخ أحمد النخلي ، عن الشيخ محمد بن العلاء الباهلي عن إبراهيم بن إبراهيم اللّقاني وعبد الرؤوف الطّبلاوي عن الجلال أبي فضل السيوطي عن أبي الفضل المر جاني ، إجازة عن أبي الفرج الغَرِّي عن يونس بن إبراهيم الدبوسي عن أبي الحسن بن البقر ، عن الفضل بن سهل الإسفرائيني ، عن الحافظ الحجة أبي بكر أحمد بن على الخطيب الخبرنا أبو نعيم الحافظ ، حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن حعفر بن حبّان ، حدثنا عبد الله بن محمد بن يعقوب ، حدثنا أبو حاتم ، يعني الرازي ، حدثنا عبد الله بن عبد الأعلى قال : قال محمد حاتم ، يعني الرازي ، حدثنا عبد الله بن عبد الأعلى قال : قال محمد حاتم ، يعني الرازي ، حدثنا عبد الله بن عبد الأعلى قال : قال محمد حاتم ، يعني الرازي ، حدثنا عبد الله بن عبد الأعلى قال : قال محمد حاتم ، يعني الرازي ، حدثنا عبد الله بن عبد الأعلى قال : قال محمد حاتم ، يعني الرازي ، حدثنا عبد الله بن عبد الأعلى قال : قال محمد حاتم ، يعني الرازي ، حدثنا عبد الله بن عبد الأعلى قال : قال محمد حاتم ، يعني الرازي ، حدثنا عبد الله بن عبد الأعلى قال : قال محمد حاتم ، يعني الرازي ، حدثنا عبد الله بن عبد الأعلى قال : قال محمد حاتم ، يعني الرازي ، حدثنا عبد الله بن عبد الأعلى قال : قال محمد حاتم بن يعتم به بن عبد الأعلى قال : قال محمد حاتم به بن عبد الأعلى قال : قال عبد الله بن عبد الأعلى المدوس بن عبد الأعلى المدوس بن عبد الأعلى المدوس بن عبد الأعلى المدوس بن عبد الأعلى به بن به به بن به به بن به

⁽١) : هذا قياس فاسد .

⁽٢) : " فهاية المحتاج إلى شرح المنهاج " الرملي (٢٣٨/٨) ..

ابن إدريس الشّافعي: الأصل قرآن وسنة ، فإن لم يكن فقياس عليهما ، وإذا اتصل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصَحَّ الإسناد منه ، فهو سُنَّة ، والإحْماع أكبر من الخبر المفرد ، والحديث على ظاهره ، وإذا احتمل المعاني فما أشبه منها ظاهره أولاها به ، وإذا تكافأت الأحاديث فأصحها إسناداً أولاها ، وليس المنقطع يشيء ما عدا منقطع ابن المسيّب ، ولا يقاس أصل على أصل ، ولا يقال للأصل : لم وكيف ، وإنّما يقال للفرع لِم ؟ فإذا صَحَّ قياسة على الأصل صح وقامت به الحجة (انتهى) .

(وثانيها) : أَنْ يَجمعَ الأحاديثُ والآثار فيُحصَّلَ أحكامها ويُنبِّهَ لِأَخِذُ الفقه منها ، ويَجمعَ مختلفَها ويُرجِّحَ بعضها على بعض ، ويُعيِّنَ بعض محتملها ، وذلك قريب من ثلثي علم الشَّافعي فيما نرى والله أعلم .

(وثالثها) : أَنْ يُفرَّعَ التفاريع التي ترد عليه مما لم يُسبَق بالجواب فيه من القرون المشهود لها بالخير .

وبالجملة فيكون كثيرَ التصرفات في هـذه الخصال ، فائقاً على أقرانهِ ، سابقاً في حَلْبة رِهانِه ، مبرِّزاً في ميدانه .

وخصلة رابعة نتلوها وهي أن يُنزل له القبول من السَّماء ، فأقبل إلى علمه جماعات من العلماء من المفسرين والمحدثين والأصولين

رحفاظ كتب الفقه ، ويمضى على ذلك القبولِ والإقبال قرونٌ بنطاولة حتى يُدخل ذلك في صميم القلوب .

والمحتهدُ المطلق المنتسب هو المقتدي المُسَلَّم في الخصلة الأولى ، الخاري بحراه في الخصلة الثانية .

والمحتهدُ في المذهب هو الذي مسلّم منه الأولى والثانية ، وحــرى بمراه في التفريع على منهاج تفاريعه .

ولنضرب لذلك مثلاً فنقول: كل من تطبّب في هذه الأزمنة الناخرة إما أنْ يكونَ يقتدي بأطباء اليونان أو بأطباء الهند، فهو منزلة المحتهد المستقل.

ئم إن كان هذا المتطب قد عرف حواص الأدوية وأنواع الأمراض وكيفية ترتيب الأشربة والمعاجين بعقله بأن تنبه لذلك من نبيههم ، حتى صار على يقين من أمره ، من غير تقليد ، واقتدر على أن يفعل كما فعلوا ، فيعرف حواص العقاقير التي لم يُسبق بالتكلم فيها ، وبَيَانَ أَسْبابِ الأمراض وعلاماتِها ومعالجاتها مما لم يوصده السابقون ، وزاحم الأوائل في بعض ما تكلم ، قال في ذلك بما أو كثر ، فهو بمنزلة المجتهد المطلق المنتسب .

وإن سَلَم ذلك منهم من غير يقين كامل ، وكان أَكْثرَهم توليداً. الأشربة والمعاجين من تلك القواعد الممهدة ، كأكثر متطببي هذه الأرمنة المتأخرة ، فهو بمنزلة المحتهد في المذهب . وكذلك كل من نظم الشعر في هذه الأزمنة ، أما أنْ يقتدي في ذلك بأشعار العرب ويختار أوزانهم وقوافيَهم وأساليب قصائلهم، أو بأشعار العجم فهو بمنزلة المجتهد المستقل.

ئم إِنْ كَانَ هذا الشاعر مخترعاً لأنواع من الغزل والتشبيب والمدح والهجو والوعظ ، وأتى بالعَجَب العُجَاب في الاستعارات والبديع ونحوها مما لم يُسبَق إلى مثله بل تنبه لذلك من بعض صنائعهم فأخذ النظير وقايس الشيء بالشيء واقتدر على أن يُخترع بحراً لم يَتكلّم فيه من قبله وأسلوباً جديداً ، كنظم المئنوي والرباعي ورعاية الرديف ، أعني كلمة تامة يعيدها في كل بيت بعد القافية . يفعل كلّ ذلك في الشعر العربي فهو بمنزلة المجتهد المطلق .

وإنَّ لم يكن مخترعاً وإِنَّما يتبع طرقهم فقط فهو بمنزلـــة الجمتهــد في المذهب .

وهكذا الحال في علم التفسير والتصوف وغيرهما من العلوم. فإن قلت : ما السَّبب في أنَّ الأوائلَ لم يتكلموا في أصول الفقه كـثيرَ كـلام ، فلما نشأ الشَّافعي تكلّم فيها كلاماً شافياً وأفاد وأجاد .

قُلْتُ : سببه أَنَّ الأوائلَ كان يجتمع عند كل واحد منهم أَحاديثُ بلده وآثاره ولا يجتمع أحاديث البلاد .

قإذا تعارضت عليه الأدلة في أحاديث بلده ، حَكَم في ذلك

لنعارض بنوع من الفراسة بحسب ما تيسر له .

ثمَّ اجتمع في عصر الشافعي أحاديث البلاد جميعها فوقع لنعارض في أحاديث البلاد ومختارات فقهائها مرتين : مرة فيما بين أحاديث بلد وأحاديث بلد آخر ، ومرة في أحاديث بلد واحد فيما

وانقصر كل رجل بشيخه فيما رأى من الفراسة فاتسع الخرق ركثر الشغب، وهجم على الناس من كل جانب من الاختلافات ما لم يكن بحساب، فبَقُوا متحيرين مدهوشين لا يستطيعون سبيلاً حتى حاءهم تأييد من ربهم، فألهم الشّافعيُّ قواعد جمع هذه الختلفات، وفتح لمن بعده باباً وأي باب، وانقرض المحتهد المطلق التسبب في مذهب الإمام أبي حنيفة بعد المائة الثالثة، وذلك لأنّه لا يكون إلا محدّثاً جَهبُداً، واشتغالهم بعلم الحديث قليل قديماً وحديثاً، وإنما كان فيه المحتهدون في المذهب، وهذا الاجتهاد أراد أردني الشروط للمُحتهد حِفْظُ " المبسوط ".

وقلَّ المجتهد المنتسب في مذهب مالك . وكل من كان منهم بهذه المنزلة ، فإنه لا يعد تفرده وَجْهاً في المذهب ، كأبي عُمَر العروف بابن عبد البر والقاضي أبي بكر بن العربي .

وأما مذهب أحمد فكان قليلاً قديماً وحديثاً ، وكان فيه المحتهدون طبقة بعد طبقة إلى أن انقرض في المائة التاسعة ، واضمحل

المذهب في أكثر البلاد ، اللهم ، إلاَّ ناس قليلون بمصر وبغداد .

ومنزلة مذهب أحمد من مذهب الشافعي منزلة مذهب أبي يوسف ومحمد من مذهب أبسي حنيفة ، إلا أنَّ مَذْهَبَهُ لم يُجمّع في التدوين مع مذهب الشَّافعي كما دُوَّن مذهبهما مع مذهب أبي حنيفة ، فلذلك لم يُعَدَّا مذهباً واحداً فيما ترى والله أعلم .

وليس تدوينه مع مذهبه تميزاً على من تلقاهما على وحههما .
وأما مذهب الشّافعي فأكثرُ المذاهب بحتهداً مُطْلقاً ، ومحتهداً فالمذهب ، وأكثر المذاهب أصولياً ومتكلماً ، وأوفرُها مفسّراً للقرآن وشارحاً للحديث ، وأشدُها إسناداً ورواية ، وأقواها ضبطاً لنصوص الإمام ، وأشدها تميّزاً بين أقوال الإمام ووجوه الأصحاب ، وأكثرُها اعتناء بترجيح بعض الأقوال والوجوه على بعض .

وكل ذلك لا يخفى على من مارس المذاهب واشتغل بها ، وكاله أوائل أصحابه بحتهدين بالاجتهاد المطلق ، ليس فيهم من يقلّله في جميع بحتهداته ، حتى نشأ ابن سريج فأسس قواعد اليقليد والتخريج ، شمّ حاء أصحابه يَمشُون في سبيله وينسجون على منواله ، ولذلك يعد من المحددين على رأس المائتين والله أعلم.

ولا يخفى عليه أيضاً أنَّ مادةً مذهب الشَّافعي من الأحاديث والآثار مدونة مَشْهورة مخدومة ، ولم يتفق مثلُ ذلك في مذهب غيره

فمن مادة مذهبه كتاب الموطأ . وهو وإن كان متقدماً على المنافعي ، فإن الشّافعي بننى عليه مذهبه . وصحيح البحاري ، وصحيح مسلم ، وكتب أبي داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، والدّارمي ، ثمّ مسند الشافعي ، وسنن النسائي ، وسنن الدّارفي ، وسنن البيهقي وشرح السنة للبغوي .

أما البحاري فإنه وإن كانَ منتسباً إلى الشَّافعي موافقاً له في كثير من الفقه فقد حالفه أيضاً في كثير . ولذلك لا يعد ما تفرّد به مسن مذهب الشَّافعي .

وأما أبو داود والترمذي فهما مجتهدان . منتسبان إلى أحمد وإسحاق ، وكذلك ابن ماجه والدَّارمي فيما نرى والله أعلم . وأما مسلم والعباس الأصم حامع مسند الشَّافعي والذَّين ذكرناهم بعده ، فهم متفردون لمذهب الشَّافعي يناضلون دونه وإذا أحطت بما ذكرناه اتضع عندك أنَّ من حاد مذهب الشَّافعي بكون محروماً عن مذهب الاحتهاد المطلق ، وإن علم الحديث ، وقد أبى أن يناصح من يتطفل على الشَّافعي وأصْحابه رضي الله عنهم وكن طفيليهم على أدب فلا أرى شافعاً سوى الأدب

[الـ] باب [الخامس] حكاية ما حدث في الناس بعد المائة الرابعة

ثمَّ بعد هذه القرون كان ناس آخرون ذهبوا يميناً وشمالاً ، وحَدَث فيهم أمور منها :

۱ - الجَدلُ والخلاف في علم الفقه ، وتفصيلُ على ما ذكره الغزالي^(۱) أنه لما انقرض عهد الخلفاء الراشدين المهديين ، أفضت الخلافة إلى قوم تولّوها بغير استحقاق ولا استقلال بعلم الفتاوى

ولد سنة (٥٠١هـ) وقيل سنة (٥١١هـ) .

من تصانيفه : " إحياء علوم الديس " " منهاج العابدين " " الجام العوام عن الحوض في علم الكلام " وغيرها .

انظر: "وفيات الأعيان" (١/٦٨٥-٥٨٥) " البداية والنهاية " (١٧٤-١٧٣/١٢) " شيذرات الذهب " (١٠/٤) " معجم المؤلفين " (٦٧١/٣) .

 ⁽۱): هو محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي ، المعروف بالغزالي (زين الدين ، حجة الإسلام ، أبو حامد ، حكيم ، متكلم ، فقيه ، أصولي ، صوفي ، مشارك في أنواع من العلوم) .

والأَحْكَام ، فاضطُّروا إلى الاستعانة بالفقهاء وإلى استصحابهم في جميع أَحْوالهم .

وقد كان بَقِيَ من العلماء من هو مستمر على الطّراز الأول، وملازمٌ صَفَّ الدين. فكانوا إذا طُلِبُوا هَرَبُوا وأعرضوا، فرأى أَهُلُ تلك الأعْصار عِزَّ العلماء، وإقبالَ الأئمة عليهم مع إعْراضهم، فاشرأبُوا لِطلب العِلم توصلاً إلى نيل العِزّ ودَرْكِ الجاه، فأصبع الفقهاء بعد أنْ كانوا مطلوبين طالبين، وبعد أنْ كانوا أعزة بالإعراض عن السلاطين أذلة بالإقبال عليهم، إلا من وققه الله.

وقد كان من قبلهم . قد صنّف ناس في علم الكلام وأكثروا الفال والقبل والإيراد والجواب وتمهيد طرق الجدل ، فوقع ذلك منهم بموقع ، من قبل أن كان من الصّدور والملوك من مالت نفسه إلى المناظرة في الفقه وبيان الأولى من مذهب الشّافعي وأبي حنيفة رحمهما الله ، فترك الناس الكلام وفنون العلم ، وأقبلوا على المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة - رحمهما الله - على الخصوص ، وتساهلوا في الخلاف مع مالك وسفيان وأحمد بن حنبل وغيرهم ، وزعموا أن غرضهم استنباط دقائق الشرع ، وتقرير عِلَل المذاهب ، وتمهيد أصول الفتاوى ، وأكثروا فيها التصانيف والاستنباطات وتمهيد أصول الفتاوى ، وأكثروا فيها التصانيف والاستنباطات ورتبوا فيها أنواع المجادلات والتصنيفات وهم مستمرون عليه إلى الذن ، ولسنا ندري ما الذي قدَّر الله تعالى [أي أزلاً] فيما بعدها الذن ، ولسنا ندري ما الذي قدَّر الله تعالى [أي أزلاً] فيما بعدها

من الأعضار . انتهى حاصله .

واعلم أنى وجدت أكثرهم يزعمون أنَّ بناءَ الخلاف بـن.أبــي حنيفة والشَّافعي رحمهما الله على هذه الأصول المذكورة في كتاب البردوي ونحوه

وإنما الحق أن أكثرهما أصول مخرجة على ڤولهم .

وعندي أنَّ الحسالة القائلة بأنَّ الجاصَ مبين ولا يَلحِف البيان ،
وأنَّ الزيادة نسخ ، وأنَّ العامَ قطعي كالخاصَ . وأنَّ لا ترجيحَ بكثرة
الرواة ، وأنه لا بجبُ العمل بحديثِ غير الفقيه إذا انسدَّ به بابُ
الرأي ، وأن لا عبرة بمفهوم الشرط والوصيف أصللاً ، وأن موجب الأمر هو الوجوب البتة

الأمر هو الوجوب البئة وأمثال ذلك : أصول مجرَّجة على كلام الأنمة ، وأنه لا تصح بها رواية عن أبني حنيفة وصاحبية ، وأنه ليست المحافظة عليها والتكلف في حواب ما يرد عليها من صنائغ المتقدمين في استساطهم كما يفعله البردوي وغيره أحق من المحافظة على حلافها والجواب عما يرد عليه .

مثال، أنهم أصُّلوا أن الحياص مين، فيلا يُلخف البَيان وحرَّجوه من صنيع الأوائل في قوله تعالى أركَّعُوا وَأَسَجُّدُوا ﴾ [الحج : ٧٧]

وقولِهِ صلى الله عليه وسلم: " لا تجزيء صلاة الرجل حتى يقيم

الأوائل :

في قوله تعالى ﴿ فَأَقَرُهُ وَا مَا تَيْسَرَ مِنَ ٱلْقُرَّءَانِّ ﴾ [المزمل: ٢٠]. وقولِهِ صلى الله عليه وسلم " لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب "(١) حيثُ لم يجعلوه مخصَّصاً.

وفي قوله صلى الله عليه وسلم "فيما سَقَتْ العيونُ العشر "^(۲). الحديث .

(۱) : أخرج البخاري (۲۰۷) ومسلم (۳۹٤) وأبو داود (۸۲۲) والترمذي (۲٤۷) والنسائي (۲۳۷/۲) وابسن ماجه (۸۳۷) والدارقطيني (۲۲۱/۱) والبيهقي (۳۸/۲) والدارمي (۲۸۳/۱) والشافعي في الأم (۲۲۱/۱) والبيهقي (۲۸۳/۱) والدارمي (۲۸۳/۱) والشافعي في الأم (۱۲۹/۱) وأحمد في المسند (۱۲۹/۱) من حديث عبادة بين الصامت ، أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : " لا صلاةً لمن لم يقوأ بفاتحة الكتاب "

- (۲): أخرج البخاري (۱٤٨٣) وأبو داود (۱٥٩٦) والبرمذي (٦٤٠) والنسائي (٥/٤) وابن ماجه (١٨١٧) وابن الجارود رقم (٣٤٨) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٦/٣) والبيهقي (١٣٠/٤) من حديث ابن عمر مرفوعاً: " فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشر، وما سقى بالنضح نصف العشر".
- وأخرج الترمذي (٦٣٩) وابن ماجه (١٨١٦) من حديث أبي هريرة
 بلفظ : " فيما سقت السماء والعيون العشر ، وفيما سقي بالنضح=

ظهره في الركوع والسجود^(١) "حيث لم يقولوا بفرضية الاطمئنان، ويجعلوا الحديث بياناً للآية .

فورَدَ عليهم صنيعُهم :

نی قوله تعالی : ﴿ وَامْسَكُوا ﴿ بُرُهُ وَسِكُمْ ﴾ [المائدة : ٦] . ومَسْحُه صلى الله عليه وسلم على ناصيته (٢) حيث جعلوه بياناً .

وقولِهِ تعالى : ﴿ اَلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَأَجْلِدُوا ﴾ ...[النور: ٢].

وقولِهِ حل شأنه :﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَـعُوٓاً ﴾ [المائدة :٣٨] .

الآية وقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَةً ﴾ [البقرة : ٢٣٠]. وما لحقه من البيان بعد ذلك .

فتكلفوا للجواب كما هو مَذْكور في كتبهم .

وأَنَّهِم أَصُّلُوا أَنَّ العامُّ قطعي كالخاصُّ ، وخرَّجوه من صنيع

(١) : وهو حديث صحيح .

أخرجه ابن ماجه رقم (۸۷۰) وأبو عوانة (۱۰٤/۲–۱۰۵) من حديث أبي مسعود . وصححه الدارقطني .

(۲): من حديث المغيرة . أخرجه مسلم (۲۷٤) وأبو داود (۱۰۰)
 والمترمذي (۱۰۰) والنسائي (۲/۱۷–۷۷) وابس الجسارود (۸۳)
 والطحاوي في شرح معاني الآثار (۲/۱۳) والدارقطين (۱۹۲/۱)
 والبيهقي (۱/۵۸) وأحمد (۲٤٤/٤) .

وقرلة صلى الله عليه وسلم: " ليس فيما دون خمسة أوسق صِدْقَة "^(١) حيث لم يخصوه به . ونحو ذلك من المواد .

نُمْ ورد عليهم قولُه تعالى: ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدِّيُّ ﴾ [الفرة: ١٩٦]

وَإِنَّمَا هُو الشَّاةَ فِمَا فَوَقَهُ بَيَّانَ إِلَّنِي صَلَّتَى اللَّهُ عَلِيهِ وَسَالُمْ (أُنَّا فتكلفوا في الجواب . -

وكذلك أصَّلوا أن لا عبرة بمفهوم الشَّرط والوصيف، وخُرَّجُوه من صبيعهم في قوله تعالى: ﴿ وَمَن لَمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا ﴾ [النساء: ٥٦] الآية .

تُمْ وَرَدُ عِلْيَهُمْ كَثَيْرَ مِنْ صَنَائِعَهُمْ ، كَقُولُهُ صَلَّىٰ آللهُ عَلَيْهُ وَسَـلَّمْ " في الإيل السائمة زكاة "("). فتكلفوا في الحواب .

نصف العشر "

(١) : من حديث أبي سعيدا أجرجه البحاري (١٤٤٧) وميندم (٩٧٩).

(٢) يُروهذا أُخِرُ مِعلوم معروف من هدينه صليي الله عليم وآله وسلم، والأدلة على قالم كثيرة جداً . (٣) : لم أجدو بهذا اللفظ

إلى أخرج التحاري (٢٩٧/٣ رقم ١٤٥٤) وابن ماجه (١/٥٧٥ (قم ١٨١٠) وابن خزيمة (٢٧/٤ رقم ٢٢٨١) والدارُقطني 🚽

وأصَّلُوا أنه لا يجب العمل بحديثِ غير الفقيه إذا انسَدَّ به باب الرأي . وخَرَّجُوه من صنيعهم في ترك حديث المُصَرَّاة .

ثم ورد عليهم حديثُ القهقهة(١) ، وحديثُ عدم فساد الصوم

(١١٣/٢ رقم ٢) والبيهقي (٨٥/٤) من طريق محمد بسن عبد الله بسن المئني الأنصاري ، حدثني أبي ، عن ثمامة بن عبد الله ، عن أنس

" وفي صدقة الغنم في سائمتِها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة

وأخرجه أبو داود (٢١٤/٢ رقم ١٥٦٧) والنسائي (١٨/٥ رقم ٢٤٤٧) وأحمد (١/١١-١٢) والدارقطني (١١٤/٢ رقم ٣) والحاكم (١/ ٣٩٠-٣٩٠) والبيهقي (٨٦/٤) من طريق حماد بن سلمة ، قال : " أخذت هذا الكتاب من ثمامة بن عبد الله بن أنس ، عن أنسس بن

" وفي سائمة الغنم إذا كانت أربعين ففيها شاة إلى عشرين ومانة ، فإذا زادت على عشرين ومائلة ففيها شاتان إلى أن تبلغ مائتين ..." . وهو حديث صحيح .

وانظر إرواء الغليل (٣/٣٦ رقم٧٩٢) .

(١) : يشير المؤلف إلى ما أخرجه عبد الرزاق في " المصنف " (٣٧٦/٢ رقم ٧٣٦١) والدارقطني في السنن (١٦٣/١ رقم ٥-١٠) من أوجه أخرى صحيحة عن أبي العالية .

بالأكل ناسياً^(١) فتكلفوا في الجواب .

وأمثال ما ذكرنا كثيرً لا يخفى على المتتبع. ومن لم يتتبع لا تكفيه الإطالة فضلاً عن الإشارة ، ويكفيك دليلاً على هذا قول المحققين في مسألة لا يجب العمل بحديث من اشتهر بالضبط والعدالة دون الفقه إذا أنسد بالب الرأي كحديث المصراة (٢٠) : إنَّ هذا مذهب عيسى بن أبان ، واختاره كثير من المتأخرين وذَهَب الكرحي وتبعه

وكذلك البيهقى في السنن الكبرى (١٤٦/١) وفي المعرفة (٣٨٧-٣٨١/١) .

(۱): يشير إلى الحديث الذي أخرجه البخاري (٤/٥٥/١ رقم ١٩٣٣) وأبو داود ومسلم (٢/٩٠٨ رقم ١٩٥٥/١٧) وأجمد (٢/٥٥/١) وأبو داود (٢/٩٠٨ رقم ٢٣٩٨) والترمذي (٢/١٠٠ رقم ٢٢١) وابن الجارود (ص ٢٦١ رقم ٢٦٧١) وابن ماجه (٣/٥٥ رقم ٣٩٠١) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من نسبي وهو صائم فأكل وشرب فليتم صومه ، فإنما الله أطعمه وسقاه " وهو حديث صحيح .

(٢) : تقدم تخريجة .

كثيرٌ من العلماء إلى عدم اشتراط فقه الراوي ، لتقدم الخبر على القياس وقالوا لم يُنقَل هذا القول عن أصحابنا بل المنقول عنهم أن خبر الواحد مقدم على القياس ألا ترى أنهم عملوا بخبر أبي هريرة في الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً ، وإنْ كانَ مخالفاً للقياس ، حتى قال أبو حنيفة رحمه الله : لولا الرواية لقلت بالقياس . ويرشدك أيضاً اختلافهم في كثير من التخريجات أحذاً من صنائعهم وردة بعضهم على بعض .

ووجدت بعضهم يزعم أن جميع ما يوجد في هذه الشُروح الطويلة وكتب الفتاوى الضَّحمة هو قول أبي حنيفة وصاحبيه ، ولا بُغرِّفُ بين القول المخرِّج وبين ما هو قول في الحقيقة ، ولا يُحْصِل بغرُفُ بين القول المخرِّج الكرخي كذا ، وعلى تخريج الطحاوي عنى قولهم : "على تخريج الكرخي كذا ، وعلى تخريج الطحاوي كذا " . ولا يميز بين قولهم : "قال أبو حنيفة كذا " وبين قولهم : "حواب المسألة على قول أبي حنيفة وعلى أصل أبي حنيفة كذا " ولا يصغي إلى ما قاله المحققون من الحنفيين كابن الهمام وابن النُحَيم إلى مسألة العَشْر في العشر (١) .

⁽۱) : قال ألإمام البغوي في " شرح السنة " (۲/٥-٥٩/٢) : " وقدر بعض أصحاب الرأي الماء الكثير الذي لا ينجس بأن يكون عشرة أذرع في عشرة أذرع ، وهذا تحديد لا يرجع إلى أصل شرعي يعتمد عليه ... "اه...

ومسألةِ اشتراط البُعد من الماء ميلاً في التيمم ، وأمثالهما : إلَّ ذلك من تخريجات الأصداب وليس مذهباً في الحقيقة .

ووجدتُ بعضهم يزعم أنَّ بناءَ المذهب على هذه المحاورات الجدلية المبسوطة في مَبْسوط السَّرخسي(١) والهداية والتبيين ونحو ذلك ، ولا يعلم أن أول من أظهر ذلك فيهم المعتزلة ، وليس عليه بناءُ مذهبهم ، ثمَّ استطاب ذلك المتأخرون توسعاً وتشحيذاً لأذهان الطالبين أو لغير ذلك والله أعلم . وهذه الشبهات والشكوك بنحل كثير منها بما مهدناه في هذا الكتاب .

ووُحدت بعضهم يزعم أَنَّ هناك فرقتين لا ثالث لهما : الظاهرية وأهْل الرأي ، وأن كل من قاس واستنبط فهو من أهْل الرأي .

كلا: بل ليس المراد بالرأي نفس الفهم والعقل ، فإن ذلك لا ينفك من أحد من العلماء ، ولا الرأي الذي يَعتمِدُ على سُنّة أصلاً فإنه لا ينتحله مسلم ألبتة ، ولا القدرة على الاستنباط والقياس ، فإنّ أحْمد وإسْحاق بل الشافعي أيضاً ليسوا من أهْل الرأي

(١): هـ و محمد بن أجمد بن أبي بكـ السرخسـ (شمـ سالأئمة) متكلم، فقيه ، متكلم، أصولي ، مناظر ، من طبقة الجمتهدين في المسائل. مـن آثـاره : المبسـوط . تـوفي سـنة (٩٠١هـ) انظـر : " معحـم المؤلفين " (٣٠/٣) .

بالاتفاق ، وهم يستنبطون ويقيسون : بل المراد من أهل السرأي قوم نوجهوا بعد المسائل المجمع عليها بين المسلمين أو بين جمهورهم إلى النخريج على أصل رجل من المتقدمين ، وكان أكثر أمرهم حَمْلَ النظير على النظير ، والردَّ إلى أصل من الأصول دون تتبع الأحاديث والآثار ، والظاهريُّ من لا يقول بالقياس ولا بآثار الصَّحابة كداود وابن حزم ، وبينهما المحققون من أهل السنة كأحمد وإسحق .

٣ - ومنها أنهم اطمأنوا بالتقليد ، ودَبَّ التقليدُ في صدورهم
 ذبيب النمل وهو لا يشعرون . وكان سبّبُ ذلك :

تزاحُمَ الفقهاء وتحادُلَهم فيما بينهم ، فإنهم لما وقعت فيهم المزاحمة في الفتوى ، كان كل من أفتى بشيء نُوقِضَ في فتواه ، ورُدَّ عليه ، فلم ينقطع الكلام إلا بالمصير إلى تصريح رجل من المتقدمين في المسألة .

وأيضاً جَوْرُ القُضَاة ، فإِنَّ القضاة لما جار أَكْثرهم ولم يكونوا أمناء ، لم يُقبَل منهم إِلاَّ ما لا يَرِيبُ العامّةُ فيه ، ويكونُ شيئاً قد فيل من قبل .

وأيضاً جَهْلُ رؤوس الناس واستفتاءُ الناسِ مَنْ لا علم له بالحديث ، ولا بطريق التحريج ، كما ترى ذلك ظاهراً في أكثر المتأخرين وقد نبه عنه ابن الهمام وغيره . وفي ذلك الوقت يسمى غير المحتهد فقيهاً .

وني ذلك الوقت ثبتوا على التعصب .

والحق أنَّ أكثر صور الخلاف بين الفقهاء ، لاسيَّما في المسائل التي ظهر فيها أقوال الصَّحابة في الجانبين ، كتكبيرات التشريق ، وتكبيرات العيدين ونكاح المحرم وتشهد ابن عباس وابن مسعود والاخفاء بالبسملة وبآمين الاشفاع والايتار في الإقامة ، ونحو ذلك إنَّما هو في ترجيح أحد القولين .

٣- ومنها : أن أقبل أكْثرهم على التعمُّقَات في كل فن .

فمنهم من زعم أنه يؤسس علمَ أسماء الرجال ، ومعرفةَ مراتب الجرح والتعديل ، ثمَّ خرج من ذلك إلى التاريخ قديمه وحديثه .

ومنهم من تفحص عن نوادر الأخبار وغرائبها وإنَّ دخلت في حد الموضوع .

ومنهم من أكثر القِيلَ والقال في أصول الفقه ، واستنبط كلُّ لأصْحابه قواعدَ جَدَلية ، وأورد فاستقصى ، وأجاب فتفصّى ، وعَرَّف وقَسّم فحرَّر وطَوَّلَ الكلام تارة وتارةً أُخْرى اختصر .

ومنهم من ذهب إلى هذا بفَرْض الصُّور المستبعدة التي من حقها أنْ لا يَتعرض لها عاقل ، وبسَحْب العمومات والإيماءات من كلام المخرجين فمن دونهم مما لايرضى استماعَه عالم ولا جاهل .

وفتنة هذا الجِدَال والحُلاف والتعمُّق قريبةٌ من الفتنة الأولى ، حين تشاجروا في المُلْك ، وانتصر كل رجل لصاحبه ، فكَمَا

أعقبت هذه جهلاً واختلاطاً وشكوكاً ووهما مالها من أرجاء . اعقبت هذه جهلاً واختلاطاً وشكوكاً ووهما مالها من أرجاء . نشأت بعدهم قرون على التقليد الصرف ، لا يميزون الحق من الباطل ولا الجدّل من الاستنباط ، فالفقيه يومئذ هو الثرثار المنشدق ، الذي حفظ أقوال الفقهاء قويها وضعيفها من غير تمييز ، وسردها بشقشقة شدقيه . والمحدّث من عَدَّ الأحاديث صحيحها وسقيمها وهذَّها بقوة لحييه (۱) .

ولا أقولُ ذلك كلياً مطرداً ، فإنَّ لله طائفة من عباده ، لا بضرهم من خذلهم وهم حجة الله في أرضه وإنْ قلُوا^(٢) .

ولم يأتِ قرن بعد ذلك إلا وهو أَكْثَرُ فَتنة ، وأُوفَرُ تقليداً ، وأشد انتزاعاً للأمانة من صدور الرِّجال حتى اطمأنوا بـــــــــــرك الحنوض في أمر الدين وبأنْ يقولوا :

﴿ إِنَّا وَجَدْنَا مَابَآءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ مَاثَرِهِم مُقْتَدُونَ ﴾

⁽١) : هذُّها : أي أُسرع بقراءُتها .

⁽۲): أخرج البحاري (٣٦٤١) ومسلم (١٠٣٧) من حديث معاوية ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله ، لايضرهم من خذلهم أو خالفهم ، حتى يأتي أمر الله ، وهم ظاهرون على الناس ".

[الزخرف : ٢٢] .

وإلى الله المشتكي وهو المستعان ، وبه الثقة وعليه التكلان .

التقليد في المذاهب الأربعة

مما يناسب هذا المقام التنبيه على مسائل ضلت في بواديها الأفهام وزلت الأقدام وطغت الأقلام منها :

١- أنَّ هذه المذاهب الأربعة المدوَّنة قد احتمعت الأمة أو من يُعْتَد به منها ، على حواز تقليدها (١) إلى يومنا هذا .

وفي ذلك من المصالح مالا يَخفى ، لا سيَّما في هـذه الأيـام الـتي تصرت فيهـا الهمـم وأُشرِبَتْ النفوس الهوى وأعجب كل ذي رأي

لأن التقليد هو أخذ قول الغير بدون دليل ، بينما الاتباع أخذ قـول الغير مع معرفة دليله .

• وأما قوله: "أو من يُعتد به منها - أي من الأئمة ": مقصوده إخراج ابن حزم من الذين يُعتد بهم في الإجماع ، وهذا قول مردود على قائله ، فابن حزم له اعتباره في الإجماع ، بالإضافة إلى أن الإمام المزني ، وابن الحاج المالكي ، وابن الحوزي قالوا بما قال ابن حزم ... انظر أقوالهم في كتاب " مدخل إرشاد الأمة إلى فقه الكتاب والسنة " (ص١٦٤-١٦٧) تأليف : محمد صبحى حسن حلاق .

 ⁽۱): قلت : بل اجتمعت الأمة على جواز الاتباع ، و لم تحتمع على جواز التقليد .

برأيه .

فما ذهب إليه ابن حزم حيثُ قال^(١) : ((التقليد حرام ، ولا يحل لأحد أنْ يأخذَ قول أحد غيرِ قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا برهان لقوله تعالى :

﴿ النَّهِمُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِن رَّبِكُرُ وَلَا تَنْبِعُوا مِن دُونِهِ ۚ أَوْلِيَآ ۗ ﴾ [الأعراف : ٣] وقولِهِ تعالى :

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَمُهُمُ ٱتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا بَلَ نَتَبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ مَابَآءَنَأُكِهِ [البقرة: ١٧٠] وقال مادحاً من لم يقلد:

﴿ وَإِن لَنَزَعْنُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنُمُ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنُمُ اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنُمُ اللَّهُ وَالرَّسُولِ إِن كُنُونَ اللَّهُ وَالرَّسُولِ إِن كُنُمُ اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنُمُ اللَّهُ وَالرَّسُولِ إِن كُنُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ إِلَّا لَهُ وَاللَّهُ وَاللَّاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّلُونُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ ولَا إِلَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ ولَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّاللَّاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّاللَّهُ وَاللَّاللَّاللَّهُ وَاللَّاللّاللَّهُ وَاللَّاللَّاللَّاللَّهُ وَاللَّاللَّالِي وَاللَّالِمُ وَاللَّاللَّاللَّاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّلَّاللَّا لَا اللَّاللّل

فلم يُبح الله تعالى الردَّ عند التنازع إلى أحد دون القرآن والسنة. وحَرَّم بـذلك الــردَّ عنــد التنــازع إلى قــول قــائــل لأنــه غير القرآن

(۱): في كتابه: " النبـذ في أصـول الفقــه الظــاهـري " (ص١١٤-١١٦)
 تحقيق وتعليق وتخريج: محمد صبحي حسن حلاق.

والسنة . وقد صح إجماع الصحابة كلهم أولهم عن آخرهم وإجماع النابعين أولهم عن آخرهم وإجماع النابعين أولهم عن آخرهم وإجماع تابعي التابعين إلى آخرهم على الامتناع والمنع من أن يَقْصِد منهم أحد إلى قول إنسان منهم أو ممسن فيأخذه كله .

فليعلم من أحد بجميع أقوال أبي حنيفة أو جميع أقوال مالك أو جميع أقوال الشافعي أو جميع أقوال أحمد رضي الله عنهم ، و لم يترك فول من اتبع منهم أو من غيرهم إلى قول غيره ، و لم يعتمد على ما حاء في القرآن والسنة غير صارف ذلك إلى قول إنسان بعينه: أنه قد خالف إخماع الأمة كلها من أولها إلى آخرها بيقين لا إشكال فيه . ولا يجد لنفسه سلفاً ولا إنساناً في جميع الأعصار المجمودة الثلاثة فقد اتبع غير سبيل المؤمنين فنعوذ بالله من هذه المنزلة .

وأيضاً فإِنَّ هؤلاء الفقهاء كلَّهم قد نَهَوا عن تقليد غيرهم وقد خالفهم من قلّدهم .

وأيضاً فما الذي جعل رجلاً من هؤلاء أو من غيرهم أولى أن يقلد من عمر بن الخطاب أو علي بن أبي طالب أو ابن مسعود أو ابن عمر أو ابن عباس أو عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنهم فلو ساغ التقليد لكان كل واحد من هؤلاء أحق بأن يتبع من غيره)) . انتهى .

إِنَّمَا يَسَم فيمن لـه ضَرَّبٌ من الاجْتهاد ولو في مَسْأَلة واحدة ،

وفيمن ظهر عليه ظهوراً بيناً أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بكذا ونَهَى عن كذا وأنه ليس بمنسوخ ، إما بأن يتتبع الأحاديث وأقوال المخالف والموافق في المسألة فلا يجد له نسخاً . أو بأن يرى جمعاً غفيراً من المتبحرين في العلم يذهبون إليه ، ويرى المخالف له لا يحتج إلا بقياس أو استنباط أو نحو ذلك فحينئذ لا سبب لمخالفة حديث النبي صلى الله عليه وسلم إلا يفاق خفي أو حمق جلي .

وهذا الذي أشار إليه الشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث قال: ((ومن العَجَب العُجَاب أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً وهو مع ذلك يقلده فيه ، ويَترك من شهد الكتاب والسنة والأقيسة الصَّحيحة لمذهبهم جموداً على تقليد إمامه .

بل يتخيل لدفع ظاهر الكتاب والسنة ويتأولهما بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالاً عن مقلّده)) .

وقال: ((لم يزل الناسُ يسألون من اتفق من العلماء من غير تقليد لمذهب ولا إنكار على أحد من السَّائلين إلى أن ظهرت هذه المذاهب ومتعصبوها من المقلدين ، فإنَّ أحدَهم يتبع إمامه مع بُعْدِ مذهبه عن الأدلة مقلداً له فيما قال كأنَّه نبي أرسل ، وهذا نأي عن الحق وبعد عن الصَّواب لا يَرضى به أحد من أولي الألباب)) .

وقال الإمام أبو شامة: ((ينبغي لمن اشتغل بالفقه أن لايقتصر على مذهب إمام، ويعتقد في كل مَسْأَلة صحة ما كان أقرب إلى الكتاب والسنة المحكمة، وذلك سهل عليه إذا كان اتقن العلوم المتقدمة، وليحتنب التعصب والنظر في طرائق الخلاف المتأخرة، فإنها مَضْيَعة للزمان ولصفوه مكدرة، فقد صح عن الشَّافعي أنه نَهَى عن تقليده وتقليد عيره).

قال صاحبه المزنسي في أول مختصره: اختصرت هذا من علم الشافعي ومن معنى قوله، لأقربه على من أراد، مع إعلامي نَهْيَه عن تقليده وتقليد غيره، لينظر فيه لدينه ويحتاط لنفسه، أي مع إعلامي من أراد علم الشافعي نَهْ يَ الشَّافعي عن تقليده وتقليد غيره.

وفيمن يكون عامياً ويقلّدُ رجلاً من الفقهاء بعينه يَرى أنه يَمتنع من مثله الخطأ ، وأن ما قاله هو الصَّواب البتة ، وأضمر في قلبه ألا يترك تقليده ، وإن ظهر الدليل على خلافه .

وذلك مارواه الترمذي(١) عن عدي بن حاتم أنه قال سمعته . يعني

⁽١) : في السنن (٥/٢٧٨ رقم ٣٠٩٥) :

وقال : " هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث : عبد السلام ابن حرب ، وغطيف بن أعين ، ليس بمعروف في الحديث " اهـ. =

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ:

قلت: عبد السلام هذا ثقة حافظ له مناكير كما ذكره ابن حجر
 في " التقريب " (١/٥٠٥ رقم ١١٨٦) .

وأما غطيف هذا فضعفه ابن حجر في التقريب (١٠٦/٢ رقم ٢١) والذهبي في " الميزان " (٣٣٦/٣) ووثقه ابن حبان (٣١١/٧) وذكره ابن أبي حاتم (٧/٥٥ رقم ٣١٥) ولم يتكلم فيه بشيء وكذلك البخاري في التاريخ الكبير (٢١٠/١ رقم ٢١١) مع إخراجه للحديث .

وأخرجه البيهقي (١٠١/١٠) والطبري في " الكبير " (٩٢/١٧) وابن جرير في " جامع البيان " (٦/ج٠١١/١٠) من طرق عن عدي ابن حاتم . وأخرجه ابن عبد البر في " جنامع بينان العلم " (١٠٩/٢) وابن الحلوزي في " زاد المسير " والسيوطي في " السدر المنشور " وابن الجنوزي وزاد نسبته لابن سعد ، وعبد بن حميد ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم وأبي الشيخ ، وابن مردويه .

وللحديث شاهدان :

(الأول): من حديث حذيفة بن اليمان أخرجه ابن عبد البر (١٠٩/٢) والبيهقي (١١٦/١٠) وابن جريسر في " جمامع البيان " (١/ج-١١٤/١) وهو وإن كان موقوفاً فله حكم الرفع كما هو مقرر في مصطلح الحديث .

(الثاني) : من حديث أبي العالية عند ابن جرير في "جامع البيان" =

﴿ أَتَّفَكُذُوٓا أَخْبَكَارُهُمْ وَرُمْبِكَنَهُمْ أَرْبَكَابًا مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣١] . قال : " إِنَّه م لم يكونوا يعبدونهم ، ولكنَّهم كانوا إذا أحلوا شيئاً استحلوه ، وإذا حرموا عليهم شيئاً حرموه " .

وفيمن لا يُحوِّز أن يستفتي الحنفيُّ مثلاً فقهياً شافعياً وبالعكس ، ولا يُحوِّزُ أن يقتدي الحنفي بإمام شافعي مثلاً فإن هذا قد خالف إجماع القرون الأولى وناقض الصحابة والتابعين .

وليس محله ('' فيمن لا يدين إلاَّ بقول النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعتقد حلالاً إلاَّ ما أحلَّهُ الله ورسوله ولا حراماً إلاَّ ما حرمه الله ورسوله .

لكن لما لم يكن له علم بما قاله النبي صلى الله عليه وسلم ولا بطريق الجمع بين المختلفات من كلامه ، ولا بطريق الاستنباط من كلامه ، اتبع عالماً راشداً على أنّه مصيب فيما يقول ويفني ظاهراً منع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنْ خالف ما يظنه أقلع من غير حدال ولا إصرار ، فهذا كيف ينكره أحد مع أنّ ما ساعته من غير حدال ولا إصرار ، فهذا كيف ينكره أحد مع أنّ

(۱/ج۱/۱۰۱) .

وبذلك يكون الحديث حسناً . وقد حسنه الألباني في غايـة المـرام رقم (٦) وابن تيمية في " الإيمان " (ص٦٤) .

(١) : أي قول ابن حزم الذي ساقه قبل قليل .

الاستفتاءَ والافتاء لم يزل بين المسلمين من عهد النبي صلى الله عليــه وسلم .

ولا فرق بين أن يستفتي هذا دائماً ، أو أن يستفتي هذا حيناً وذلك حيناً بعد أن يكون مُحمعاً على ما ذكرناه ، كيف لا ولم نؤمن بفقيه ، أياً كان ، أنه أوحى الله إليه الفقه وفرض علينا طاعته وأنه معصوم ، فإن اقتدينا بواحد منهم فذلك لعلمنا بأنه عالم بكتاب الله وسنة رسوله ، فلا يخلو قوله : إما أن يكون من صريح الكتاب والسنة أو مستنبطاً عنهما بنحو من الاستنباط أو عَرَف بالقرائن أنَّ الحكم في صورة ما منوط بعلة كذا واطمأن قلبه بتلك المعرفة فقاس غير المنصوص على المنصوص ، فكأنه يقول : ظننت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "كلما وجدت هذه العلة والحكم ثمة هكذا " والمقيس مندرج في هذا العموم .

فهذا أيضاً معزي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولكن في طريقه طنون ، ولولا ذلك لما قلّد مؤمن بمجتهد ، فإن بَلَغنا حديث من رسول الله المعصوم صلى الله عليه وسلم الذي فُرضَ علينا طاعته بسند صالح بدل على خلاف مذهبه ، وتركنا حديثه واتبعنا ذلك التخمين فمن أظلم منا وما عُذرنا يوم يقومُ الناس لرب العالمين ؟! ٢- ومنها أنَّ تتبعَ الكتاب والآثار لمعرفة الأحكام الشَّرعية على مراتب ، أعلاها أن يَحصُل له من معرفة الأحكام بالفعل أو بالقوة

الفريبة من الفعل ، ما يَتمكن به من جواب المستفتين في الوقائع غالباً ، بحيث يكون جوابه أكثر مما يتوقف فيه ، وتُخَصُّ باسم الاجْتهاد .

وهذا الاستعداد يَحصل:

تارة بالإمعان في جَمْع الرِّوايات وتتبع الشاذَّة والفاذَّة منها ، كما أشار إليه أحمد بن حنبل ، مع ما لا ينفك منه العاقل العارف باللغة من معرفة مواقع الكلام ، وصاحب العلم بآثار السَّلف من طريق الجمع بين المختلفات ، وترتيب الاستدلالات ونحو ذلك .

وتارة بإحكام طُرق التخريج على مَذْهب شيخ من مشايخ الفقه ، مع معرفة جملة صالحة من السنن ، والآثار ، بحيث يعلم أن قوله لا يخالف الإجماع ، وهذه طريقة أصحاب التخريج .

وأوسطها من كلت الطريقتين أن يحصل له من معرفة القرآن والسنن ما يتمكن به من معرفة رؤوس مسائل الفقه المجمع عليها بأدلتها التفصيلية ، ويحصل له غاية العلم ببعض المسائل الاجتهادية من أدلتها وترجيح بعض الأقوال على بعض ، ونقد التحريجات ومعرفة الجيد من الزيف ، وإن لم يتكامل له الأدوات كما يتكامل للمحتهد المطلق ، فيحوز كمثله أن يلفق من المذهبين إذا عرف دليلهما ، وعلم أن قوله مما لا ينفذ فيه اجتهاد المجتهد ولا يقبل فيه قضاء القاضي ولا يجري فيه فتوى المفتين أن يترك بعض التحريجات قضاء القاضي ولا يجري فيه فتوى المفتين أن يترك بعض التحريجات

التي سبق الناسُ إليها إذا عرف عدم صحتها .

ولهذا لم يــزل العلمـاء ممـن لا يَدَّعــي الاحْتهـادَ المطلـق يصنفــون ويرتبون ويخرجون ويرجحون .

وإذا كان الاجتهاد يتجزأ عند الجمهور والتخريج يتجزأ ، وإنما المقصود تحصيل الظن وعليه مدار التكليف ، فما الذي يُستبعُد من ذلك .

. وأما دون ذلك من الناس فمذهبه فيما يُرِدُ عليه كثيراً : ما أخذه عن أصُحابه وآبائه وأهل بلده من المذاهب المتبعة ، وفي الوقائع النادرة فتاوى مفتية ، وفي القضايا ما يحكم القاضي .

وعلى هذا وجدنا محققي العلماء من كلَّ مَذْهب قديماً وحديثاً، وهو الذي وصَى به أئمة المذاهب أصْحابهم .

وفي اليواقيت والجواهر - أنه روى عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنـه كـان يقـول: " لا ينبـغي لمـن لم يعـرف دليلــي أن يفـني بكلامي "(١) ، وكان رضي الله عنه إذا أفتى يقول هذا رأي النعمان بن ثابت يعني نفسه ، وهو أحسن ما قدرنا عليه ، فمن جاء بأحسن

. ذكره الشعراني في " الميزان " عن أبي حنيفة (٥٨/١) . وانظر " الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء " لابن عبد الحر (ص٥٤٥) .

منه فهو أولى بالصَّواب ، وكان الإمام مالك رضي الله عنه يقـول : " ما من أحد إِلاَّ وهو مأخوذ مـن كلامـه ومـردود عليـه إِلاَّ رسـول الله صلى الله عليه وسلم "(١)

وروى الحاكم (٢) والبيهقي (٦) عـن الشـافعي رضـي الله عنـه أنّـه كان يقول : إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي .

وفي رواية (١) إذا رأيتم كلامي يخالف الحديث فاعملوا بالحديث واضربوا بكلامي الحائط .

وأورده تقي الدين السبكي في " الفتاوى " (١٤٨/١) من قول ابس عباس متعجباً من حسنه ثم قال : " وأخذ هذه الكلمة من ابسن عباس مجاهد ، وأخذها منهما مالك رضي الله عنه واشتهرت عنه " اه. .

(٢)و(٣) : عزاه إليهما الشعراني في " الميزان " (٥٧/١) .

وذكره الفلاني في " إيقاظ الهمــم " (ص١٠٧) ، وابن ححر في توالي التأسيس (ص٩٠١) .

(٤) : أخرجه البيهقي في " المناقب " (٢/١١ -٤٧٣) .

وانظر " إيقاظ الهمم " للفلاني (ص١٠٠) ، وإعلام الموقعين لابس قيم الجوزية (٢٨٥/٢) .

وقال يوماً للمزني (١): يا أبا إبراهيم لا تقلدني في كل ما أقول ، وانظر في ذلك لنفسك فإنه دين ، وكان رضي الله عنه يقول : لا حجة في قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كثروا ، ولا في قياس ولا في شيء ، وما ثَمَّ إلا طاعة الله ورسوله بالتسليم .

وكان الإمام أحمد^(٢) رضي الله عنه يقول : ليس لأحــد مـع الله ورسوله كلام .

(١): هـ إسماعيل بن يحيسى بـن إسماعيل بـن عمـرو بـن مسـلم المزنـي، المصري، الشافعي، أبو إبراهيـم: فقيه، محتهـد، صحـب الشافعي وحدث عنه، وتوفي بمصر.

ولد سنة (١٧٥هـ) وتوفي سنة (٢٦٤هـ) .

صنف كتباً كثيرة في الفقه الشافعي منها: " الجامع الكبير " " الجامع الصغير " " مختصر الترغيب في العلم " " كتاب الوثائق " .

انظر: "وفيات الأعيان" (٨٩-٨٨) "النجوم الزاهرة" (٢٩/٣) " تهذيب الأسماء واللغات " (٢٨٥/٢) " شذرات الذهب " (٢٩/٢) " معجم المؤلفين " (١٤٨/٢) " معجم المؤلفين " (٣٨٣/١) " معجم المؤلفين " (٣٨٣/١) .

(۲): ذكره الفلانسي في " إيقاظ الهمم " (ص١١٣) وابن القيم في إعلام
 الموقعين (٢٠٠/٢).

وقال أيضاً لرجل: لا تقلدني ولا تقلدن مالكاً ولا الأوزاعي لا النخعي ولا غيرهم، وخذ الأحكام من حيث أخذوا من لا النخعي ولا غيرهم، وخذ الأحكام من حيث أخذوا من لكتاب والسنة، لا ينبغي لأحد أنْ يفتي إلا أنْ يعرف أقاويل لعلماء في الفتاوى الشرعية ويعرف مذاهبهم، فإن سئل عن مَسْألة بلم أن العلماء الذين يُتّخذُ مذهبهم قد اتفقوا عليها فلا بأس بأنْ بول : هذا جائز وهذا لا يجوز ويكون قوله على سبيل الحكاية، بان كانت مَسْألة قد اختلفوا فيها فلا بأس بأنْ يقول هذا جائز في نول فلان وفي قول فلان لا يجوز وليس له أنْ يختار فيحيب بقول مضهم ما لم يعرف حجته.

وعن أبي يوسف وزُفَر^(۱) وغيرهما رحمهم الله أنهم قالوا: لا كل لأحد أن يفتي بقولنا ما لم يعلم من أين قلنا .

قيل لعصام بن يوسف رحمه الله : إنك تكثر الخلاف لأبي حيفة رحمه الله قال : لأنَّ أبا حنيفة رحمه الله أُوتي من الفهم ما لم وَنَ ، فأدرك بفهمِه ما لم ندرك ، ولا يسعنا أن نفتي بقوله ما لم

عن محمد بن الحسن أنّه سئل متى يحل للرجل أنْ يفــتي قـــال : إِنْ كانَ من أهْل الاجْتهاد فلا يسعه .

⁽١) : ذكره الفلاني في " إيقاظ الهمم " (ص٥٢) .

قيل : كيف يكون من أهل الاجتهاد ؟ قـال : أَنْ يعـرف وجـوه المسائل ويناظر أقرانه إذا خالفوه .

قيل: أدنى الشُّروط للاجْتهاد حفظ المبسوط .

وفي البحر الوائق عن أبي الليث قال: سئل أبو نصر عن مسألة وردت عليه ، ماتقول رحمك الله وقعت عندك كتب أربعة ، كتاب إبراهيم بن رستم ، وأدب القاضي عن الخصّاف ، وكتاب الجحرد ، وكتاب البحرد ، وكتاب النوادر من جهة هشام ، هل يجوز لنا أن نفتي منها أو لا ؟ وهل هذه الكتب محمودة عندك ؟ فقال : ما صح عن أصحابنا فذلك علم مجبوب مرغوب فيه مرضي به ، وأما الفتيا فإني لا أرى لأحد أن يفتي بشيء لا يفهمه ، ولا يحمل أثقال الناس ، فإن كانت مسائل قد اشتهرت وظهرت وانجلت عن أصحابنا رجوت أن يسع في الاعتماد عليها .

وفيه أيضاً: لو احتجم أو اغتاب فظن أنه يفطره ، ثمَّ أكل ، إنّ لم يستفت فقيهاً ولا بلغه الخبر فعليه الكفَّارة ، لأنَّه مجرد جهل، وأنه ليس بعذر في دار الإسالام .

وإن استفتى فقيهاً فأفتاه لا كفارة عليه ، لأنَّ العامي يجب عليه تقليد (١) العالم إذا كان يَعْتمد على فتواه ، فكان معذوراً فيما صنع

وإن لم يستفت ولكن بلغه الخبر وهو قوله صلى الله عليه وسلم: " افطر الحاجم والمحجوم "(١) وقوله عليه الصّلاة والسّلام: الغيبة تفطر الصائم "(١) ولم يعرف النسخ ولا تأويله: لا كفارة عليه عندهما ، لأنّ ظاهر الحديث واجب العمل به ، خلافاً لأبي وسف لأنّه ليس للعامي العمل بالحديث لعدم علمه بالناسخ والنسوخ.

ولـو لمـس امرأة أو قبلها بشهوة أو اكتحل بشهوة فظن أن ذلك

رإن كان المفتي مخطئاً فيما أفتى .

الفرق بين التقليد والاتباع فيما تقدم .

⁽١) : رواه البخـاري في صحيحه (٢٩٠/٢) عن الحسن ، في كتاب الصــوم " باب الحجامة والقيء للصائم " . وأخرجه الترمذي (٧٧٤) عن رافع ابن خديج .

⁽۱) : قال الزيلعي في " نصب الراية " (٤/٢/٢) : يشير إلى حديث :

" الغيبة تفطر الصائم " وورد في ذلك أحاديث كلها مدخولة فمنها :
مارواه ابن أبي شيبة في " مصنفه " - (٤/٣) - وإسحاق بـن راهوية
في " مسنده " قالا : ثنا وكبع ثنا يزيد بن أبان الرقاشي عـن أنس بن
مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قـال : " ما صام
من ظل يأكل لحوم الناس " زاد ابن إسحاق في حديثه : " إذا اغتياب
الصائم فقد أفطر " اه.

⁽١) : الصواب أن يقول : (العامي يجب عليه اتباع العالم) لما زأيت من ◄

يفطر فأفطر ، فعليه الكفارة ، إِلاَّ إِذَا استفتى فقيهاً فأفتاه بالفطر ، أو بلغه خبر فيه .

ولو نوى الصَّوم قبل الزوال ثمَّ أَفطر لم تلزمه الكفارة عند أبي حنيفة رضي الله عنه خلافاً لهما . كذا في المحيط . وقد عُلِمَ من هذا أنَّ مذهبَ العامي فتوى مفتية .

وفيه أيضاً في " باب قضاء الفوائت " إِنْ كَانَ عامياً ليس ك مذهب معين ، فمذهبه فتوى مفتية ، كما صَرحوا به ، فإن أفتاه حنفي أعاد العصر والمغرب ، وإنْ أفتاه شافعي فلا يعيدهما ، ولا عيرة برأيه .

وإِنْ لم يستفت أحداً أَوْ صادف الصحة على مذهب مجتهد أَجْزأه ولا إعادة عليه .

قال ابن الصَّلاح^(۱): من وحد من الشَّافعية حديثاً يخالف مذهبه نَظَر ، إن كملت له آلة الاجتهاد مطلقاً أو في ذلك الباب أو المسألة كان له الاستقلال بالعمل.

وإن لم يكمل وشَقَّ مخالفةُ الحديث بعد أنْ يبحثُ فلنم يجه للمخالفة حواباً شافياً عنه فله العمل به إِنْ كانَ عمل به إِمام مستقل غير الشَّافعي ويكون هذا عذراً له في ترك مَذْهب إِمامه ههنا وحسَّه

النووي وقرره .

٣- ومنها أنَّ أكثر صُور الخلاف بين الفقهاء لا سيَّما في المسائل التي ظهر فيها أقوال الصَّحابة في الجانبين ، كتكبيرات التشريق ، وتكبيرات العيديين ، ونكاح المُحْرِم ، وتشهد ابن عباس وابن مَسْعود والإخفاء بالبسملة وبآمين ، والإشفاع والإيتار في الإقامة ونحو ذلك إنَّما هو في ترجيح أحد القولين .

وكان السّلف لا يختلفون في أصل المشروعية ، وإنّما كان خلافهم في أولَى الأمرين ، ونظيره اختلاف القراء في وجوه القراءات ، وقد عللوا كثيراً من هذا الباب بأنَّ الصّحابة مختلفون ، وأنّهم جميعاً على الهدى ، ولذلك لم يزل العلماء يجوزون فتاوى المفتين في المسائل الاجتهادية ويسلمون قضاء القضاة ، ويعملون في بعض الأحيان بخلاف مذهبهم ، ولا تَرى أئمة المذاهب في هذه المواضع إلا وهم يصححون القول ويبينون الخلاف ، يقول أحدهم : هذا أحوط ، وهذا هو المختار ، وهذا أحب إلى ، ويقول: ما بلغنا إلا ذلك ، وهمذا كثيرٌ في المبسوط وآثار محمد رحمه الله وكلام الشّافعي رحمه الله .

ثم خلف من بعدهم خَلَفٌ اختصروا كلام القوم فتأولوا الخلاف ، وثبتوا على مختار أئمتهم ، والذي يُروَى عن السَّلف من الخلاف ، وثبتوا على مختار أئمتهم وألا يخرج عنها بحال ، فإن ذلك إما تأكيد الأخذ بمذهب أصحابهم وألا يخرج عنها بحال ، فإن ذلك إما

⁽١) : في كتابه " أدب المفتي والمستفتي " (ص٨٧) .

الأمر جبِلّي ، فإن كلَّ إنسان يحب ما هو مختار أصْحابه وقومه ، حتى في الزي والمطاعم ، أو لصولة ناشئة من ملاحظة الدليل ، أو لنحو ذلك من الأسباب ، فظنه البعض تعصباً دينياً حاشاهم من ذلك .

وقد كان في الصَّحابة والتابعين ومن بعدهم من يقرأ البسملة ، ومنهم مَنْ لا يقرؤها ، ومنهم مَنْ يجهر بها ، ومنهم مَنْ لا يجهر بها ، وكان منهم من يقنت في الفحر ، ومنهم مَنْ لا يقنت في الفحر . ومنهم مَنْ يتوضأ مِنَ الحجامة والرعاف والقيء ، ومنهم مَنْ لا يتوضأ مِنَ الحجامة والرعاف والقيء ، ومنهم مَنْ لا يتوضأ مِنْ ذلك ، ومنهم من يتوضأ من ذلك ، ومنهم من يتوضأ مِنْ ألك ، ومنهم مَنْ يتوضأ مِنْ ألك عنه ومنهم مَنْ يتوضأ مِنْ ألك يتوضأ مِنْ ذلك ، ومنهم مَنْ يتوضأ مِنْ ذلك .

ومع هذا فكان بعضهم يصلي خلف بعض مثل ما كان أبو حنيفة وأصحابه والشَّافعي وغيرهم رضي الله عنهم يصلون خلف أئمة المدينة من المالكية وغيرهم ، وإن كانوا لا يقرؤون البسملة لا سراً ولا جهراً ، وصلى الرشيد إماماً وقد احتجم فصلى الإمام أبو يوسف خلفه ولم يعد ، وكان أفتاه الامام مالك بأبه لا وضوءً عليه .

وكان الإمام أحمد بن حنبل يرى الوضوء من الرعاف والحجامة،

فقيل له : فإن كان الإمام قد خرج منه الدم و لم يتوضأ ، هـل تصلي خلفه ؟ فقال : كيف لا أصلي خلف الإمام مالك وسعيد بـن المسيب .

وروي أنَّ أَبا يوسف ومحمداً كانا يكبران في العيدين تكبير ابـن عباس لأنَّ هارونَ الرشيد كان يحب تكبير جده .

وصلَّى الشَّافعي رحمه الله الصُّبْحَ قريباً من مقبرة أبي حنيفة رحمه الله فلم يقنت تأدباً معه ، وقال أيضاً : ربما انحدرنا إلى مَذْهب أهْــل العراق .

وقال مالك رحمه الله للمنصور وهارون الرشيد ما ذكرنا عنه سابقاً .

وفي البزَّازية عن الإمام الثاني - وهو أبو يوسف رحمه الله - أنه صلى يوم الجمعة مغتسلاً من الحمام ، وصلى بالناس وتفرقوا ، ثمَّ أخبرَ بوجود فأرة ميتة في بئر الحمام ، فقال : إذاً نأخذ بقول إخواننا من أهْل المدينة : إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خَبثاً . (انتهى) .

وسئل الإمام الخجندي رحمه الله عن رجل شافعي المذهب تسرك صلاة سنةٍ أو سنتين ، ثم انتقل إلى مذهب أبسي حنيفة رحمه الله ، كيف يجب عليه القضاء ، أيقضيها على مذهب الشافعي أو على مذهب أبي حنيفة ؟ فقال : على أي المذهبين قَضَى بعد أن يعتقد جوازها جاز .

الفهارس أولاً: فهرس الأعلام المترجم لهم في هذه الرسالة. ثانياً: فهرس موضوعات هذه الرسالة.

وفي جامع الفتاوى أنه إن قالَ حنفي : " إن تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثاً " ، ثمَّ استفتى شافعياً فأجاب إنها لا تطلق ، ويمينه باطل فلا بأس باقتدائه بالشَّافعي في هذه المسألة ، لأنَّ كثيراً من الصَّحابة في حانبه .

قال محمد رحمه الله في أماليه: لو أنَّ فقيها قيال لامرأته: أنت طالق البتة ، وهو ممن يراها ثلاثاً ، ثمَّ قضى عليه قاض بأنها رجعية ، وسعه المُقامُ معها ، وكذا كل فصل مما يختلف فيه الفقهاء من تحريم أو تحليل أو إعتاق أو أخذ مال أو غيره ، ينبغي للفقيه المقضي عليه الأخذ بقضاء القاضي ، ويدع رأيه ويُلزم نفسه ، ما الزَّمَ القاضى ويأخذُ ما أعطاه .

قال محمد رحمه الله : وكذلك رجل لا علم له ، ابتلى ببلية فسأل عنها الفقهاء ، فأفتوه فيها بحلال أو بحرام وقضى عليه قاضي المسلمين بخلاف ذلك ، وهي مما يُحتلف فيه الفقهاء ، فينبغي لـه أن يأخذ بقضاء القاضي ، ويدع ما أفتاه الفقهاء . (انتهى) .

وقد أطنبنا الكلام في هذا المقام غاية الإطناب والله وحده أعلم بالصّواب .

> (وربنا الرحمن المستعان على ما تصفون) تمـــت

(أولاً) : فهرس الأعلام المترجم لهم في " الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف "

الصفحة	الاسم
۲۸	- عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي .
70	- مالك بن أنس .
77	- أبو بكر السيوطي .
٨٢	- النعمان بن ثابت (أبو حنيفة) .
٦٨	- محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني .
79	- عبد الرزاق بن همام الصنعاني .
79	- عبد الله بن محمد (ابن أبي شيبة) .
79	- يعقوب بن إبراهيم البغدادي (أبو يوسف) .
٧.	- هارون بن محمد المهدي المعروف بالرشيد .
٧٦	- محمد بن مسلم بن شهاب الزهري .
٧٧	- محمد بن إدريس الشافعي .
91	- محمد بن إسماعيل البخاري .
9 4	- مسلم بن الحجاج القشيري .
94	- سليمان بن الأشعث (أبو داود) .
9 &	- محمد بن عيسي بن سورة (الترمذي) .

(ثانياً): فهرس موضوعات رسالة " الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف "

الصفحة	الموضوع
11-0	(أولاً): مقدمة التحقيق .
19-15	(ثانياً): ترجمة المؤلف.
١٣	۱ – اسمه ومولده ونشأته .
١٤.	٢- أخلاقه وآدابه وشيمه .
1 5	٣- مسلكه .
١٤	٤ – مكانته العلمية .
10	٥- مشايخه .
7.1	٦ - تلامذته
17	٧- مصنفاته .
١٨-	۸- وفائه .
77-71	(ثالثاً) : عملنا في تحقيق الرسالة .
77-37	مقدمة المؤلف .
	الباب الأول :

الاسم
- علي بن أحمد بن حزم .
– أحمد بن محمد الخطابي .
 - محمد بن علي بن عطية المكي (أبو طالب) .
 عبد السلام بن عبد الرحمن اليمني الشافعي .
- عثمان بن عبد الرحمن الشافعي (المعروف بابن
الصلاح).
– يحيى بن شرف النووي .
- محمد بن محمد الطوسي الشافعي المعروف بالغزالي .
- محمد بن أحمد بن أبي بكر السرخسي .

- إسماعيل بن يحيى المزني الشافعي ..

أسباب اختلاف الصحابة والتابعين في الفروع :

١) منها أن صحابياً سمع حكماً في قضية أو فتوى

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
صلى الله	وبالجملة فاختلفت مذاهب أصحاب النبي		و لم يسمعه الآخر ، فاجتهد برأيه في ذلك وهذا
	عليه وسلم وأخذ عنهم التابعون كل وال	72	على و جوه :
٥٢	تيسر له	72.	(أحدها) : أن يقع اجتهادُهُ موافق الحديث .
	الباب الثاني:		(وثانيها) : أن يقع بينهما المناظرة ويظهر الحديثُ
٥٧	أسباب اختلاف مذاهب الفقهاء		بالوجه الذي يقع به غالبُ الظن ، فيرجع عن
	الباب الثالث:	40	اجتهاده إلى المسموع .
محاب الرأي ٨١	أسباب الاختلاف بين أهل الحديث وأه		(وثالثهما) : أن يبلغه الحديث ولكن لا على الوجه
,, Ç,	الباب الرابع :		الذي يقع به غالبُ الظن ، فلم يترك اجتهاده ،
ان سب	حكاية حال الناس قبل المائة الرابعة وبي	41	بل طُعَن فِي الحديث .
	الاختلاف بين الأوائل والأواخر	۳۸	(ورابعها) : أن لا يصل إليه الحديث أصلاً :
1.9	ئلاث خصال يمتاز بها الجمتهد المستقل .		٢) ومن تلك الضروب أن يروا رسول الله صلى الله
1 1 5	الباب الخامس:		عليه وسلم فعل فعلاً فحمله بعضهم على القربة
. 12.	حكاية ما حدث في الناس بعد المائة الرا	79	وبعضهم على الإباحة .
	١- الجدل والخلاف في علم الفقه .	13	٣) ومنها اختلافُ الوَهْم .
١٣٣	 ٢- ومنها: أنهم اطمأنوا بالتقليد. 	٤٥	٤) ومنها اختلاف السهو والنسيان .
184		٤٦	٥) ومنها اختلاف الضبط .
	 ۳- ومنها: أن أقبل أكثرهم على التعم 	٤٧	٦) ومنها اختلافهم في علة الحكم .
1 & &	کل فن .	٤٩	٧) ومنها اختلافهم في الجمع بين المختلفين .

الإرشاد إلى مهمات علم الإسناد

لحدث الدبار الهندبة ومرجع الأسانيد الحديثية ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (١١١١-١٢١١٨)

اعتنى به وعلق عليه بدر بن علي بن طامي العتيبي

الصفحة	الموضوع		
127	التقليد في المداهب الأربعة .		
179	فهرس الأعلام.		
171	فهرس الموضوعات .		

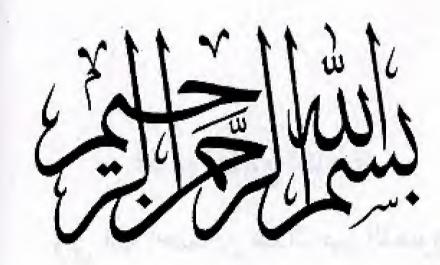
بسم الله الرحمن الرحيم المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن علم الحديث والرواية شرف هذه الأمة، وسجل تاريخها الذي يتناقله العلماء كابرًا عن كابر، ويربط بالأوائل في الدين الأواخر، فهو ميراث النبوة نتوارثه الأجيال جيلًا بعد جيل، والنبي على قال: «العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا درهمًا ولا دينارًا وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه فقد أخذ بحظ وافر»، رواه أحمد في «مسنده» من حديث أبي الدرداء وللها ، قال الإمام أحمد: حدثنا الحكم بن موسى، حدثنا ابن عياش، عن عاصم، عن رجاء بن حيوة، عن داود بن جميل، عن كثير بن قيس، قال: أقبل رجل من المدينة فذكر معناه، ورواه جماعة آخرون.

وهكذا العلم ينال بالتلقي عن العلماء، والسماع منهم، والقراءة على أيديهم، لا ثقافة عصرنا وفكره، وفقه المجلات والصحف، وإنما الشرف يكون لصاحب الحديث إذا سئل: من علمك؟ فيقول: شيخنا فلان، وهو درس على يد فلان، وهو قد درس على يد فلان، وهو قد درس على يد فلان، إلى أن تتصل سلسلة علمه بالمعلم الأول محمد ﷺ، فهذا الفخر وإلا فلا.

ولما قبل لبعض الفضلاء: نراك تحب الحديث وكتابته؟ قال: «أو لا أحب أن يكتب اسمي واسم المصطفى ﷺ في سطر!».



قال بعضهم منشداً:

قال الشافعي: «لولا حفظ العلم بالإسناد في الدفاتر لخطبت الزنادقة على المنابر» رواه الهروي في «ذم الكلام».

وقال عبد الله بن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، رواه مسلم في مقدمة االصحيح».

ولا يعيب الإسناد في أول الزمان وآخره إلا أحد رجلين:

إما من لا دراية له بأهميته أو منافق ملأ الغل والحقد فؤاده.

ولهذا ما من قرن من القرون إلا ومنه من يجمل عن القرن الذين قبله العلم، ما بين السماع منهم، والقراءة عليهم، وأخذ الإذن العام عنهم بالرواية، أو بالتخصيص وهي الإجازة، أو غير ذلك من طرق التحمل.

واحتمال العلم ونقله من جيل إلى جيل له فضيلة ثابتة عن النبي على كما روينا في المسند الإمام أحمد، قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة وعبد الرزاق، أخبرنا إسرائيل، عن سماك بن حرب، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، عن النبي على أنه قال: قال عبد الرزاق: سمعت رسول الله على فول: انضر الله المرأ سمع منا حديثًا فحفظه حتى يبلغه، فرب مبلغ أحفظ من سامع».

قال القاسم بن يوسف التجيبي في هبرنامجه بعد أن أسند هذا الحديث: «فجميع أمل الرواية والإسناد يرجون الدخول في هذه الدعوة المباركة السنية، جعلنا الله نمالي ممن دخل فيها بصدق وحسن نية، ويلغنا من ذلك الأمنية . . » آمين .

وفي نقله استجابة لأمر النبي ﷺ الذي رويناه في «صحيح البخاري» قال: حدثنا ابو عاصم الضحاك بن مخلد، أخبرنا الأوزاعي، حدثنا حسان بن عطبة، عن أب كبشة، عن عبد الله بن عمرو: أن النبي ﷺ قال: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من الناره.

وترهيب النبي ﷺ من الكذب عليه بعد أمره بالبلاغ والنقل عنه فيه إشارة الله علم العلل ونقد الأحاديث وتتبع الأسانيد وتفحصها، فشرف أهل الرواية بحصل لهم من وجهين في هذا الحديث: من حيث امتنالهم لأمر رسول الله ﷺ الملاغ الحديث، ومن حيث نفيهم للكذب عليه وأن ينسب إليه ما لم يقل.

وذكر النبي على فضيلة أهله فيما روينا في كتاب «البدع» لابن وضح قد أنه حدثنا محمد بن سعيد بن أبي مريم، قال: حدثنا أسد بن موسى، قال: حدثنا إساعيل بن عيّاش، عن معان بن رفاعة السلامي، عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري -وهو تابعي-قال: قال رسول الله على المحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، وروي من طرق عدة، وعن جمع من الصحابة مرفوعًا، وصححه الإمام أحمد في رواية مهنا عنه، وضعفه الأكثرون.

ولهذا كان الفاصل بين أهل السنة وأهل البدع اتباع الأثر، وطلب الإسناد وتتبع الطرق، ومعرفة صحة الخبر؛ لأنهم أعدل الناس طريقة، كما تقدم نقله عن الشافعي وابن المبارك.

وكما روى الهروي، عن إبراهيم الحربي: أنه قال: «إذا لم يكن عند الرجل فلان عن فلان فاغسل البدين منه».

⁽١) الصحيح أن اطعا ليس من أسماء الذي على وما ورد في أول سورة اطعا فهو من الحروف المقطعة التي صفرت بها بعض السور كـ [الم] و [المر] و العصر] وتحوها، والكلام في معناها مشهور مدؤن في كتب التفاسير.

وقال سفيان الثوري: «الإسناد سلاح المؤمن إذا لم يكن معه سلاح» رواه الهروي.

وأهل البدع تنقطع ظهورهم وتحمّر أنوفهم أمام الأسانيد، ولذا هم لا يجبون نقلها، ولا سماعها، ولا الاحتجاج بها:

روى الهروي في «ذم الكلام» والصابوني في «السنة» عن شيخه الحاكم أبي عبد الله قال: سمعت الشيخ أبا بكر -أحمد بن إسحاق الفقيه- يناظر رجلًا فقال الشيخ أبو بكر: «حدثنا فلان»، فقال له الرجل، دعنا من حدثنا! إلى متى حدثنا! فقال الشيخ أبو بكر: «قم يا كافر، فلا يحل لك أن تدخل داري بعد هذا أبدًا»، ثم التفت إلى أصحابه فقال: «ما قلت لأحد أخرج من بيتي غير هذا».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية كُلُفَة في «منهاج السنة»: «والإسناد من خصائص الأمة، وهو من خصائص الإسلام، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنة، والرافضة أقل عناية به، إذ لا يصدقون إلا ما يوافق أهواءهم، وعلامة كذبه أنه يخالف هواهم».

ولا يضر الإنسان بل يستحب له حفظ الإسناد من لدنه إلى النبي رَبِيَّة في أي عصر من العصور، حتى وإن طال أمد الزمن بينهم، فها هو الإمام أحمد بحفظ من الأحاديث بالأسانيد، وينقلها للناس، بل ويضمنها فتاويه، وكان بإمكانه أن بختصر على نفسه ويعلق تلك المأثورات، فهو عند الناس ثقة مأمون، وقد أثنى عبد الوهاب الورّاق على الإمام أحمد وقال: قما رأيت مثل أحمد بن حنبل، فقالوا به وأي شيء بان لك من فضله وعلمه على سائر من رأيت ؟!، قال: رجل سئل عن ستين ألف مسألة فأجاب فيها بأن قال: حدثنا وأخبرنا وروينا؟.

وفي ذلك يقول الإمام الصرصري في لاميته في فضائل الإمام أحمد:

حوى ألف ألف من أحاديث أسندت وأثبتها حفظاً بقلب محصل أجاب على ستين ألف قضية بأخبرنا لا من صحائف نقل وها هو الحافظ الدارقطني ت: (٣٨٥ه) تكلفه تعالى، وكتب السنة قد دونت من قبله، ومع ذلك أسند وجمع وصنف، وساق الأحاديث بالأسانيد، قال العتيقي: حضرت مجلس الدارقطني وجاءه أبو الحسن البيضاوي برجل غريب وسأله أن يملي عليه أحاديث، فأملى عليه من حفظه مجلسًا يزيد أحاديثه على العشرين، متون جميعها: "نعم الشيء الهدية أمام الحاجة"، فانصرف الرجل ثم جاءه بعد، وقد أهدى إليه شيئًا، فقربه إليه فأملى عليه من حفظه سبعة عشر حديثًا متونها: "إذا جاءكم كريم قوم فأكرموه".

قال الذهبي في «التذكرة»: "قلت: هنا يخضع للدارقطني ولسعة حفظه الجامع لقوة الحافظة ولقوة الفهم والمعرفة".

وكتابه «العلل» أملاه من حفظه، ومجرد قراءته على أبناء عصرنا ثقيلة مكلفة، فكيف بفهمه واستيعابه، بل كيف بحفظه وسرده، ثم كيف بإنشائه وإملائه ؟! والله المستعان.

ولننحدر مع الزمن إلى زمن أبي إسماعيل الهروي ت: (٤٨١هـ) كَتْنَهُ تعالى، الذي يقول عنه تلميذه ابن طاهر،: سمعته يقول: «أحفظ اثني عشر ألف حديث أسردها سردًا».

قال ابن طاهر: قوقط ما ذكر في مجلسه حديثًا إلا بإسناده، وكان يشير إلى صحته وسقمه».

ونأي إلى زمن شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ت: (٧٢٨ هـ) كَلَفْ تعالى، فعندما سأله صاحب سبته أن يكتب له إجازة بمروياته، كتب له في عشر ورقات جملة من ذلك بأسانيدها من حفظه !.

قال الذهبي تنه في والتذكرة و المحيث بعجز أن يعمل بعضه أكبر عدت يكون! وغير من ذكرت الكثير ممن يفخر بأسانيده، ويشرف بربط شخصه بسلسلة يكون المصطفى يُحِيَّة منتهى حلقاتها، وفي كتاب الذكرة الحفاظ اللذهبي ما يؤكد حرص العلماء على حفظ الحديث وتحملها وأدائها بأسانيدها، فجدير بطالب الحديث قراءته والتأمل فيه، فلعل همته تتقد من سيرة أولئك القوم ويحظى من الحديث قراءته والتأمل فيه، فلعل همته تتقد من سيرة أولئك القوم ويحظى من نار همتهم بجذوة ؟! فلسوف تضيء له ما بين المشرق والمغرب في زماننا، ويصير بها حافظ زمانه، مما تذوب هم أهل عصرنا حتى تصل إلى همته، وما هي إلا جذوة من همة القوم، والله المستعان.

وما أجمل ما أنشده الإمام الشافعي:

عنمي معي حيثما يممت يتبعني إن كنت في البيت كان العلم فيه معي وأنشدوا:

قلبي وعاء له لا بطن صندوق إذكنت في السوق كان العلم في السوق

عليك بالحفظ دون الجمع من كتب فإن للكتب آفات تفرقها النار تحرقها واللهار تخرقها والماء يغرقها والله يسرقها ونقل شيخ مشايخنا محمد عبد الحي الكتاني تؤننه تعالى في كتابه الفريد «فهرس الفهارس والأثبات» عن الشيخ عبد الحق بن سيف الدين الدهلوي في ترجمته وصية جليلة نافعة إذ قال: «أوصائي عبد الوهاب المتقي بأنه ينبغي للمحدث أن يختار لنفسه من الأسانيد التي حصلت له من مشايخه سندًا واحدًا يحفظه ليتصل به إلى سيد المرسلين، وتعود بركته على حامله في الدنيا والآخرة».

قلت: وبإمكان طالب الحديث في زماننا أن يحفظ أسانيده إلى العديد من دواوين الإسلام مع حفظه لما فيها من قبل، وخلك إذا أعانه الله وحفظ الكتاب الذي أنا بصدد التقديم له وهو كتاب طالارشاد الى مهمات علم الإسناد، للشيخ ولي الله أحمد ابن عبد الرحيم الدهلوي، فما رأت العين أسهل منه عبارة، ولا ألطف منه ا

إثارة، في جمع أسانيد القرون المتأخرة في مهمات الأسانيد؛ حتى يتهيأ لمن حفظها أذيتصل به السند إلى أكثر من ثلاثين ديوانا من دواوين الإسلام، وغيرها من كتب أمل العلم الأجلاء؛ وذلك لأنه سبر الأسانيد فوجدها تدور على ثلاثة محاور مصلة الأسانيد:

المحور الأول: سبر أسانيد القرن الثاني عشر والحادي عشر فوجدها تعود إلى بعة علماء من أبرز علماء الإسناد، وهم: الشيخ محمد بن العلاء البابلي، والشيخ عيسى المغربي الجعفري، والشيخ محمد بن سليمان الروداني المغربي، والشيخ إبراهيم بن حسن الكردي المدني، والشيخ حسن بن علي العجيمي المكي، والشيخ أحمد بن محمد النخلي المكي، والشيخ عبد الله بن سالم البصري ثم المكي، وكل من هؤلاء قد جمع ثبتًا ذكر فيه أسانيده، وهي موجودة ما بين مطبوع وغطوط، وعندي مصورات لغالب مخطوطاتها ولله الحمد.

المحور الثاني: أرجع فيه أسانيد هؤلاء السبعة إلى اثنين ممن جمع الأسانيد وحواها في القرن العاشر والتاسع، وهما الزين زكريا، والجلال السيوطي. وهما عمدة من بعدهما في الأسانيد.

والمحور الثالث: أرجع فيه أسانيد هذين الشيخين إلى ثلاثة علماء ممن دار عليهم غالب الإسناد، وحملوا لواء الرواية في القرنين الثامن والسابع، وهم: الشيخ المسند المعمر شهاب الدين -أحمد بن أبي طالب الحجار المعروف بابن الشحنة- والشيخ العالم الفقيه مسند عصره فخر الدين -أبو الحسن على بن أحمد العروف بابن البخاري- والشيخ الحافظ -عبد المؤمن بن خلف الدمياطي- وهؤلاء الثلاثة أهل فخر الرواية والإسناد وعلق في تلك القرون.

ثم بعد ذلك تتجه الأسانيد من هؤلاء الثلاثة إلى العديد من كتب السنة، وقد ذكر المؤلف البعض منها بوسائط لا تزيد عن خمس درجات في الغالب، ومجموع رجال الأسانيد المذكورة في الكتاب كله لا تجاوز المائة والثمانين رجلًا، والرسالة كلها بكامل أسانيدها إلى ما يقارب الأربعين كتابًا تضمها كراسة واحدة في الأصل

المخطوط كما ذكر ذلك الكتاني في ترجمة المؤلف، وسبع ورقات في الأصل المطبوع بالخط المتوسط، فلا يرهبك كبر حجمه هنا فالحواشي زادت من بجدد صفحاته، مع البعد قدر الإمكان عن الإسهاب فيها.

وهذا مما يسهل على طلاب العلم ضبطها وحفظها، وبهذا يجمع شتات الذهن، وتصان همة طالب العلم من الوهن، ويستطيع طالب الحديث والراغب في حفظ الأسانيد أن يسرد أسانيده إلى ما شاء من الكتب ومن ثم إلى النبي على فحق بذلك أن يكون هذا الكتاب فريدا في بابه، نافعًا لأهل الحديث وطلابة في العصور المتأخرة.

وطريقته طريقة فريدة لم أرها - حسب علمي - لأحد قبله، وإن كان قد تبعه فيها بعض من تأخر عنه، أمثال شيخ مشايخنا العلامة الإمام محمد عبد الحق الهاشمي تثننه، فقد صنف الثبته الكبير، على هذه الطريقة ولكن على أربعة محاور، وكتابنا هذا أسهل منه، ولكن كتاب الشيخ عبد الحق الهاشمي أكثر فائدة وأوسع من حيث ذكر الأوائل والعوالي ووصلها، وذكر بعض مهمات الأثبات التي عليها مدار غالب الأسانيد في القرون المتأخرة.

وبعدما منّ الله تعالى على العبد الفقير باتصال الأسانيد إلى الهادي البشير، عليه الصلاة والسلام، عن العديد من مشايخي الأجلاء، وأساتذي الفضلاء اتصل سندي بهذا الثبت، فسرق نظري، وسلب من العقل فكري، وأخذ تفكيري في جلوي وخلوي، من حين نقلته من خط شيخنا عدث الطائف وفقيهها ومفتيها الشيخ العلامة عبد الرحمن بن سعد العياف الدوسري، وبه أجازني مساء يوم الاثنين الموافق للرابع والعشرين من شهر شوال سنة عشرين وأربعمائة وألف للهجرة، وهو نقله عن خط شيخه العلامة سليمان بن عبد الرحمن الحمدان، فأخذت أعيد النظر فيه يوما بعد يوم، ثم حب إلى العناية به والترجمة لرجاله، فأخذت أعيد النظر فيه يوما بعد يوم، ثم حب إلى العناية به والترجمة لرجاله،

راظهاره للنور بعد خفائه، فاعتنیت بتحقیقه مقابلة علی:

[۱] خط شيخنا من خط شيخه ابن حمدان «ش» التي كتبها في ۱۷ شوال
 ۱۳٤٠ هـ.

[۲] وعلى نسخة خطية أخرى للكتاب مصورة "خ" من مكتبة الشيخ
 عب الله السندي تتأذنه، تكرم بها على بعض المشايخ الفضلاء.

[٣] وعلى نسخة خطية «ن» بخط نسخي واضح، مصورة من مكتبة جامعة
 لك سعود.

[٤] وعلى إجازة خطية للمؤلف لبعض طلابه، ساق قيها بعض أسانيده از .

[٥] وعلى إجازة السيد نذير حسين الدهلوي «س» لشيخ مشايخنا على بن ناصر أبو وادي التي ذكر فيها أسانيد «الكتب الستة» و«الموطأ» و«مشكاة المصابيح» من طريق «الإرشاد» وهي بخط تلميذه شيخ مشايخنا الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر بن سعدي كللة.

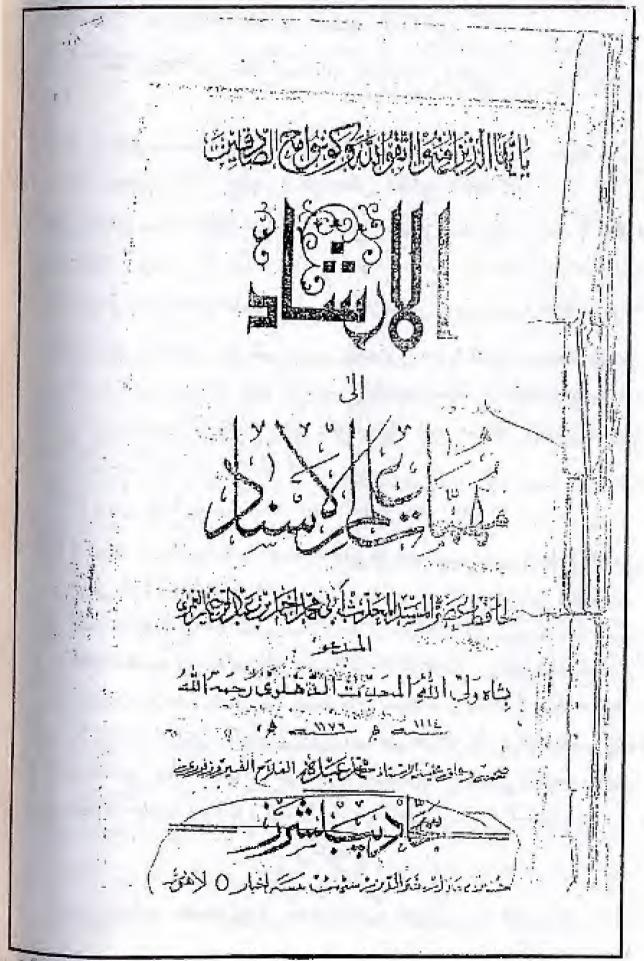
[٦] وعلى طبعة الشيخ محمد عبده الفلاح تثلغة "ع».

[٧] كما قابلت الكتاب على نسخته المطبوعة (ف) ضمن ثبت اعلام القاصي والداني، على كثرة أخطاء وتحريفات هذه النسخة، وما كان من تباين واضح بين النسخ أثبت ما ظهر لي بأنه الصواب، وأما ما فيه اختلاف يسير كزيادة حرف رنحوه اكتفيت بجعله بين حاصرتين للتنبيه على الاختلاف من غير توضيح له في الحاشية أحيانا، ثم قمت بتدقيق الأسانيد من أصولها، والترجمة لرجالها من غير نكلف ولا إطالة والاكتفاء بالعزو إلى أقرب مواطن الترجمة وأشهرها، فصار بهذه الحلة الجميلة التي أسأل الله تعالى أن ينتقع بها المسلمون، ويخصني بالدعاء والذكر الحسن علماء الحديث وطلابه، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

و کتب

بدر بن علي بن طامي العتيبي يوم الأحد ١٢ رمضان ١٤٢٣ هـ، الطائف – الحوية.

(O) 1-12 1/10 20 1 المتحرب أوأرا والمسائع المتعالات وعليه والمعتبي وتحويه الحانات والمتحادث عالى ها. و المطرع حوالي عن المساع المشاعي رأ مشج المراد الشاء الم والفرواب المألز والقبل والزارة والأولي المدفول أرعان والبارة المسهول المنطق المنافية المراغ مسماني فحرث الكليد بداني والتقيير المحارد واحتذاه وعسر النبغر إلا أفرق وجومن كمثا مسالموه فيست اليامد إعريق المتعارات مريسيا براكليب مدتر وموناه جائزه بالكرس نسي والمصور أي مدالي مشرط الروا مدنا عشر عدر على مر الست الأوقد الخروا بصحيح سحامرا مع كالرفار فيرك الراعل الرف الرف الرف المالية عَنظَةُ وَالْهِ الْحَرِدَا مُحْرِدِ السَّا مِنْ اللَّهِ عِلَى اللَّهِ عِلَى اللَّهِ عِلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَّمِ عَلَى اللَّهُ ي من المد العلوال والمدافي من الحرو بمسور المحر من المفردون علم الما الدولا الحدوى مربوك ساعاء ليركو الحريد المنتي مراكبي المراجعة الم غلاف كتاب ((الإرشاد)) من طبعة الشيخ محمد عبده الفلاح



اللإرىشاد إلى مهمات علم الإسناد

جميع الحقوق محفوظة الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

رقم الإيداع: ١٣٠١٧ / ٢٠٠٩ النرنيم الدولي: ١-١٥٥-١٥٥٠ -١٧٧ الصف والإخراج الفي: مصطفى عمد سمد المسافي عمد سميد المسافي المسافي

www.afaak.net

الأرساد الحيماع الاستار المستار المستار المستار المستاد وقده المستاد وقده المستاد المتالية المالية والمالة المنال المؤدد المؤدد

ابن خدرال به العری المعتوید دولیاده المعان به الا العالم المتود العالم المتود

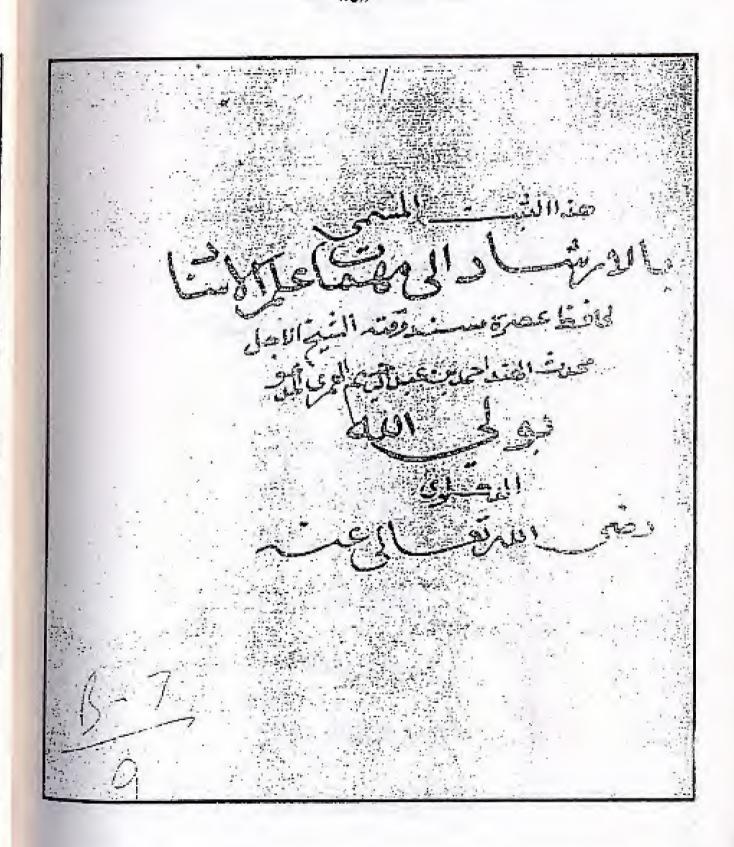
May her may be

A STATE OF THE STA

مصورة الورقة الأولى بخط شيخنا عبد الرحمن العياف نقلاً عن خط شيخه سليمان بن عبد الرحمن الحمدان ((ش))

مريد و مواد المالغ عيل المريد والمون مراجع من مراد عيال المواد عيد المراجع الم مرا عيرَ عَنْ وَالْحُرِيلِ إِنْ إِلَا مِنْ الْمُوالِمُ مِنْ وَالْمُورِدُونَ وَالْمُورِدُونِ وَالْمُؤْمِدُونِ وَلِينِ وَالْمُؤْمِدُونِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِدُونِ وَالْمُؤْمِدُونِ وَالْمُؤْمِدُونِ وَالْمُؤْمِدُونِ وَالْمُؤْمِلِينَا وَالْمُؤْمِلِيِنِ وَالْمُؤْمِلِي وَالْمُؤْمِلِ وَالْمُؤْمِدُونِ وَالْمُؤْمِدُونِ وَالْمُؤْمِلِي وَالْمُؤْم مُعَدِينًا مِنْ الْحَارِينَ الْحَارِينَ الْمُعَالِمُونِ مِنْ الْمُعَالِمُونِ مِنْ الْمُعَالِمُونِ مُعَالِمُونِ مُعَالِمُ مُعَالِمُونِ مُعَالِمُ مُعَالِمُ مُعَالِمُونِ مُعَالِمُ مُعِلِمُ مُعَالِمُ مُعِلِمُ مُعَالِمُ مُعِلِمُ مُعَالِمُ مُعِلِمُ مُعِيمِ مُعِلِمُ مِنْ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مُعِلِمِ مُعِلِمُ مُعِمِلًا مُعِلِمُ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مُعِلِمُ مُعِ المهنوع في عبد الشيم فالعلم، و خديم من العبد و عالم الما المرازية المع في المرع المري عن عليه م المان كور عن مري م المري عن المريد لم عبر لي المد المدين عن والده مو على كل بنية / و قال أحر و المرت حَكِبَةِ الْمَلِيْنِ مِنْ مِنْ مِنْ الْمِنْ مِنْ الْمِنْ مِنْ الْمِنْ مِنْ الْمِنْ مِنْ الْمِنْ مِنْ الْمِنْ مِ - Straining ERPLAN المستريد المارية المراجع والمراجع المستريد المراجع الم وأرب عيد و و في و المداو و المراد و الم <u> بيدي او بيادا اداري الروي وهماية وتي الحرائز ما من لعارة سيوادا عند المديد موية ل مواد</u> <u>عرب تُ النبي من شارس المستقرّاع برحماً ديره الكرّو أح المع وق مع الديومة حديم الرال علومة</u> : مسين البرية البروال مشامز والبويدهذ و رسيدا مستدرة بالأديث والع فهما أن عراية المستناد مدان على الأدور المناع أه والصوالي مشدونان هزا الدو مارن عمرا يه بيان بيام كا و أعل تعقير فرمام مع في منز من يا برنسل المذين من ورنعي و راعيان كارون لقارم علاء من ويدًا عنا ري ل عن الاستسنال ويذه طريق الأرض المراو اكرا منداه در مورد الكن ما ور و مور فر مور و الحرام الم ميد من سما و معرف وكانا مع و محوداً والمورد <u> مِنْ مِن يَهُ العَامِيَّةِ وَرَحِهِ الغُرِلِ مُغَيَّراءٍ شِيرَةً وَمَثْرَ لَكُنْ السِيلَ غَمْدا غَفِلْ أَهُ وَطُجُّ</u> <u> حرزا خرط والرسالة ذكر المطرت المؤون وعرب البيترا مسيدً النبي لمهم على المرا</u> عد في في في من المريق و التربعة الرية على مديدًا المصروع راه المدينة المثلا عالم أن المعالمة والمعالمة وأواقت الملاهر لمن الأقل حاكمة المهاشيق المعراعين والمترم المير وسيالي

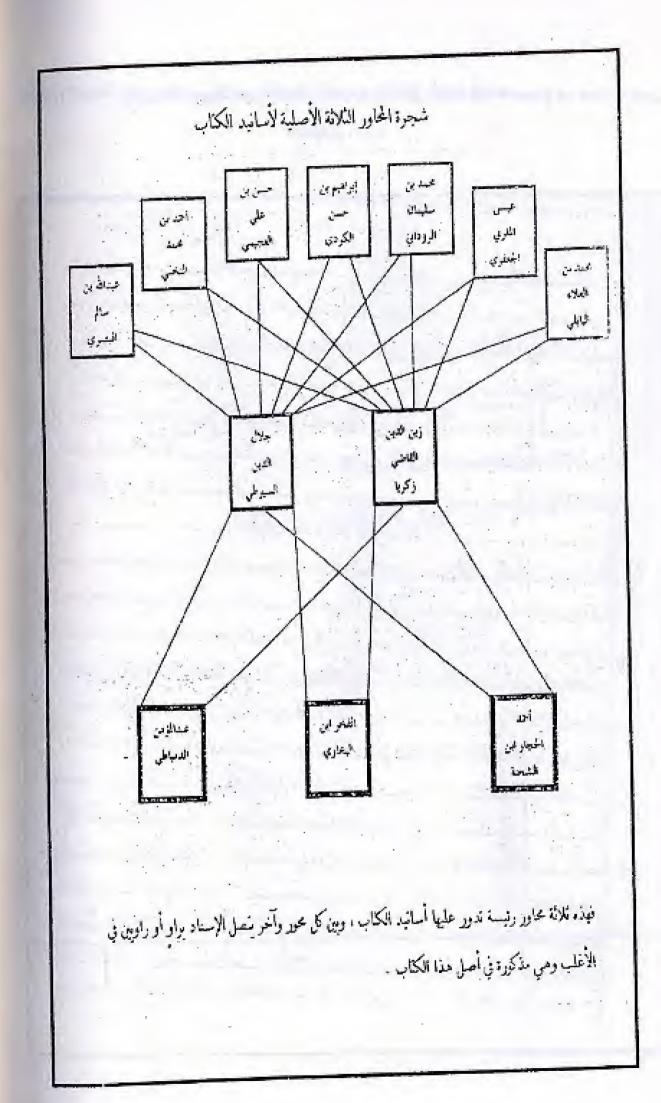
مصورة الورقة الأولى من نسخة الشيخ محب الدين السندي (خ))



مصورة الورقة الأولى بأسانيد علي بن ناصر أبو وادي بخط الشيخ عبدالرحمن بن سعدي

((U))

ا ما معيد قال كيني دلوا له احدر وما رهيم الحديث الربعلوس فعدا له سرا ترمت المحيم المحاربونا صنط المجنا وكفاع لويه الريقي وبالدن فال وصنطوالهما ليخاط عمي لكردم اكدار كالرقرات المان واحدين بني قأل إخدااك المركالا فترا المسالين يحير عمر مل كالاعترال مركرا كالرقيلات علاعا صفاتك خ المطشهرا بي العضر سياسة لهرمة حويرا دار رايق الصنقلان سما عربجسع على الاستا والراهم التارك على سماعه المحيد علال العناس العدمال فالسأنخا بسماعين السن والحديث الهارك الزمير سجاى ولل لوف عدالوان اعدى سعيف الماس العدرالدور معاعدال من عدارى نطفوالدو ودر معاعاما ال التحديد المسري التعديم العويد المسترصيس علال عدرا لد أي المرايد أي إن وطالل مرب سافان عُرَفِيرُ في فيلم الله عدرا عاعدل المراهيم الهاي الامرون المجعني المجاري - أمّا عِن الم يورن ول المرادي علاهنا ولاس ويا على أروم بعلى المناه وي عليه المعالية ا كرا حي ا صنطال المعالية الديوا حيد الساكي ما كنفر الغيالي مرا رك اعال النصار المافظ على على علام الرواد على المادي المنال المافظ الماف



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد: أخبرنا شيخنا المحلث الفقيه أبو سعد -عبد الرحمن (١) بن سعد العياف الدوسري الودعاني الحنبلي الأثري - قراءة عليه في منزله بمحلة العقيق بالطائف، بكماله من أوله إلى آخره، فال: أخبرنا شيخنا المحدث الفقيه المؤرخ الحنبلي الأثري -سليمان (١) بن عبد الرحمن الحمدان كلفة - ومن خطه نقلت، قال: أقول أنا الفقير إلى مولاه سليمان بن عبد الرحمن بن حمدان قد اتصلت إلي رواية هذه الرسالة المسماة بوالإرشاد إلى مهمات علم (١) الإسناد، وبالإجازة عن شيخنا العلامة محدث الحجاز أبي الفيض وأبي الإسعاد -عبد الستار (١) بن عبد الوهاب الصديقي الحنفي،

(٣) ساقط من أصل شيخنا وهو في باقي النسخ.

ترجمة موجزة للمؤلف

هو: الشيخ العلامة محدث الديار الهندية ولي الله أحمد بن عبد الرحيم العمري الدهلوي المحدث، المولود سنة (١١١٤ه)، خاتمة المسندين ومن عليه مدار الإسناد في الهند، قال في «اليانع الجني»: «نشر أعلام الحديث وأخفق لواده، وجدد معالم حتى سلم له الناس أعشار الفضل، وأنه رئيس المحدثين، ونعم الناصر لمنها ميد المرسلين».

وقال الأمير صديق حسن خان في والحطة، في حق المترجم وفريته: «عاد بهم علم الحديث غضًا طريًّا، بعدما كان شيئًا فريًّا، تشهد بذلك كتبهم وفتا ويهم، ونطقت به زبرهم ووصاياهم، ومن كان يرتاب في ذلك فليراجع إلى ما هنالك، فعلى الهند وأهلها شكرهم ما دامت الهند وأهلها».

وقال محمد عبد الحي اللكنوي في دحواشيه على الموطأه: «وتصانيفه كلها تدل على أنه كان من أجلاء النبلاء، وكبار العلماء، موفقًا من الحق بالرشد والصواب، متجنبًا من التعصب و الاعتساف، ماهرًا في العلوم الدينية، متبحرًا في المباحث الحديثية».

قال شيخ مشايخنا -عبد الحي الكتاني-: «وهو ممن ظهر لي أنه يعد من حفاظ القرن الثاني عشر؛ لأنه ممن رحل ورحل إليه، وروى وصنف واختار ورجح وغرس غرسًا بالهند أطعم وأثمر وأكل منه خلق.

توفي المؤلف سنة (١١٧٦ هـ) - وقيل: (١١٧٤ هـ)، وله في «اليانع الجنيَّ ترجمة مطولة، فلتراجع للفائدة.

[اليانع الجني: (٧٩-٩٥)، مطبوع بحاشية «كشف الأستار»، «فهرس الفهارس»: (١١١٩~ ١١٢٢) ويراجع «العجالة النافعة»}.

⁽¹⁾ شيخنا المسند الفقيه عدت الطائف ومفتيها أبو سعد حميد الرحمن بن سعد العياف الودعاني- ولد عام (١٣٤٣هـ) وهو من خواص طلاب الشيخ ابن حمدان، وقرأ عليه الكثير، وعُرف بمالازمته له، وله نبت وإتحاف المريد بعالي الأسانيد، خرجته له، وطبع بعنايتي، وعمدته الشيخ ابن حمدان، وهو بروي عن غيره كالشيخ عبد الله بن عقبل الحنبلي، والشيخ عبد القيوم الرحماني، واكتفيت بهذا الإسناد لجلالة شيخنا العياف، ومكانته في قلبي؛ ولأنه أول أصل ثقلت الكتاب منه، وهو نقله من أصل شيخه ابن حمدان، وإلا فإني أروي هذا الكتاب بعلو من أرجه عدّة عن العديد من مشايخي لا مجال لذكرها الأن.

⁽۲) شيخ مشايخنا الفقيه العلامة الأثري "سليمان بن عبد الرحمن الحمدان المجمعي" ثم المدني ثم المكي ثم الطائفي، ولمد عام (۱۳۲۲هـ) وتوفي عام (۱۳۹۷هـ) بالطائف، وكان صاحب سنة منافح دونها، وله ثبت اسمه فإتخاف العدول الثقات، [روضة الناظرين: ١/١٥٨]، ويراجع مقدمة ثبت شيخنا العباف وترجمتي له هناك.

 ⁽٤) مو شيخ مشايخنا أبو الفيض وأبو الإسعاد عبد الستارين عبد الوهاب الصديقي الحنفي قال عنه الكتان:
 (صاحب التآليف العديدة والرواية الواسعة، العالم، مسند مكة في عصرنا) ولد سنة (١٢٨٦هـ) وتوفي (م١٣٥٥) [الإعلام: ٤/١٢٧]، [فهرس القهارس: ١٨٥]، [تشنيف الأسماع: ٢٠٣].

المقحمة

كل [شيء](١) تعلق به علمك من جهة إخبار غيرك عنه لابد بينك وبينه طريق، إما مخبر واحد أو أكثر من واحد، ولابد لكل واحد من وجه في تحمل الخبر عن صاحبه من سماع [أو] عرض [أو] كتابه، ونحو ذلك(٢).

فيتى بينت الطريق ووجه التحمل فقد أسندت، ومتى تركت ألبيان فقد أغفلت، وغرضنا في هذه الرسالة ذكر الطرق التي منها وصلت إلينا أحاديث النبي يُحَيِّجُ، وفائدة حفظ الإسناد بقاء الشريعة المحمدية على صاحبها الصلاة والتسليمات المشتملة على سعادة الدارين، وذلك ظاهر لمن تأمل، فإنا لم نشاهد النبي ولم نسمع منه بلا واسطة، ولم تصل أحاديثه إلا بالوسائط، سواء كان هذا الوصل من جهة انتساخ النسخ من مثلها، أو من استماع حديث من مخبره أو نحو ذلك، وهذه كلها أنواع الإسناد، فلو لم يكن الإسناد واصلا لم تبق الشريعة، وإخبار من ليس بصدوق أو ليس بضابط لا يعتمد عليه، وكذا النسخة التي [لم تصح] (٢٠) على أصلها ولم يعرف صحة أصلها لا يعتمد عليه، والتحمل منه ما هو قطعي ومنه ما دخله الوهم، فإذا طلبت المعتمد من الأخبار لا سبيل إلى ذلك إلا بمعرفة الرجال

عفا الله عنه، عن الشيخة الفقيهة خديجة (١) بنت العلامة المحدث إسحاق الدهلوي، عن والدها(٢) المذكور عن جده العلامة الشيخ عبد العزيز (٣) بن ولي الله الدهلوي، عن والده مؤلف «الإرشاد» فلله الحمد والمنة، وكتبه ١٧ شوال سنة تسع وأربعين وثلاثمائة وألف للهجرة بمكة المشرفة حرسها الله، ويقول فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وعليه أتوكل

الحمد لله الذي خص هذه الأمة المرحومة بفضيلة عظيمة ، هي حفظ الإسناد، وأمد من شاء منه بعلوه وسعة طرقه ، وما أعظم من إمداد، والصلاة والسلام على سيدنا [محمد] المبعوث [من الله] هاديًا وإمامًا ، وعلى آله وصحبه وحملة دينه الحائزين من السعادة سهامًا .

أما بعد: فيقول خادم حديث النبي ﷺ، المفتقر إلى رحمة ربه الكريم أحمد المعروف بولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي، أحسن الله تعالى إليه، وإلى مشايخه وأبويه:

هذه رسالة مسماة بـ «الإرشاد إلى مهمات علم الإسناد» حداني على تأليفها احتياج أهل العصر إلى مثلها، فإن هذا العلم صار في عصرنا نسيًا منسبًا، وكاد أهل العصر لجهلهم بفضله يتخذونه سخريًا، رتبتها على مقدمة وفصول:

⁽١) مكذا في (خ) و (ع)، وفي (ش): (علم).

 ⁽۲) ذكر المؤلف تثان تعالى بعض صور التحمل:

وأولها: السماع: وهو أن يقرأ الشيخ ويسمع الطالب.

والثاني: المرض: وهو القراءة على الشيخ، والشيخ يسمع.

والثالث: الكتابة: وهي أن يكتب الشيخ مسموعاته لحاضر أو غائبٍ عنه يأذن له بالرواية عنه.

وهناك صور أخرى للتحمل كالإجازة والمناولة والوجادة وغير ذلك، والكلام على ذلك مبسوط في كتب أماعا الحديث

⁽٣) كذا في (ش) و (ن) و (ع)، وفي (خ): [لم تصح] وما أثبت موافق للسياق.

 ⁽۱) الشيخة الجسندة خديجة بنت محمد إسحاق الدهلوي، ولدت (۱۲۳۰هـ)، نفيهة فاضلة، توفيت (۱۳۱۰هـ) [لأعلام المكين: ۱/٤٤٢] وهذا الثبت رواه عن محمد اسحاق الدهلوي جماعة من الشهرهم محدث الديار الهندية نذير حسين الدهلوي.

⁽٢) المحدث المسند الفقيه عمد إسحاق بن أهل الله الدهلوي، عدث الديار الهندية في وقت، ولد نقريبا (٢) المحدث المسند الفقيه عمد إسحاق بن أهل الله الدهلوي، قرأ الكثير على أجداده: عبد القادر بن ولي الله الدهلوي، وأسلح الدهلوي، والشيخ العلامة عبد العزيز بن ولي الله الدهلوي، توفي الله الدهلوي، توفي سنة (١٢٦٢ه) [نهاية الرسوخ، بواسطة «عون المعبود»: ١/ ١٤].

 ⁽٣) عبد العزيز بن ولي الله العمري الدهلوي، ولد عام (١١٥٩هـ) عالم جليل، وعدت نبيل، له مؤلفات عديدة، توتي سنة (١٢٣٩هـ) [المرجع السابق: ١/١٤].

وأحوالهم [وصيغ] (١) تحملهم، وهذا هو علم الإسناد، وحديث النبي للله لم يكتب في العصر الأول، ثم ظهر الإهتمام بكتابته بعد المائة، وكمل التصنيف بعد المائتين، وهذا هو الذي اقتضى تشعب الأسانيد وانقسام [الحديث] (١) إلى مستفيض ومشهور، وصحيح وحسن، وضعيف ومرسل، وأحوج إلى النظر في الاعتبارات والشواهد، واقتضى كون الإسناد خاصًا بهذه الأمة والله أعلم.

وقد أخذت معظم هذا الفن عن أبي طاهر -محمد بن إبراهيم الكردي الهمداني (٣) - أعظم الله أجوره، فسمعت عليه «الأمم» واستنسخناه من خطه، وضبطنا مشكله من خطه بحضرته، وناولني كتاب «مقاليد الإسناد» فطالعته وراجعته فيما أشكل من الفن، ورويت عنه «صحيح البخاري» من أوله إلى آخره، كنت أقرأ وهو يسمع وإذا مللت كان يقرأ وأنا أسمع.

فصل

قد اتصل سندي والحمد لله بسبعة من المشايخ الجلة الكرام، والأثمة القادة الأعلام، من المشهورين بالحرمين المحترمين المجمع على فضلهم بين الخافقين:
1- الشيخ محمد بن العلاء البابلي(٤).

- ۲- والشيخ عيسى المغربي 'جعفري' (۱).
- ٣ والشيخ محمد بن سليمان الرداني المغربي
- ٤- والشيخ إبراهيم بن حسن الكردي المدني (٣).
 - ٥- والشيخ حسن بن علي العجيمي المكي(٤).
 - ٦- والشيخ أحمد بن محمد النخلي المكي^(٥).
- ٧- والشيخ عبد الله بن سالم البصري ثم المكي(٦).
- (١) أبو مهدي عيسى بن محمد بن أحمد المغربي الثعالمي الجزائري ثم المكي، حلاء صاحب كتاب المشرع المروي، بقوله: (خاتمة الحفاظ، وفارس المعاني والألفاظ)، وقال الكتاني: (لا يعلم في عصره أعلم منه بهذا الشأن)، نوفي سنة (١٠٨٠هـ)، (فهرس الفهارس: ٨٠٦ـ١٠٩).
- (۲) العلامة انحدث المسند الرحال أبو عبد الله -عمد بن سليمان الفاسي الرداني- ثم المكي، دفين دمشق،
 مؤلف كتاب «جمع الفوائد» و «صلة الخلف بموصول السلف» مطبوع، ولد سنة (۱۰۳۷هـ)، وتوفي سنة (۱۰۹۵هـ)، (قهارس الفهارس: ٤٢٥].
- (٣) مسند القرن الحادي عشر، وعلامته البرهان -إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكوراني- ثم المدني، مصنف الفهرسة المشهورة المسماة بـ «الأمم بفتح الهمزة والميم لإيفاظ الهمم» طبع قديمًا في الهند، وعندي منه مصورة خطية، توفي سنة (١١٠١هـ) [فهرس الفهارس: ١٦٦، ٩٣٣-١٩٤].
- (3) أبو الأسرار -حسن بن علي بن محمد بن عمر العجيمي- المكي الدار، المسند الفقيه الصوفي، له اثبات عدة، من أشهرها: «كفاية المستطلع ونهاية المتطلع» لا أعلم أنه مطبوع، قال أبو طاهر الكوراني عن كتاب «الأمم» السابق الذكر، و «الكفاية» للعجيمي: (أن كلًا منهما كافي في وصل أسانيد غالب الكتب المتداولة، وفيها الغنية لأهل زماننا)، توفي بالطائف سنة (١١١٣هـ)، [فهرس الفهارس: ٥-٤، ١٨٠٠هـ].
- (٥) المسند المعمر أبو العباس -أحمد بن عمد بن أحمد بن علي- الشهير بالنخلي الصوتي، يفتح النون، وقيل: بكسرها النون، كما قال القارقجي في «أوائله»، إليه المرجع في الإسناد في القرن الحادي عشر، وعلى ثبته المذكور، وعلى «الإمداد» للبصري مدار الإسناد في القرن الثاني عشر، قاله عبد الحي الكتاني، توفي سنة (١١٣٠هم)، (فهرس الفهارس: ٢٥١-٢٥٣).
- (٦) العلامة عبد الله بن سالم البصري أصلاً المكي مولفًا ومدفقًا، الشافعي الأولد سنة (١٠٥٠هـ) قال عنه المعافظ المرتفى بعد وصفه بالحفظ: (اتفقوا على أنه حافظ البلاد الحجازية)، وقال عنه الشيخ إسماعيل بن عمد سعيد سكر: (أمير المؤمنين في الحنيث)، وهكفًا قال المحدث محمد الجوهري، و اثبته مطبوع فديمًا، وعندي منه مصورات خطبة، توفي سنة (١٩٣٤هـ)، (فهرس الفهارس: ٩٥، ١٩٣].

 ⁽۱) كذا في (خ) و (ن) و (ع)، أما في (ش) و (ف) فـ [وصنيع] والصواب ما أثبت.

⁽٢) في (ش) و (ف): [الأحاديث].

 ⁽۲) عمد بن إبراهيم بن حسن بن شهاب الكردي الكورائي الشهرزوري ثم المدني، حلاء الكتاني في فهرس الفهارس؛ بـ: (العلامة المحدث مسند المدينة المنورة ومفتيها) ولد (۱۰۸۱هـ) ومات في رابع ومضان (۱۱٤٥هـ) ترجم له الكتاني [ص: ٤٩٤-٤٩٦].

⁽٤) أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علاء الدين على البابل -بكسر الباء الموحدة- المصري الشافعي، يروى بأنه لما بانت ليلة الفدر دعا الله بأن يكون له في الحديث ما كان لابن حجر فكان كذلك بالنسبة لزمانه، وقد جمع تلميذه التعالمي مروياته في فهرسته المسماة به استخب الأسانيد في وصل المصنفات والأجزاء والمسانيد، وكان بإملاء البابل، توفي (١٧٧هـ) [فهرس الفهارس: ٢١٠-٢١٢].

َ وَلَكُلُ وَاحَدُ مَنْهُمُ رَسَالُةً جَمَعَ [هُو] فَيْهَا، [أو جَمَعُ لَهُ فَيْهَا]^(١) أَسَانَيْدُهُ المتنوعة في علوم شتى.

أما البابلي: فأجازني بجميع ما في [كتاب] (٢) «منتخب الأسانيد» الذي جمعه الشيخ عيسى له: شيخنا الثقة الأمين أبو طاهر محمد بن إبراهيم الكردي، عن أبيه، عن مشايخه الثلاثة الذين سردنا أسمائهم بعد أبيه كلهم، عن البابلي.

وأما الشيخ عيسى: فناولني «مقاليد الأسانيد» تأليفه: شيخنا أبو طاهر، وأجازني بجميع ما فيه أبو طاهر، عن الأربعة المذكورين عنه (٣).

وأما ابن سليمان: فأجازني بجميع ما في «صلة الخلف» تأليفه: شيخنا أبو طاهر مشافهة، عن المصنف مكاتبة.

(ح) وأجازني بجميع ما فيه ولده محمد [وفد الله عنه]⁽¹⁾.

(ح) وأجازني بجميعه السيد عمر (٥) -ابن بنت الشيخ عبد الله بن سالم- عن جده عنه.

وأما الكردي: فأخبرني بجميع الأمم تأليفه سماعًا عليه: أبو طاهر بقراءته على المذكور.

وأما العجيمي: فألف الشيخ تاج الدين الدهان (١١) رسالة بسط فيها أسانيده، أجازني بجميع ما رواه العجيمي: أبو طاهر عنه، وكان أبو طاهر قارئ دروسه، وأخص تلامذته، وقرأ عليه الستة بكاملها.

(ح) وسمعت من الشيخ تاج الدين القلعي (٢) الحنفي مفتي مكة، أوائل السنة [مع] (٣) «مسند الدارمي» و«موطأ محمد وآثاره»، وأجازني بسائرها، وبجميع ما تصح له روايته، عن العجيمي.

أما النخلي: فله رسالة جمع فيها أسانيده، أجازني بها: أبو طاهر عنه.

(ح) وناولنيها الشيخ عبد الرحمن (١) النخلي -ابن الشيخ أحمد المذكور-وأجازني بها، عن أبيه.

وأما البصري: فألف ولده الشيخ سالم (٥) رسالة أجازني بها وبجميع ما تصح روايته السيد عمر عن جده الشيخ عبد الله المذكور، وسمعت عنه أوائل الكتب.

⁽١) ساتطة من (ش).

⁽٢) ساقط من (خ) و (ن) و (ع) و (ف).

⁽٣) هنا يروي المؤلف ما للبابلي وعيسى الثعالبي بواستطين، عن أي طاهر، عن مشايخه، عن المذكورين، ويرويه المؤلف بعلو، عن تاج الدين القلعي، عنهم مباشرة بدون واسطة، وجدت هذا التنبيه في حاشية النسخة (ن)، وهو تنيه صائب.

⁽١) ساقطة من (ش)، وهو الشيخ محمد وفد الله بن الشيخ محمد بن سليمان الرودان، وهذا الرجل ربعا أنكر وجوده البعض، ولكن قد عرفه، وعرّف به المؤرخ النسابة أبو محمد -عبد القادر- المدعو بالجبلاني، الإسحاقي فقال في درحلته الحجازية؛ (ومعن لقينا بالمسجد الحرام وتكررت مجالستنا معه: الفقيه الوجيه السري النزيه محمد بن الفقيه العلامة الرحالة الورع الزاهد سليمان الروداني) [فهوس الفهارس: ٢٨٤].

 ⁽٥) عمر بن عقبل بن أبي بكر، أبو حفص الحسيني العلوي الشهير بالسقاف، حلاء تلميذه الزبيدي به:
 (الإمام المحدث المستد، شيخ الحديث في الحجاز) ولد سنة (١١٠٢هـ)، بروي عن جده -عبد الله بن سالم البصري- توفي سنة (١١٧٤هـ) [فهرس الفهارس: ٧٩٢-٧٩٢].

⁽١) العلامة تاج الدين بن عمد الدهان، تلميذ العجيمي وخاصة طلابه، وعنه ابن عقيلة وغير،، وهو الذي جمع لشيخه ثبته «الكفاية» وترجم له ابن عقيلة في «المواهب الجزيلة» ذكر ذلك عبد الحي الكتاني [فهرس الفهارس: ٥٠٤، ٢٠٧-٢٠٨].

 ⁽٢) قاضي مكة عبد تاج الدين بن الفاضي عبد المحسن القلعي الحنفي المكني الطائي، وصفه الأديب
 الجيلاني الإسحاق في الرحلة الحجازية، ب: (الشيخ الإمام علم الأعلام الفائم بوظيفة الكتب السنة الحديثية ببلد الله الحرام)، توفي سنة: (١١٤٤هم)، [فهرس الفهارس: ٩٧].

 ⁽٣) في (غ) و (ن) و (ع): [وشيئاً]، والمعنى واحد بدليل قوله بعد ذلك: (وأجازني بسائرها) فدل على أن أوله سماع والباقي إجازة.

⁽٤) عبد الرحن بن الشيخ الشهاب أحمد النخلي، لم أقف له على ترجمة.

 ⁽٥) سالم بن عبد الله بن سالم البصري أصلًا المكي دارًا، المستد الشهير، جامع ثبت والده الشيخ عبد الله
 بن سالم البصري المسمى بـ «الإمداد بمعرفة علو الإستاد» توفي سنة (١١٦٠هـ).

(ح) وأجازني أبو طاهر عنه، وقد سمع أبو طاهر «مسند الإمام أحمد» بكماله، عند قبر النبي ﷺ، وقوأ هشمائل الترمذي، بكماله [إلا حديث سمر النساء، فإنه سمعه منه](۱).

سند هؤلاء المشايخ السبعة ينتهي إلى الإمامين الحافظين القدوتين الشهيرين بشيخ الإسلام زين الدين زكريا(٢)، والشيخ جلال الدين السيوطي(٣).

أما البابلي: فروى عن جماعة:

١- منهم: سالم السنهوري(٤)، عن النجم الغيطي(٥)، عن الزين زكريا.

 ٢- ومنهم: سليمان بن عبد الدائم البابلي^(٢)، عن الجمال -يوسف بن زكريا^(٧)- عن والده الزين زكريا .

(١) في (ش) و (ن): [الأحاديث سمر النساء فإنه سمعه منه]، وفي (ف): [شحم النساء !]، والصواب ما أنبت، وهو حديث خرافة المشهور، رواه الترمذي في «الشمائل؛ [ص: ١٣٤] ويليه حديث أم زيخ المشهور أيضًا، وحديث خرافة ضعيف لا يصح، أما حديث أم زرع فهو ثابت في «الصحيحين».

- (٣) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المصري الحافظ المحدّث المفتر الأصولي، جامع الأصول، ومجمع الفوائد، شهرته وذياع صيته تغني عن الترجمة له، تصانيفه مشتهرة منتشرة في سائر الفنون، توفي 🍱 (۹۹۱۱هـ)، [فهرس الفهارس: ۱۰۱۰–۱۰۲۲].
- (1) زين الدين سالم بن محمد بن محمد عز الدين السنهوري المصري المالكي، من علماء مصر، توفي سنة (١٠١٥هـ)، [معجم المؤلفين: ٤/٢٠٤].
- (٥) حافظ الديار المصرية، ومستدها، نجم الدين محمد بن أحمد الغيطي. بفتح الغين المعجمة. السكندوي ثم المصري الشافعي قال في والشفرات، (الإمام المحدث المسند شيخ الإسلام ولد في أثناء العشر الأول من القرن العاشر)، توفي سنة: (٣٨٢هـ) [شذرات الذهب: ٨/ ٤٠٦]، و [فهرس الفهارس: ٨٨٨].
- (٦) سليمان بن عبد الدائم البابلي المصري الشافعي المشهور بكثرة الإحاطة والفقه، تُوفي عام (١٠٦٠هـ) [خلاصة الأثر: ٢/٢١٢].
- (٧) جمال الدين يوسف بن الفاضي زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي المصري المسند الشهير، له فهرمة جمعها له أحد تلاميذه، [فهرس الفهارس: ٢٩٨].

 ٣- ومنهم: النور -علي بن يجي الزيادي^(١)- عن الشهاب -أحمد بن محمد الرملي^(٢)- عن الزين زكريا .

٤ - ومنهم: الشيخ محمد حجازي الواعظ^(٣)، عن الغيطي، عن الزين زكريا -

٥- [ومنهم: البرهان اللقاني، عن الشمس محمد بن أحمد الرملي، عن والده، عن الزين زكريا]⁽¹⁾.

 ٦- ومنهم: أحمد بن عيسى بن جميل^(٥)، عن علي بن أبي بكر القرافي^(١)، عن الجلال السيوطي.

٧- ومنهم: أبو بكر بن إسماعيل(٧)، عن إبراهيم بن عبد الرحمن العلقمي(٨)، عن الجلال السيوطي.

 ⁽٢) قاضي قضاة مصر، ومستدها، الشيخ المعمّر زكريا، بن محمد بن أحمد الأنصاري السنيكي ثم القاهري الأزهري صاحب التصانيف المشهورة، وعليه مدار عامة الأسانيد من بعده، توفي سنة: (٩٢٥هـ) [شذرات الذهب: ٨/ ١٣٤]، [فهرس الفهارس: ٤٥٨].

⁽١) - نور الدين علي بن يجيي الزيادي، الحافظ، انتهت إليه رئاسة العلم في وقته، نوفي عام: (١٠٣٤هـ) [خلاصة الأثر: ١٩٥/٣].

 ⁽٢) شهاب الدين -أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي- . بفتح الراء نسبة إلى قرية بمصر . تلميذ القاضي زكريا وطبقته، من العلماء الحفاظ، توفي سنة: (٩٧١هـ)، [شذرات الذهب: ٨/ ٣٥٩].

⁽٣) عمد بن حجازي بن محمد بن عبد الله الشعراوي الشهير بالواعظ، محدث مقرئ، توفي سنة: (ه١٠٣٥)، (خلاصة الأثر: ١٧٥/٤).

⁽٤) هذا الإسناد بكماله ساقط من (ش) فقط.

 ⁽٥) أحد بن عيسى بن جميل الكلبي شيخ المحيا بالأزهر العلامة الفقيه المحدث، توفي سنة: (١٠٢٧هـ)، [شجرة النور الزكية: ٢٩٠].

 ⁽٦) على بن أحمد بن عبد المهيمن -نور اللمين المصري الشافعي- الشهير بالقرافي، من تلاميذ القاضي زكريا واللقاني وغيرهما، توفي قبل عام: (٩٨٠ هـ)، [الكواكب السائرة: ٣/ ١٨٢].

⁽٧) أبو يكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن وفاء الشنواني التونسي الأصل، والمصري المولد والدار، الشافعي، عالم بالنحو والصرف، صاحب التصانيف النافعة، توفي سنة: (١٠١٩هـ)، [خلاصة الأثر: ٧٩/١]، [معجم المؤلفين:٣/٥٩].

 ⁽A) برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن بن علي بن أبي بكر العلقمي القاهري الشافعي، الحافظ المحدث، وهو العلقمي الصغير، ولد سنة: (٩٢٣هـ)، وتتلمذ على يد أخبه شمس الدين محمد وغبره، نوفي سنة: (٩٩٤هـ)، [شذرات الذهب: ٨/٤٣٤]، و [فهرس الفهارس: ٧٢٨].

وأما ابن سليمان: فروى عن جماعة منهم:

1- شيخ الإسلام أبو عثمان -سعيد بن إبراهيم الجزائري- عرف بـ (قَدُّورة)(١)، عن أبي عثمان -سعيد المقري(٢) - عن الحافظ أبي الحسن علي بن هارون(٣) وأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن أحمد العاصمي الشهير بسقين(٤) عن الزين -زكريا- وهذا إسناد مغربي.

٢- ومنهم: شيخه المعمر أبو مهدي [السكتاني]^(۵) عن المنجور^(۱)، عن
 النجم الغيطي عن الزين زكريا.

٣- ومنهم: أبو الإرشاد علي بن محمد الأجهوري.

(۱) سعيد بن إبراهيم الجزائري -أبو عثمان- لقبه (قدُّورة): فقيه مسند، توفي سنة: (١٠٦٦)، (معجم المؤلفين: ٢١٩/٤).

وللبابلي مشايخ كثيرون غير هؤلاء ينتهون إلى ذينك الإمامين.

وأما الشيخ عيسى: فروى عن جماعة منهم:

١- أبو الإرشاد -نور الدين على بن محمد الأجهوري^(١) - عن علي بن أبي بكر القرافي، عن الجلال السيوطي.

٢- ومنهم: [أبو الحسن] (٢) -شهاب الدين أحمد بن محمد الشهير الخفاجي (٣) عن البرهان -إبراهيم بن أبي بكر العلقمي - عن الجلال السيوطي .

٣- ومنهم أبو الحسن -علي بن محمد [المصري]^(١) - وهو غير الأجهوري، عن [سالم]^(٥) السنهوري، عن النجم الغيطي، عن شيخ الإسلام الزين زكريا.

٤- ومنهم الشيخ سلطان المزاحي^(٦)، عن الشيخ أحمد بن خليل السبكي^(٧)،
 عن النجم الغيطي، عن الزين زكريا.

 ⁽۲) أبو عثمان -سعيد بن أحمد المقري- مفتي تلمسان ستين سنة، فقيه محمد، توفي سنة: (١٠١٠هـ)،
 [درة الحجال: ٣/ ٣٠٠].

 ⁽٣) أبو الحسن -علي بن هارون الحُطيب- الفقيه المحدث، لقبوه بالخزانة العلم)، تسعة علمه، توفي سنة:
 (١٩٥١هـ) (درة الحجال: ٣/ ٢٥٤].

عبد الرحمن بن علي بن أحمد العاصمي السفياني القصري ثم الفاسي، لقبه سقين . بالضم تشديد القاف مفتوحة . مسند حافظ توفي سنة : (٩٥٦هـ) [فهرس الفهارس: ٩٨٧ -٩٨٨].

 ⁽٥) في: (خ) و (ن): [السجستاني]، وهو: عيسى السُّكتاني أبو مهدي، قال عنه تلميذه الرودني في والصلة: (نادرة الدهر... قاضي الدولة المغربية ومفتيها)، توفي سنة: (١٠٦٢هـ)، [خلاصة الأثر: ٣/ ٢٣٥] [الإعلام: ٥/ ٢٨٨].

 ⁽٦) علّامة فاس ومستدها أحمد بن علي بن أبي زيد المنجور، حافظ مؤرخ منقن، توفي سنة: (٩٩٥هـ)،
 (نهرس الفهارس: ٥٦٦-٥٦٧).

 ⁽۱) على بن محمد الملقب بزين العابدين بن الشيخ عبد الرحمن الأجهوري، مسند الدنيا، ومفتي المالكية أبو الحسن البصري- المولود سنة (٩٧٥هـ)، والمتوفى سنة (٦٦٠١هـ)، لم يتزوج ولكن اتصلت به
أسانيد الناس طبقة بعد طبقة، [فهرس الفهارس: ٧٨٢-٧٨٤].

⁽۲) ساقط من (ش) و (ن).

 ⁽٣) الشيخ المعتر شهاب الدين أحمد بن عمد بن عمر الحقاجي، نسبة إلى خفاجة بالفتح والتحقيف، حي من
 بني عامر المصري الحنفي، رحالة مسند، توفي سنة: (١٠٦٩هـ)، [فهرس الفهارس: ٣٧٧-٣٧٨].

⁽٤) في (خ) و (ف): [البصري]، والصواب ما أثبت بدليل توله بعد ذلك: [وهو غير الأجهوري]، والأجهوري أيضًا، وكذا هو في كتابه والأجهوري مصري أيضًا، وكذا هو في كتابه الآخر [إتحاف النبيه: ١٠٠]، وهو: علي بن محمد العارف أبو الحسن المصري، هكذا ذكره الكتابي في دمشيخة، عيسى التعالمي، [فهرس القهارس: ٥٠٢]، ولم أقف له على ترجمة.

⁽٥) ساقط من (ش).

أبو العزاج سلطان بن أحمد بن سلامة المرّاحي المصري الشافعي شيخ فاضل، انتهت إليه مشيخة القراء بالقاهرة، ولدسنة (٩٨٥هـ)، وتوني سنة: (١٠٧٥هـ)، وله ترجمة مطولة في مشيخة أبي المواهب [٧٥-٧٧]
 [خلاصة الأثر: ٢/ ٢١٠].

 ⁽٧) أحمد بن خليل بن إبراهيم السبكي المصري الشافعي، المحدث صاحب التصانيف، توفي سنة:
 (٢٠٣٢هـ) [خلاصة الأثر: ١/ ١٨٥].

وعن الشيخ محمد بن أبي الحسن البكري (١)، عن والده (٢)، عن الزين زكريا. وعن الشمس محمد بن أحمد الرملي، عن والده، عن الزين زكريا. وعن الزين زكريا بلا واسطة.

وعن الشيخ [حسين الدنجيهي]^(٣) عن الجلال السيوطي.

٢- وروى الكردي أيضًا، عن الشيخ سلطان بن محمد بن سلامة أخذ عن جاعة منهم:

الشيخ نور الدين على الزيادي.

وشهاب الدين [أحمد بن](١) خليل السبكي.

سالم السنهوري وهو من أقران البابلي.

وأما العجيمي: فله مشايخ كثيرون سماهم لي أبو طاهر، ولنكتف منهم على أشهرهم، منهم:

 ١- القشاشي، عن الشناوي، عن والده، عن [الشعراوي]^(ه) زكريا، وعن الشناوي، عن [الحسن الدنجيهي]^(١) عن الجلال السيوطي.

(٥) ساقطة من (ش).

٤ - وقاضي القضاة أحمد بن محمد الخفاجي كلاهما ، عن الشمس محمد بن أحمد الرملي(١)، عن الشيخ زكريا، و [كلاهما](٢) عن السراج عمر الجائي(٣) والشيخ بدر الدين ا لكرخي (٤) والشمس محمد بن أحمد العلقمي جميعًا ، عن الزين زكريا والجلال السيوطي.

وأما الكردي: فعن:

١ – الشيخ أحمد القشاشي^(٥) روى بالإجازة العامة عن الشمس الرملي، عن الزين زكريا، وأكثر أخذه قراءة وسماعًا ومشافهة عن الشيخ أحمد الشناوي(٢٠، روى عن جماعة منهم: أبوه -علي بن عبد القدوس(٧)- عن الشيخ أحمد بن حجر المكي (٨) والشيخ عبد الوهاب الشعراوي (٩) كلاهما، عن الزين زكريا.

 ⁽¹⁾ محمد بن محمد بن عبد بن عبد الرحمن البكري الصديقي -شمس الدين أبو المكارم- توفي سنة: (٩٩٤) [شلرات الذهب: ٨/ ٤٣١] [فهرس الفهارس: ١٠٦٢].

⁽٢) علاء الدين أبو الحسن -علي بن جلال الدين عمد البكري الصديقي الشافعي- قال ابن العماد: (الشيخ الإمام المحدث نادرة المزمان وأعجوبة الدهر) توفي سنة: (٩٥٢هـ) [شفرات الذهب: ٨/

⁽٣) كذا في (خ) و (ف)، وفي: (ش): [حسن]، وفي (ن): [الديجهني]، ولم أعثر له على ترجمة.

 ⁽٤) سقط هذا من (خ) و (ف) و (ن)، والصواب ما أثبت من (ش)، وقد تقدمت ترجمته.

⁽١) حكذا في (خ) و (ش) و (ف)، وقد تقدم اختلاف النسخ فيه، و في (ن): [الأنجهي!]، ولم أعتر له على ترجة.

⁽١) شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة الرملي الملقب بالشافعي الصغير، توفي سنة: (١٠٠٤هـ) [خلاصة

⁽٢) في: (خ) و (ف): (ومنهم!)، أي ومن شيوخ ابن سليمان!، وهذا خطأ، والصواب ما أثبت من: (ش)؛ لأن ابن سليمان لا يروي عن الزين زكريا والجلال السيوطي بأقل من واسطنين، كما هو ظاهر، وقد صرح باسمهما في (ن) ووقع هكذا: (والأجهوري والخفاجي كلاهما عن السراج. . . .)-

⁽٣) سراج الدين عبر الجائي الحنفي، مسئد فقيه، [خلاصة الأثر: ٢/١٥٧]

⁽٤) بدر الدين عمد بن محمد الكرخي المصري، مفسر محدث نقيه، توفي سنة: (١٠٠٦هـ)، [خلاصة

 ⁽٥) صفي الدين أحمد بن عمد بن يونس القشاشي المقدسي الأصل المدني الدار، محدث صوفي، توفي سنة : (۱۰۷۱هـ)، [فهرس الفهارس: ۹۷۰ - ۹۷۱].

⁽¹⁾ أحمد بن علي بن عبد القدوس الشناوي ثم المدني، أبو المواهب، فقيه محدث، توفي سنة: (١٠٢٨هـ)، [خلاصة الأثر: ١/ ٣٤٣] [الأعلام: ١/ ١٧٤].

 ⁽٧) على بن عبد القدوس الشناوي، والد المتقدم، ذكره الكردي في «الأمم» في ذيل تراجم الشيوخ» وقال: روى عن ابن حجر المكي وعبد الوهاب الشعراني.

 ⁽٨) أحمد بن عمد بن علي بن حجر الهيشمي. بالمثلثة ويصح بالمثناة. المكي الشافعي، فقيه محدث صوفي، ولد سنة (٨٩٩هـ) وتوفي سنة: (٩٦٤هـ)، [شذرات اللهب: ٨/ ٣٧٠] [فهرس الفهارس: ٣٣٧- ٣٣٧]

 ⁽٩) عبد الوهاب بن أحمد الشعراني أو الشعراوي، مشهور صاحب «الطبقات» محدث صوفي، ولد سنة: (٨٩٨هـ) وتوفي سنة: (٩٧٣هـ) [شفرات الفعب: ٨/ ٣٧٢] [فهرس الفهارس: ١٠٧٩-١٠٨٢].

فصل

سند هذين الإمامين ومن في طبقتهما ينتهي إلى ثلاثة من المسندين الكبراء الذين بهم اتصلت أسانيد من بعدهم بمن قبلهم:

i المسند المعمر الصالح شهاب الدين أحمد بن أبي طالب الحجّار المعروف بابن الشحنة ^(١).

والثاني: العالم الفقيه رحلة الآفاق مسند العصر فخر الدين أبو الحسن -علي بن أحمد بن عبد الهادي- المعروف بابن البخاري^(٢).

والثالث: الحافظ الثقة الأمين شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي (٣).

أما ابن الشحنة: فأخذ الزين، عن الحافظ بن حجر (٤)، عن البرهان الشامي (٥)

(١) الشيخ المسند المعمّر شهاب الدين أحمد بن أبي طالب بن أبي النعم نعمة الصالحي، المعروف بالحجّار، والشهير بابن الشحنة، قبل: بأنه ولد قبل عام (٦٧٤هـ) قال السخاوي: (كان عاميًّا لا يضبط شيئًا ولا يعقل كثيرًا، ومع هذا تداعى الأنمة الحفاظ فضلًا عمن دونهم إلى السماع منه لأجل تفرده....) قلت: أي بعلو الإسناد، توفي عام: (٧٣٠هـ) [الدرر الكامنة: ١/ ١٥٢] [فهرس الفهارس: ٣٤١].

(٢) أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد السمدي المقدسي الصالحي الحنبلي- الشهير بالفخر ابن البخاري، مسند الدنيا، وعدث عصره، ولد سنة (٩٥٥هـ)، وتوفي سنة: (٢٩٠هـ)، [شذرات الذهب: ٥/٤١٤] [قهرس النَّهارس: ٦٣٣].

 (٣) أبو عمد وأبو أحمد عبد المؤمن بن خلف الدمياطي، بإعجام الذال وإحمالها، المحدث الثقة الحجة أمير المؤمنين في الحديث، ممن عليه مدار الإسناد، ولد سنة: (٦١٣هـ)، وتوفي سنة: (٣٠٥هـ) [الدرر الكامنة: ٣٠/٣] [فهرس الفهارس: ٤٠٦-٤٠٩].

 (٤) الحافظ المحدث الشهير، والمحقق النحرير أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، شهرته تغني عن الترجمة له، صاحب النصانيف النافعة الماتعة، ولد سنة: (٧٧٣هـ) وتوفي سنة: (٨٥٢هـ)، [البدر الطالع: ١/ ٨٧]، [قهرس الفهارس: ٢٢١. ٢٣٧]، [الإعلام: ١٧٤/].

(٥) إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن علوان التنوخي البعلي الأصل الدمشقي المنشأ، نزيل القاهرة، ولد سنة: (٧٠٩م)، وهو حافظ مسندله من علو الإسناد نصيب وافر، توفي سنة: (٨٠٠هـ)، [الدرر الكامنة: ١١/١١-١٢]، [الشفرات: ١٦٢٦/٦].

٢- ومنهم: البابلي والشيخ عيسى المغربي والإمام زين العابدين بن عبد القادر الطبري(١).

أما النخلي: فروى عن جماعة منهم:

١- البابلي.

۲- وعيسي.

٣- والكردي وقد ذكرنا أسانيدهم.

٤-ومنهم المنصور الطوخي المصري(٢)، عن الشيخ سلطان المزاحي.

 ٥ - ومنهم الشيخ محمد بن علي بن علان المكي^(٣)، عن جماعة من أهل مكة وغيرهم.

وأما البصري: فمشايخه هم مشايخ النخلي وأكثر الأخذ عن:

١- البايلي.

٢- وعيسي.

٣- وابن سليمان.

٤- والكردي، وقد سردنا أسانيدهم.

 ⁽١) زين الدين بن عبد القادر بن سلطان الطبري ثم المكي، شيخ النخلي، ذكر بعض شأنه في ثبته المسمى ب: ابغية الطالبين؛ [ل: ٥٤].

 ⁽۲) منصور بن عبد الرزاق بن صالح الطوخي المصري الشافعي، شيخ النخلي، وأحد خواص الشيخ سلطان المزاحي إذ لازمه سنين عديدة وقرأ عليه الكثير، ترجم له بإيجاز النخلي في ثبته المسمى بدبغية الطالين؛ [ل: ٢٦].

⁽٣) عمد بن على بن عمد بن علان الصديقي الشافعي المكي، ولد سنة (٩٩٦هـ)، فقيه عدث، نوفي سنة: (١٠٥٧ هـ) [خلاصة الأثر: ٤/ ١٨٤] [الأعلام: ٧/ ١٨٧].

-والسيوطي عن ابن مقبل (١)، عن البرهان الشامي عنه، وأحمد الجوخي (٢) عنه.
وأما ابن البخاري: فالزين أخذ عن ابن الفرات (٢) والحافظ بن حجر ومحمد ابن مقبل جميعًا، عن عمر بن الحسن (١) والصلاح بن أبي عمر (٥)، وكليهما عنه.
-والسيوطي، عن محمد بن مقبل، عن الحراوي (٢) عنه (٧).

- ان محمد بن مقبل الحلبي الصيرفي، مسند الدنيا في عصره، وآخر من بفي ممن يروي عن أصحاب الفخر
 ابن البخاري، ولد سنة: (٧٧٩هـ) وتوفي سنة: (٨٧٠هـ) [فهرس الفهارس: ٥٤٩]، و[المنجم في
 المعجم: ٢١٧]، وتكرر في (ن) تصحيف مقبل-بالموحدة- إلى: مقبل بالمثناة.
- (٣) أحمد بن محمد بن يوسف الجوخي الدمشقي نزيل تعز، أبو العياس، ولد سنة: (٧٤٦ هـ)، بصبر
 بالقراءات، محدث في غاية الزهد، توفي سنة (٨٢٢هـ)، [الشفرات: ٧/ ١٥٤]، وذكر الجوخي هنا خطأ
 حيث إن الجوخي لم يدرك ابن الشحنة، ولم أجده في مشايخ ابن مقبل وانظر: [المنجم في المجم: ٢١٧].
- (٣) عز الدين أبو محمد -عبد الرحيم بن محمد بن عبد الرحيم بن الفرات المصري- الحنقي، ولد سنة:
 (٣٥٩هـ)، مسند رخالة، توفي سنة: (٨٥١هـ)، [فهرس الفهارس: ٩١٣. ٩١٤]، (الأعلام: ٧٧/٧).
- (3) عمر بن الحسن بن مزيد بن أميلة المراغي ثم الحلبي، ثم الندمشقي، ثم المزي، المشهور بابن أميلة، مستة
 عصره، ولد سنة: (۱۷۹ هـ) وتوفي سنة: (۱۷۷۸هـ)، [الدرر الكامنة: ٣/ ٢٣٥ ٢٣٦]، [فهرس الفهارس: ٢٥٤].
- (۵) الشيخ المعمر الصلاح -عمد بن أحمد بن إبراهيم بن أبي عمر المقدسي الصالحي الحنبلي- مسئد عصرة وآخر من بقي في الدنيا من أصحاب الفخر ابن البخاري، ولد سنة: (١٨٤هـ)، وثوفي سنة: (٢٨٠هـ)، (الدرر الكامنة: ٣/٣٩٣)، [فهرس الفهارس: ٢١٥].
- (٦) عمد بن علي بن يوسف بن إدريس الدماطي الحراوي -ناصر الدين الطبردار- كانت ولادته:
 (٦٨٧هـ)، مسند صالح، خاتمة أصحاب الشرف الدماطي بالسماع، توفي عام: (٧٨١هـ) [الدرد الكانة: ٢١٦/٤هـ].
 - (٧) هذا الإسناد فيه عدة مواطن فيها نظر:
- الأول: أن ابن مقبل لا يروي عن الصلاح بن أبي عمر، وأما عمر بن الحسن فإنه لم يروعنه، بل لم يدوكه الثاني: أن الحافظ ابن حجر ليس له رواية عن عمر بن الحسن والصلاح بن أبي عمر، وإنما خرجها له جاعة لأنهما أجاز أهل عصرهما وقد أدرك الحافظ ابن حجر عصرهما، والحافظ لا يعمل بهذا النوع من الإجازات.
- الثالث: قوله: (والسيوطي عن محمد بن مقبل عن الحراوي عنه) ظاهره: عن ابن البخاري، وهذا غير صحيح، ولعل الضمير يعود إلى الصلاح بن أبي عمر، أو يكون الصواب بحذف (عنه) وإثباته (به) أي بإسناد ابن مقبل عن الصلاح بن أبي عمر به.

وأما الدمياطي: فالزين أخذ عن ابن الفرات، عن محمود بن خليفة المنبجي (١٠) رو عنه، والسيوطي، عن محمد بن مقبل، عن الحراوي عنه.

فصل صحيح الإمام البخاري

[١] وأما صحيح البخاري (٢):

فرواه الحجار، عن السراج بن المبارك الزبيدي الأصل، البغدادي الدار (٢)، سماعًا منه عن الشيخ أبي الوقت -عبد الأول بن عيسى السجزي الهروي (٤) - سماعًا منه عن الشيخ أبي الحسن -عبد الرحمن بن [محمد بن] (٥) المظفر الداودي (٢) - سماعًا منه، عن أبي محمد -عبد الله بن أحمد بن حمويه الحموييُّ السرخسي (٧) - سماعًا منه، عن أبي عبد الله -محمد بن يوسف الفربري (٨) - سماعًا منه، عن مؤلفه.

- (١) محمود بن خليفة المنهجي أبو الثناء الديشقي، كان دينًا خيرًا شديد التحري في السماع، توفي سنة:
 (٧٦٧هـ)، (الدرر الكامئة: ٤/ ٩١].
- (۲) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي مولاهم، إمام الدنيا في الحديث،
 وطبيب علله، صاحب اللجامع المختصر الصحيح، الذي أطبقت الأمة على قبوله وتقديمه، ولد سنة:
 (١٩٤هـ)، وتوفي سنة: (٢٥٦هـ)، [طبقات الحفاظ: ٢٥٢].
- (٣) في (ش): [السراج بن مالك] وهو تصحيف، وهو: سراج الدين أبو عبد الله -الحسين بن أبي بكر المبارك بن محمد بن يجيى الربعي البمني الأصل البغدادي الحنبلي، روى عن أبي الوقت، وكان عالماً خيرًا عدلًا عالمي الإسناد بعيد الصيت، توفي سنة: (٦٣١هـ)، [العنبر: ٣/ ٢٠٩]، [الشذرات: ٥/ ١٤٤].
- (٤) أبو الوقت عبد الأول بن عيسى السجزي الهروي، مسند الدنيا في وقته، توفي سنة : (٥٥٣هـ)،
 [العبر : ٢٠/٣]، [شفرات الذهب: ١٦٦٠٤].
 - (٥) [عمد] ساقط من (س)، و [بن] ساقطة من (ن).
- (٦) أبو الحسن عبد الرحن بن محمد بن محمد بن المظفر الداودي، جمال الإسلام البوشنجي، شيخ خراسان،
 وأخر من حدّث عن ابن حمويه، توفي سنة: (٢٦٤هـ)، [العبر: ٢/ ٣٢٢]، [شذرات الذهب: ٣/ ٣٢٧].
- (٧) أبو عمد -عبد الله بن أحمد بن حمويه الحموييّ السرخسي- توني سنة: (٣٨١هـ)، [العبر: ٢/١٥٨هـ]،
 [الشذرات: ٣/ ١٠٠].
- (٨) أبو عبد الله -عمد بن يوسف بن مضر تقريري- بفتح الفاء وسكون الباء الموحدة، صاحب البخاري،
 ثقة ورع برولد سنة: (٣٣١هـ)، وتوفي سنة: (٣٣٠هـ)، [العبر: ٩/٢]، [الشذرات: ٣/٨].

سنن أبي داود

[٣] وأما سنن أبي داود (١):

فرواه ابن البخاري، عن عمر بن محمد بن طبرزد البغدادي (٢) أنا به الشيخان أبو البدر -إبراهيم بن محمد بن منصور الكرخي (٣)، وأبو الفتح مفلح بن أحمد بن محمد الدومي (٤) - سماعاً عليهما ملفقًا قالا: أخبرنا بها الحافظ الكبير أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٥) - أنا أبو عمر -القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي (١) - أنا أبو علي -محمد بن عمرو اللؤلؤي (٧) - أنا أبو داود.

صحيح الإمام مسلم

[۲] وأما صحيح مسلم (۱):

فرواه الدمياطي بإجازته من أبي الحسن المؤيد بن محمد الطوسي النيسابوري (٢) بسماعه من فقيه الحرم -أبي عبد الله محمد بن الفضل الفراوي (٣) - أنا أبو الحسن عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر الفارسي (٤) - أنا أبو أحمد -محمد بن عبسى الجلودي (٥) - ثنا أبو إسحاق -إبراهيم بن محمد بن سفيان الزاهد النيسابوري (١) - عن مؤلفه .

 ⁽۱) أبو داود السجستان -سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو الأزدي- الإمام العَلَم، صاحب كتاب
 دائستن، ولد سنة: (۲۰۲هـ)، وتوفي سنة: (۲۷۵هـ)، [طبقات الحفاظ: ۲۲۷].

 ⁽۲) أبو حقص حموق الدين عمر بن محمد بن معمر بن طبرزد. يفتح الطاء. البغدادي الدارقزي المؤدب-نوقي سنة: (۱۰۷هـ)، [العبر: ۱٤٦/٣]، [الشذرات: ۲۱/۵].

 ⁽٣) إيراهيم بن محمد بن منصور الكرخي -أبو البدر- توفي (٣٩هـم)، [العبر: ٢/ ٥٥٥]، [الشذرات: ٤/ ١٢١].

 ⁽٤) أبو الفتح -مفلح بن أحمد بن محمد الدومي، توفي سنة (٣٧٥ هـ)، [العبر: ٢/٣٥٣]، [الشذرات:
 ٤١٦/٤].

 ⁽٥) الحافظ الكبير أبو بكر -أحمد بن علي بن ثابت الخطب البغدادي- محدث الشام، إمام فقيه حافظ مستد، ولد سنة: (٣٩٢ هـ)، وتوفي سنة: (٣١٤هـ)، [العبر: ٢١٤/٢]، [الشذرات: ٣/٢١١]، [طبقات الحفاظ: ٤٣٤].

 ⁽٦) أبو عمر -القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي - ثقة أمين، توقي سنة: (١٤٤هـ)، [العبر: ٢٢٧/٢]،
 [الشذرات: ٣/ ٢٠١].

 ⁽٧) أبو علي - عمد بن أحمد بن عمر و اللؤلؤي- راوية اسن أبي داود، توفي سنة: (٣٣٣هـ)، [العبر: ٢/ ٥٤]،
 (الشدرات: ٢/ ٣٣٤].

 ⁽۱) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري -أبو الحسن النيسابوري- الإمام الحافظ صاحب الصحيح،
 ولد سنة: (۲۰٤ هـ) ومات سنة (۲۲۱هـ) [طبقات الحفاظ: ۲۲٤].

 ⁽۲) أبو الحسن المؤيد بن محمد بن علي الطوسي، المقرئ مسند خراسان، ولد سنة: (۲۱هـ)، وتوفي سنة:
 (۲۱۷ هـ)، [العبر: ۱۷۲/۳]، [الشذرات: ۷۸/٥].

 ⁽٣) أبو عبد الله -عمد بن الفضل بن أحمد الفراوي بضم الفاء- نسبة إلى فراوة - النيسابوري، نفيه الحرم، ومسند خراسان في عصره، قال بعضهم: الفراوي: ألف راوي، لسعة روايته، ولد سنة:
 (١٤٤٨) وتوفي سنة: (٥٣٠هم) [طبقات الشافعية لابن قاضي شهية: ٥٥] و [وفيات الأعيان: ٤/ ٢٩٠].

 ⁽٤) أبو الحسن -عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر الفارسي - ثم النيسابوري، راوي صحيح مسلم عن، أبي عمرويه، وغريب الخطابي، عن المؤلف، ترقي سنة: (١٤٤٨)، [العبر: ٢/٢٩٢]، [شذرات الذهب: ٢٧٨].

 ⁽٥) أبو أحمد -محمد بن عيسى بن عمرويه الجلودي- بضمتين -وقيل: بالفتح نسبة إلى الجلود النيسابوريداوي صحيح مسلم، عن ابن سفيان الفقيه، متمذهب بمذهب سفيان الثوري، توفي سنة: (٣٦٨هـ)،
 [العبر: ٢/ ١٢٩]، [الشذرات: ٣/٧٦].

 ⁽٦) أبو إسحاق -إبراهيم بن محمد بن سفيان الزاهد النيسابوري- راوية صحيح مسلم، صالح فاضل مجاب الدعوة، توفي سنة: (٢٠٨هـ)، [العبر: ١/٤٥٣]. [الشذرات: ٢/٢٥٢].

سنن الإمام النسائي

[٥] وأما سنن النسائي (١):

فرواه الحجار بإجازته من أبي طالب $(بن)^{(7)}$ عبد اللطيف بن محمد بن علي القبيطي (7) بسماعه لجميعه على أبي زرعة -طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي (7) عن أبي محمد -عبد الرحمن بن محمد الدوني (7) - سماعا ، قال : أخبرنا القاضي أبو نصر -أحمد بن الحسين الكسار (7) - قال : أخبرنا أحمد بن إسحاق (بن محمد) (7) السني الدينوري (7) الحافظ سماعًا قال : أخبرنا مؤلفه الحافظ أبو عبد الرحمن -أحمد بن شعيب النسائي - تثلثة .

جامح الإمام الترمذي

(1) وأما جامع الترمذي⁽¹⁾:

فرواه ابن البخاري، عن عمر بن طبرزد أنا أبو الفتح -عبد الملك بن أبي القاسم عبدالله بن أبي سهل الكروخي (٢) - عن أبي عامر محمود بن القاسم الأزدي (٣) وأبي بكر -أحمد بن عبد الصمد التاجر الغورجي (٤) - وأبي نصر -عبد العزيز بن أحمد الهروي الترياقي (٥) - إلا الجزء الأخير وهو من أول مناقب ابن عباس إلى آخر الكتاب، فسمعه الكروخي من أبي المظفر -عبيد الله بن علي بن ياسين الدهان المحروي (١) - وقالوا جميعًا: أنا أبو محمد [عبد الجبار بن محمد بن] (٧) عبد الله بن أبي الجراح الجراحي المروزي أنا الشيخ الثقة الأمين أبو العباس - محمد بن أحمد بن أحمد بن فضيل - التاجر المحبوبي (٨)، عن الترمذي .

 ⁽۱) أبو عبد الرحمن -أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار- الحراساني النسائي، القاضي
الإمام الحافظ، خبير العلل وطبيبها، والرحلة المسند، صاحب اللسنن، ولد سنة: (۲۱۵هـ)، وتوفي
سنة: (۲۰۳هـ) شهيدًا بإذن الله تعالى، [طبقات الحفاظ: ۲۰۱].

⁽٢) في (خ) و (ش): [عن], وسقطت من (ن)، والصواب ما أثبت.

 ⁽٣) أبو طالب بن القبيطي -عبد اللطيف بن محمد بن علي- البغدادي الجوهري، توفي سنة: (٦٤١هـ)،
 (العبر: ٣/ ٢٤١].

 ⁽٤) أبو زرعة طاهر بن الحافظ أبي الفضل - محمد بن طاهر المقدسي - ولد سنة: (٨١١هـ)، رجل صائح
 زاهد، توتي سنة: (٦٦٥هـ)، [العبر: ٤٧/٣]، [الشفرات: ٢١٧/٤].

 ⁽٥) أبو محمد -عبد الرحمن بن محمد الدوني - بضم المهملة نسبة إلى دون قرية بهمدان - رجل صالح زاهد،
 راوي السنن، عن أبي نصر الكسار، مقياني المذهب، توفي سنة: (١٠٥هـ)، [العبر: ٢/٢٨٢]،
 [الشذرات: ٣/٤].

 ⁽٦) الفاضي أبو نصر -أحمد بن الحسين الدينوري- سمع السنن ابن السني، مات سنة (٣٣٤هـ)، [العبر:
 ٢/٢٦٧]، [الشفرات: ٣/٢٩٧].

⁽٧) ساقطة من (خ) و (ن) و (ف).

٨) أحمد بن محمد بن إسحاق بن محمد بن السني، الحافظ المسند المشهور صاحب كتاب (عمل اليوم والليلة)، ورواية سنن النسائ، توني سنة: (٣٦٤هـ)، [العبر: ٢/٢١٧]، [الشذرات: ٢/٤٧].

أبو عيسى الترمذي محمد بن عيسى بن سورة بن الضحاك السلمي، الإمام الحافظ الفقيه، خبير العلل، صاحب الجامع، ولد سنة: (٢٠٩ هـ)، وتوفي سنة: (٢٧٩ هـ)، [طبقات الحفاظ: ٢٨٢].

 ⁽٢) أبو الفتح -عبد الملك بن أبي القاسم عبد الله بن سهل - الكروخي. بالفتح وضم الواء نسبة إلى كروخ
 . الصالح الورع الثقة المسند، توفي سنة: (٤٨٥ هـ)، [العبر: ٣/ ١٨٤].

 ⁽٣) أبو عامر -محمود بن القاسم الأزدي القاضي، زاهد صالح عفيف، توفي سنة: (٤٨٧هـ)، [العبر: ٢/ ٣٥٦]، [الشذرات: ٣/ ٣٨٣].

 ⁽٤) أبو بكر -أحمد بن عبد الصمد التاجر الغورجي . بالغين مضمومة وفتح الراء نسبة إلى غورة قرية بهراة.
 زاهد صالح، توفي سنة: (٤٨١هـ)، [العبر: ٣٤٣/٢]، [الشذرات: ٣/٣٦٥].

 ⁽٥) أبو نصر -عبد العزيز بن محمد الهروي الترياق- قرية من قرى هراة، ثقة أديب، توفي سنة: (٤٨٣)
 م)، [العبر: ٣٤٦/٢]، [الشذرات: ٣٦٨/٣].

 ⁽٦) أبو المظفر -عبيد الله بن علي بن ياسين النعان الهروي- روى عن الجراحي ما فات عبد العزيز الغريائي، وهو من أول مناقب ابن عباس إلى آخر الكناب، [النقييد: ١/ ٣٦٠].

 ⁽٧) نقلته من خط شيخنا: [أبو محمد عبد الله]، يسقوط ما بين المعكونتين، وهو خطأ، وصوابه كما في سائر النسخ: أبو محمد عبد الجبار بن محمد بن عبد الله بن أبي الجراحي المروزي، ثقة صالح، ثوفي سنة: (٢٢١هـ)، [٢٢١/٣]، [الشذرات: ٣/ ١٩٥].

 ⁽A) أبو العباس -محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل - التاجر المحبوبي، محدث مرو وشيخها ومسندها،
 توفي سنة: (٣٤٦ هـ)، [العبر: ٢/ ٧٤]، [الشنوات: ٢/ ٢٧٣].

مسند الإمام الدارمي

[٧] وأما مسند الدارمي (١٠):

فرواه الحجار أنا أبو المنجا -عبد الله بن عمر اللّتي (٢) - سماعًا، قال: أخبرنا أبو الوقت -عبد الأول بن عيسى السجزي - قال: أخبرنا أبو الحسن بن عبد الرحمن بن محمد الداودي، قال: أخبرنا أبو محمد -عبد الله بن محمد السرخسي - أنا أبو عمران -عيسى بن عمر السمرقندي (٣) - أنا مؤلفه الحافظ أبو محمد -عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي - رحمة الله عليه .

سنن الإمام ابن ماجه

[٦] وأما سنن ابن ماجة. (١):

فرواه الحجار، عن أنجب بن أبي السعادات (٢) أنا أبو زرعة -طاهر بن الحافظ- أبي الفضل -محمد بن طاهر المقدسي- أنا أبو منصور -محمد بن الحسين بن الحيثم المقومي (٣)- أنا أبو طلحة القاسم الخطيب بن أبي (المنذر (١) أنا أبو الحسن -علي بن إبر اهيم بن سلمة بن بحر القطان (٥)- أنا به مؤلفه أبو عبد الله ابن ماجه القزويني.

 ⁽۱) أبو عبد الله -عمد بن يزيد إبن ماجه الربعي- مولاهم، القزويني الحافظ، صاحب كتاب «السنن»،
 ولد سنة: (۲۰۹هـ)، وتوفي سنة: (۲۲۲هـ)، [طبقات الحفاظ: ۲۸۲].

 ⁽٢) في (ش): [المحب] وهو تصحيف، وصوابه كما في سائر النسخ: أنجب، أو يقال: الانجب بن أبي السعادات أبو عمد البندادي الحقامي، راو حجة، توفي (٦٣٥هـ)، [العبر: ٣/ ٢٢٢]، [الشذرات: ٥/ ١٧٠].

 ⁽٣) أبو منصور -عمد بن الحسين بن أحمد بن الهيئم-المقومي- بالضم والفتح وكسر الواو مشددة الفزويني، راوي اسن ابن ماجة، عن القاسم بن أبي المنظر، توفي سنة: (٤٨٤هـ)، [العبر: ٣٤٨/٣]،
 [الشدرات: ٣/ ٣٧٢].

 ⁽٤) أبو طلحة -القاسم بن أبي المنذر القزويني الخطيب- راوي استن ابن ماجة، عن أبي الحسن بن القطان، توفي سنة: (٩٠٤هـ)، [المعبر: ٢١٧/٢] [الشذرات: ١٨٩/٣]، وقد تصحف: (المنذر) في (خ) و(ش) و(ف) إلى: [البدر]، ووقع في (ن) على الصواب.

 ⁽٥) أبو الحسن -علين بن إبراهيم بن خلمة بن بحر القطان الفزويني- راوي (سنن ابن ماجة)، الحافظ الجامع المسند، توفي سنة: (٣٤٥هـ)، [العبر: ٢/ ٧٠]، [الشفرات: ٢/ ٢٧٠].

 ⁽۱) عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن جرام الدارمي التعيمي -أبو عمد السمرةندي- أحد الأغة الأعلام، عدّة محمد بن بشار من حفاظ الثنيا في عصره، صاحب المسند، المولود سنة: (۱۸۰هـ)، والمتوفى سنة: (۲۵۵هـ)، [طبقات الحفاظ: ۲۳۹هـ].

 ⁽۲) أبو المنجا -عبد الله بن عمر بن على بن عمر بن زيد الحريمي الغزاز اللني- رجل صالح، مسند عصره،
 سبع من أبي الوقت وسعيد بن البنا، وهو آخر من روى حديث البغوي بعلو، ولد (٥٤٥هـ)، وتوفي سنة: (٦٣٥هـ)، [العبر: ٣/٣٣]، [الشذرات: ١٧١/٥].

 ⁽٣) أبو عمران عيسى بن عمر بن العباس بن حمزة، صاحب أبي محمد الدارمي، حلاه الذهبي بقوله:
 (المحدث الصدوق): (شيخ مقبول. . . لا نعلم من أمره شيئًا . . . ولا أعلم متى توفي إلا أنه كان حبًا في قرب صنة عشرين وثلاثمانة بسعرقند. . . .)، [سير أعلام النبلاء: ٤٨٧/١٤].

مسند الإمام أحمد بن حنبل

[٩] وأما مسند أحمد^(١):

فرواه ابن البخاري، قال: أخبرنا أبو عبد الله -حنبل بن عبد الله بن الفرج المكبر^(۲)- أنا أبو القاسم -هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن الحصين ^(۳)- أنا أبو علي -الحسن بن التميمي المذهب الواعظ⁽¹⁾- أنا أبو بكر -أحمد بن جعفر القطيعي^(۵)- ثنا عبد الله بن الإمام أحمد⁽¹⁾، قال: حدثني أبي.

- (١) أبؤ أعبد الله -أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أصد الشبياني المروزي- ثم البغدادي، إمام أهل السنة، وناصر دين النبي تلظير، ومحنة أهل البدع، بلغ في الحفظ والفقه والرواية والدراية بعلل الحديث ومحاسن الأخلاق المبلغ العظيم، صاحب الديوان العظيم في السنة: قالمسند، ولمد سنة: (١٦٤هـ)، وتوفي سنة: (٢٤١هـ)، (طبقات الحفاظ: ١٨٩هـ).
- (۲) في (خ) و (ش) و (ن) و (ف): [أبو علي] وهو خطأ، وهو: أبو عبد الله –حنيل بن عبد الله بن الفرج المكبر الرصافي- راوي المستد، يكماله عن ابن الحصين، توفي سنة: (١٣٤هـ)، [العبر: ١٣٧/٣]،
 [الشذرات: ٥/١٦].
- (٣) أبو القاسم -هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن الحصين الشيباني البغدادي- الكاتب، مسند العراق، ولد سنة: (٣٤هـ) آخر من حدث عن ابن المذهب وجماعة، كان دينًا صحيح السماع، توني سنة: (٥٢٥هـ)، [العبر: ٢٧/٢]، [الشدوات: ٤٧٧/٤].
- (٤) أبو على -الحسن التعيمي المذهب الجواهري الواعظ الشيرازي ثم البغدادي- إليه منهى الإسناد في عصره، راوي المسند عن القطيعي أبي يكر، توفي سنة: (٤٥٤هـ)، [العبر: ٢/ ٣٠١]، [الشذرات: ٣/ ٢٩٢].
- (٥) أبو بكر -أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي البغدادي- مسئد العراق، كان شيخًا صالحًا، توفي سنة:
 (٣٦٨م)، [العبر: ٢/ ١٢٨]، [الشفرات: ٣/ ١٥].
- (٦) أبو عبد الرحمن -عبد الله بن أحمد بن محمد بن حتبل الشيباني البغدادي- الإمام بن الإمام، والحافظ بن الحافظ، وجامع المستد لوالده، ولد سنة: (٢١٣هـ)، وتوفي سنة: (٢٩٠هـ)، [العبر: ١٨/١٤]، [طبقات الحفاظ: ٢٩٣]، [الشفرات: ٣٠٣/٣].

مسند الإمام الشافعي

[٨] أما مسند الشافعي (١):

فرواه ابن البخاري، عن القاضي أبي المكارم -أحمد بن (محمد بن) محمد بن عبد الله اللبان (٢٠) و أبي جعفر -محمد بن أحمد بن نصر الصيدلاني (٤٠) - عن أبي علي الحسن بن أحمد الحداد - (٥٠) عن الحافظ أبي نعيم احمد بن عبد الله الأصبهاني (٢٠) - عن أبي العباس -محمد بن يعقوب الأصم (٧٠) - أنا الربيع بن سليمان المرادي (٨٠) أنا الشافعي.

- (١) أبو عبد الله -محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي المطلبي- شمس الأنمة، وعلم الأحة، الإمام الحافظ الفقيه، المولود سنة: (١٥٠ هـ)، إمام المذهب، له كتاب الأمه في الفقه. وله «الرسالة»، شيخه مالك بن أنس، وتلميذه أحمد بن حنبل، وهذه سلسلة الذهب والله، إمام عن إمام عن إمام، توفي سنة: (٢٠٤هـ)، [طبقات الحفاظ: ١٥٧].
 - (٢) ساقطة من (ن) و (ف) وهي في (ش) و (خ).
- (٣) أبو المكارم أحمد بن محمد بن عبد الله اللبان التميمي الأصبهاني مسند العجم، القاضي العدل، توفي سنة: (٩٧٥هـ) [العبر: ١١٨/٣]، [الشفرات: ٤-٣٢٩].
- (٤) أبو جعفر -محمد بن أحمد بن نصر الصيدلاني نسبة إلى بيع الأدوية والعقاقير سبط حسين بن منده،
 إليه منتهى علو الإسناد في عصره، توفي سنة: (٦٠٣هـ)، [العبر: ٣/ ١٣٥]، [الشذرات: ٥/ ١٠].
- (٥) في (خ) و (ش): [أبو عيسى] عرفة، وهو: أبو علي الحسن بن أحمد الحداد الأصبهاني المقرئ المجؤد،
 عالي السند واسع الرواية، حمل عن أبي نعيم وكان خيرًا صالحًا ثقة، وكانت وفاته سنة (١٥٥هـ)،
 [العبر: ٢/٤٠٤]، [الشذرات: ٤٧/٤].
- (٦) أبو نعيم -أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني المهراق- ولد سنة: (٣٣٦هـ) بلغ في الحفظ وجميع الأسانيد مبلغًا عظيمًا، مؤلف الحليقة، الدلائل، و «المستخرجات» على الصحيحين، نوفي سنة: (٤٣٠هـ)، [العبر: ٢/٢٦٢]، [طبقات الحفاظ: ٤٣٣].
- (٧) أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم الأموي مولاهم النيسابوري المؤذن، الشيخ المعتمر مسند عصره ومحدث خراسان، أذّن سبعين سنة بمسجده، توفي سنة: (٣٤٦هـ)، [العبر: ٢٤/٢]،
 [الشذرات: ٢/٣٧٣].
- (A) الربيع بن سليمان المرادي مولاهم، الفقيه صاحب الشافعي، إمام نقة، توفي بيهة: (٢٧٠هـ).
 (العبر: ١/٣٩٠)، [الشذرات: ٢/١٥٩].

مسند الإمام أبي داود الطيالسي

[۱۱] وأما مسند أبي داود الطيالسي (١):

فرواه البخاري، عن أبي المكارم ابن اللبان وأبي جعفر الصيدلاني، قال: أخبرنا أبو علي الحداد، أنا أبو نعيم الحافظ، ثنا عبد الله بن جعفر بن فارس الأصبهاني^(۲)، ثنا يونس بن حبيب العجلي^(۳)، ثنا أبو داود الطيالسي.

صحيح الإمام ابن جباق

[۱۲] وأما صحيح بن حبان (1):

فرواه الدمياطي، عن أبي الحسن -علي بن الحسين- مروف بابن المقير (٥)، عن أبي المحارم المبارك بن الحسن الشهرزوري (٢)، عن أبي الحسن -محمد بن علي المهتدي

مسند الإمام أبي يعلى

ا وأما مسند أبي يعلى^(١):

فرواه ابن البخاري، عن أبي روح -عبد المعز بن محمد الهروي^(٢)- أنا تميم بن أبي سعيد الجرجاني^(٣)، أنا أبو سعيد -محمد بن عبد الرحمن الكنجرودي^(٤)- أنا محمد بن أحمد بن أحمد بن حمدان^(٥)، أنا أبو يعلى.

 ⁽١) سليمان بن داود بن الجارود البصري، أبو داود الطيالسي، الحافظ، أحد الأعلام والحفاظ المشاهير،
 ولد سنة: (١٢٤هـ)، وتوفي سنة: (٢٠٣هـ)، [طبقات الحفاظ: ١٥٣].

 ⁽۲) عبد الله بن جعفر بن أحمد بن قارس -أبو محمد الأصنيهائي- ممن إليه منتهى علو الإسناد في عصره،
 ولد في سنة (۲٤٨هـ)، وتوفي سنة: (٣٤٦هـ)، [العبر: ٢/ ٧٧]، [الشذرات: ٢/ ٢٧٢].

 ⁽٣) يونس بن حبيب -أبو بشر العجلي مولاهم الأصيهاني- روى مسئد أبي داود الطيالسي عنه، صالح جليل، توفي سنة: (٢٦٧هـ), [العبر: ١٩٨١]، [الشدرات: ٢/١٥٣].

 ⁽٤) محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ التميمي، أبو حاتم البستي، الفاضي الحافظ العلامة الفقيه،
 صاحب التصانيف الشهيرة كـ «المسند الصحيح» وغيره، توفي سنة : (٣٥٤هـ)، [طبقات الحفاظ: ٣٧٥].

 ⁽٥) في (خ) و (ش): [المعز] وهو تصحيف، وفي (ن): [علي بن الحسن]، وصوابه: أبو الحسن علي بن الحسين المعروف بابن المقيّر البغدادي الحنيلي النجار، مسئد الديار المصرية صاحب تلاوة وذكر، ولد سئة: (٥٤٥هـ)، وتوفي سئة: (٦٤٣٨)، [العبر: ٣/٧٤٧]، [الشذرات: ٥/٢٢٣].

 ⁽٦) أبو الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوري ثم البغداهي، شيخ المفرئين، كان خيرا صالحًا إليه في عصره منتهي علو الإسناد في القراءات، توفي سنة: (••••) [العبر: ٣/ ١٣]، [الشذرات: ١٥٧/٤].

أحمد بن علي بن المثنى بن يجيى بن عيبي بن هلال التيمي -أبو يعلى الموصلي- الحافظ الثقة ، محدث الجزيرة ،
 صاحب «المسند الكبير» ولد سنة: (٣٠١هـ)، وتوفي سنة: (٣٠٧هـ) ، [طبقات الحفاظ: ٣٠٩].

⁽٢) في (خ) و (ش): [عبد العزيز]، وفي (ن): [العزعبد العزيز]، وهو تصحيف وصوابه: (عبد المعز] كما في (ف)، وهو: أبو روح عبد المعزين محمد بن أبي الفضل بن أحمد -أبو روح الحروي البزاز- ثم الصوفي، مسند عصره، ولد سنة: (٢٢٥هم)، روى عن تميم الجرجاني وطبقته، وله مشيخة في جزء، قال اللهمي: (وهو آخر من كان بينه وبين النبي ﷺ سبعة أنفس من الثقات)، قلت: وعلى هذا فبين المؤلف وبين النبي الله خسة عشر رجلا، ومن أسانيذه: عن شيخه أبي طاهر -عمد بن إبراهيم الكردي- عن عمد بن سليمان الروداني عن علي بن محمد الأجهوري عن عمد الرملي عن الزين زكريا عن الحافظ بن حجر عن الصلاح بن أبي عمر بالإجازة العامة عن الفخر بن البخاري بإسناد أبي يعلى المذكور إلى أحد ثلاثياته عن الشي ﷺ وليكن ما قال فيه أبو يعلى تثقت تعالى في المعجم شيوخه، (صحيفة: ١٩٢): حدثنا عبد الله بن بكار بالبصرة، ثنا عكرمة بن عمار، عن الهرماس بن زياد، قال: (رأيت النبي ﷺ يوم الأضحى يخطب على بعيره) قال الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (ياد/ ١٨١): (وهذا حديث عالي تساعي لنا)، توفي سنة: (٨١٨عه)، [العبر: ٣/ ١٧٧]، [الشذرات: ٥/ ٨١]).

 ⁽٣) تميم بن أبي سعيد الجرجاني -أبو القاسم - مسند هراة في زمانه، توفي سنة: (٥٣١هـ)، [العبر: ٢/ ٤٤٠].
 [الشذرات: ٤/ ٩٧].

⁽٤) أبو سعيد -عمد بن عبد الرحمن الكنجرودي - نسبة إلى كنجروذ قرية بنيابور، ويقال له جنزرود-النيسابوري الفقيه النحوي الطبيب الفارس، حدث عن ابن حدان الحيري وطبقته، مسند خراسان، نوقي سنة: (٥٣١هـ)، [العبر: ٢/ ٤٤٠]، [الشذرات: ٤٧/٤].

 ⁽٥) محمد بن أحمد بن حمدان الحير النيسابوري النحوي، مستد خراسان في زمانه، روى عن الحافظ أبي
 يعلى المسند، توفي سنة: (٣٧٦هـ)، [العبر: ١٤٨/٢]، [الشذرات: ٣٧/٣].

الميهني (١⁾، عن أبي بكر -أحمد بن علي بن خلف الشيرازي ^(٢)- عن الحاكم.

الحلية للإمام أبي نعيم الأصبهاني

[١٥] وأما الحلية للحافظ أبي نعيم (٢):

فرواه ابن البخاري، عن ابن اللبان، عن الحداد عنه.

السنن الكبرى والصغرى للإمام البيهقي

[١٦] وأما السنن الكبرى والصغرى للبيهقي (١):

فرواهما ابن البخاري، عن منصور بن عبد المنعم الفراوي^(ه)، قال: أخبرناً بن إسماعيل الفارس^(١)، أنا مؤلفهما الحافظ كتَلْفَه. بالله(١١)، عن الحافظ أبي الحسن -علي بن عمر الدار قطني- عن ابن حبان.

سنن الإمام الدارقطني

[١٣] وأما سنن الدار قطني (٢):

فرواه الدمياطي بسنده إلى الدارقطني وقد ذكرناه.

"ح" ورواه الحجار عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن عمر القطيعي (٣) عن أبي المكارم المبارك بن حسن الشهرزوري بالإسناد المذكور.

مستدرك الإمام الحاكم

[١٤] وأما المستدرك للحاكم (١٤):

فرواه الدمياطي عن ابن (المقير)^(ه) عن أبي (الفضل)^(١) أحمد بن طاهر

⁽١) أحمد بن طاهر بن سعيد بن القدور -أبي سعيد فضل الله بن أبي الخير- أبو الفضل الميهني الخراساني الصوفي، ولد (٤٦٤هـ) حدث عن جماعة، وانفرد عنه ابن المقيّر بالإجازة، صاحب فضل وورع وزهد، توفي سنة: (٤٩هـ) [سير أعلام النبلاء: ١٩٦/١٢].

 ⁽۲) أبو بكر -أحمد بن علي بن خلف الشيرازي النيسابوري- مسند خراسان في وقته الأديب المحدث صحيح السماع، توفي سنة: (۲۸۷هـ) [العبر: ۲/٣٥٤]، [الشذرات: ٣/٣٧٩].

 ⁽٣) أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران المهراني، أبو نعيم الأصبهاني، الحافظ
 الكبير، والمحمد المتحرير، صاحب الحلية، والمستخرجات على الصحيحين، ولد سنة: (٣٣٦هـ)،
 وتوفي سنة: (٣٤٠هـ)، [طبقات الحفاظ: ٣٢٣]، وتقد تقدمت نرجمته.

 ⁽٤) أحمد بن الخسين بن علي بن موسى الخسروجردي، أبو بكر البيهقي، الحافظ العلامة شيخ خراسان، صاحب السنن الكبرى والصغرى، ولد سنة: (٣٨٤هـ)، وتوفي سنة: (٤٥٨م)، [طبقات الحفاظ: ٤٣٢].

 ⁽٥) منصور بن عبد المنعم بن أبي البركات عبد الله بن قليه الحرم محمد بن الفضل الفراوي، أبو الفتح وأبو
القاسم، ولد سنة: (٣٤٧هـ)، سمع من جده وجد أبيه، توفي سنة: (٣٠٨هـ)، [العبر: ١٤٩/٣]،
[الشفرات: ٥/ ٣٤]، والنجار لم يدرك صاحب فانفردوس، والكتاب موصول بأسانيد أخرى منثورة
في كتب الأثبات.

 ⁽۲) عمد بن إسماعيل الفارسي النيسابوري -أبو المعاني- روي هانسان الكبرى؛ للبيهقي، وراوي البخاري
 عن العبار، توفي سنة: (۳۹هـ)، [العبر: ۲/۲۵۶]، [الشفرات: ۱۲٤/٤].

 ⁽۱) أبو الحسن -عمد بن علي بن عبد الله بن المهتدي بالله، المعروف بابن الغريق الخطيب، آخر من حدث عن
الدارقطني وابن شاهين، توفي سنة: (٦٥ ١٤هـ)، [العبر: ٢١٩/٢]، [الشذرات: ٣/ ٣٢٤].

 ⁽۲) على بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي، أبو الحسن الدارقطني، الإمام شيخ الإسلام حافظ الزمان، فخر علم علل الحديث وأستاذه، مؤلف اللسن، و العلل، ولد سنة: (۳۰٦هـ)، وتوفي سنة: (۳۸۵هـ) [طبقات الحفاظ: ۳۹۳].

 ⁽٣) أبو الحسن -محمد بن أحمد بن عمر القطيعي البغدادي- المحدث المؤرخ، ولد سنة: (٤٦هـ)، وتوفي سنة: (٣٤٤هـ)، [العبر: ٣/ ٢٢٠].

 ⁽٤) عمد بن عبد الله بن عمد بن حدويه بن نعيج الشبي الطهمان النسابوري، أبو عبد الله الحاكم، الحافظ الكبير، إمام المحدثين، صاحبه فالمستفولة على الصحبحين، ولد سنة: (٣٢١هـ)، وتوني سنة: (٤٠٥هـ)، [طبقات الحفاظ: ٤١٠].

⁽٥) في (خ) و (ش): [المعز]، وقد تقدم أنه تصحيف.

⁽٦) ساقطة من (ش) و (ن): وتحرفت في (خ) إلى: [المفضل].

مسند الشهاب للقضاعي

[١٩] وأما مسند الشهاب القضاعي (١):

فرواه ابن البخاري، عن الإمام أبي أحمد -عبد الوهاب بن علي بن سكينة (٢)-عن القاضي أبي بكر -محمد بن عبد الباقي الأنصاري (٣)- عن القضاعي.

مسند الإمام أبي حنيفة للحارثي وأبن خسرو

[٢٠] وأما مسند أبي حنيفة (١) للحارثي (٥):

فرواه ابن البخاري، عن أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي^(١) عن الحافظ –محمد بن ناصر السلامي^(٧)– عن أبي عمرو –عبد الوهاب بن الحافظ أبي

- (۱) عمد بن سلامة بن جعفر، قاضي الديار المصرية -أبو عبد الله القضاعي الفقيه الشافعي، مصنف كتاب «الشهاب»، كان متفننًا في عدة علوم، قاله ابن ماكولا، توفي سنة: (٤٥٤هـ)، [العبر: ٢/٢٠٣]، [الشدرات: ٣/ ٢٩٣].
- (٢) أبو أحد -عبد الوهاب بن علي بن سكينة ضياء الدين البغدادي الصوفي الشافعي، ولد سنة: (١٩٥هـ)،
 الحافظ، ونسند العراق في وقته، توفي سنة: (٢٠٧هـ)، [العبر: ٣/ ١٤٥]، [الشذرات: ٢٦/٥].
- (٣) عدم بن عبد الباقي الأنصاري -أبو بكو القاضي الأنصاري البغدادي الحنبلي البزاز- مسند العراق،
 يعرف بقاضي المارستان، توفي سنة: (٥٣٥هـ)، [العبر: ٢/٤٤٨]، [الشذرات: ١٠٨/٤].
- (٤) أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطا التيمي مولاهم الكوني، فقيه العراق، علم من الأعلام، من مشاهير فقهاء الإسلام، ولد سنة: (٨٠هـ)، ومات سنة (١٥٠هـ) [تذكرة الحفاظ: ١٠/ ١٦٨].
- (٥) عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث البخاري، الفقيه المعمّر، شيخ الحنفية بما وراء النهر، كان
 عبدنًا جوالًا، رأسًا في الفقه، صنف التصانيف، ضعفه أبو زرعة -أحمد بن الحسين الحافظ- وقال
 الحاكم: هو صاحب عجائب وأفراد عن الثقات، [العبر: ٢٠/٢].
- (١) أبو الفرج -عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن بن الجوزي- القرشي البكري الصديقي الحنبلي، مشهور مسئد نقيه، بلغ منزلة الحفاظ بكثرة ما صنف، ولد سنة: (١٠٥٥)، وتوفي سنة: (١٩٥٥)، [العبر: ٣/١١٨]، [طبقات الحفاظ: ٤٨٠]، [الشفرات: ٣٢٩/٤].
- (٧) عمد بن ناصر بن عمد -أبو الفضل السلامي- محدث بغداد في عصره، الحافظ المنقن، ولدسنة: (١٧٤ هـ)، وتوفي سنة: (٥٥٠هـ) [العبر: ٣/١٢]، [طبقات الحفاظ: ٤٦٧]، [الشذرات: ٤/١٥٥].

مصنفات الإمام الخطيب البغدادي

[۱۷] وأما تصانيف الخطيب (١):

فرواها الدمياطي، عن ابن (المقير)^(٢) عن الفضل بن سهل الإسفراييني^(٣) إجازة، عن مؤلفها إجازة.

مسند الفردوس للديلمي

[۱۸] وأما مسند الفردوس:

فرواه الحجار، عن محب الدين محمود بن محمد النجار (٢)، عن المؤلف (٥).

- (١) أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، أبو بكر الخطيب البغدادي، الإمام الحافظ الكبير، محمدت الشام والعراق، خبير بالعلل وعلم الرواية بل هو حامل لواء هذا العلم، وكل من جاء بعده عالة عليه في علم الحديث وقواعده، صاحب التصانيف الكثيرة، والمؤلفات الشهيرة، كه تاريخ بغداد» و الكفاية» و «النقيه والمتفقه، وغيرها، ولد سنة: (٣٩٣هـ)، وتوفي (٤١٢هـ)، [طبقات الحفاظ: ٣٣٣] وتقدمت ترجته.
 - (۲) في (خ) و (ش): [المعز]، وقد تقدم أنه تصحيف.
- (٣) في (ش) و (خ) و (ف): (عن أبي الفضل سهل الأسفراني) وهو تصحيف، والصواب ما أثبت، والفضل بن سهل بن بشر الانتفرانيني، توفي سنة: (٨٥٤٨)، ذكر ذلك الحافظ الذهبي في الذكرة الحفاظ، (صحيفة: ١٣١٣)، وهذا الإستاد بالإجازة العامة، فعمر ابن المقير عند وفاة الفضل ثلاث سنوات حيث أن ابن المقير كما تقدم ولد سنة: (٨٥٤٥م)، وتوفي سنة: (٨٤٣م)، ومثل هذا يكون تحمله بالإجازة كما نص عليها هنا، وكذا في رواية الفضل عن الخطيب متكرر في جملة من الأثبات، مع وقوع النصحيف في بعض النسخ المخطوطة والمطبوعة فلينه، والله أعلم.
- ثم وجدت في كتاب "إتحاف النبيه" للمؤلف (ص: ١٣٨) موافقة ما ذكرته على وجه الصواب والحمد لله، واطمأنت النفس أكثر عندما وقفت على النسخة (ن)، وإذا فيها مثل ما أثبت تمامًا ولله الحمد من قبل ومن بعد.
- (٤) في (خ): [البخاري]، وفي (ش) و (ف): [النجار] وهو الصواب، واسمه: محمود بن محمد النجار، عبد النبار، الحافظ البارع، مؤرخ عصره، صاحب التاريخ بغداده، ذيل به على تاريخ الخطيب البغدادي، ولد سنة: (٥٠٧هـ)، وتوفي سنة: (٦٤٣هـ)، [العبر: ٣/ ٢٤٢]، [طبقات الحفاظ: ٥٠٢]، [الشدرات: ٥/ ٢٢٦].
- تنبيه: النجار لم يدرك صاحب «الفردوس» والكتاب موصول بأسانيد أخرى منثورة في كتب الأثبات.
- (٥) شهر دار بن شيرويه بن شهردار بن فاخسره، أبو منصور الديلمي، الحافظ المحدث، صاحب السند الفردوس، ولد سنة: (٤٨٣هـ)، وتوفي سنة: (٥٥٥هـ)، [الشذرات: ١٨٢/٤].

عبد الله محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني (١) - عن أبيه (٢) ، عن مؤلفه أبي محمد عبد الله الحارثي.

[٢١] وأما مسند أبي حنيفة لابن خسرو (٣):

فرواه ابن البخاري، عن أبي طاهر -بركات بن إبراهيم الخشوعي^(١) الدمشقي- عن مؤلفه.

معاجم الإمام الطبراني

[٢٢] وأما المعجم الكبير للطبراني (٥):

فرواه ابن البخاري، عن أبي جعفر الصيدلاني، عن فاطمة بنت عبد الله الجوزدانية (٢٠) أن أبو بكر -محمد بن عبد الله بن ريذه الأصبهاني (٢٠) أنا الطبراني .

(١) أبو عمرو -عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق بن مندة الأصبهاتي- وفي (ش) و (ن): [الأصفهاني]، الثقة المكثر، محدث أصبهان في وقته، توفي سنة (٧٥٤هـ)، [العبر: ٢/ ٣٣٣]، [الشدرات: ٣٤٨/٣].

(۲) محمد بن إسحاق بن منده -أبو عبد الله الأصبهائي- الإمام الحافظ، مسند طؤاف الدنيا، ولد سنة:
 (۲) وتوفي سنة: (۲۹۵هـ)، [العبر: ۲/۱۸۷]، [طبقات الحقاظ: ۲۰۸]، [الشذرات: ۳/۱٤٦].

(٣) الحسين بن عمد بن خسرو -أبو عبد الله البلخي- قال أبو الفضل بن ناصر: كان فيه لين يميل
 للاعتزال وكان حاطب ليل، وقال ابن عساكر: ما كان يعرف شيئًا، توفي سنة: (٥٢٦هـ)، [سير أعلام النبلاء: ٥٩٢/١٩].

(٤) بركات بن إبراهيم، أبو ظاهر الحشوعي، الدمشقي الأنماطي، ولد سنة (٥١٠هـ)، مسند الشام في عصره، صدوق صالح، توفي سنة: (٩٨٥هـ)، [العبر: ٣/١٢١]، [الشذرات: ٤/ ٣٣٥].

(٥) سليمان بن أحمد بن أبوب بن مطير اللخمي -أبو القاسم الطبراني- ثم الشامي، مسئد الدنيا، الإمام العلامة الحجة بقية الحفاظ، صاحب المعاجم الثلاثة: * «الكبير» و «الأوسط» و «الصغير»، ولد سنة: (٢٦٠هـ)، وتوفي سنة: (٣٦٠هـ)، [طبقات الحفاظ: ٣٧٣].

(٦) فاطمة بنت عبد الله بن أحمد الجوزدانية، أم إبراهيم الأصبهانية، سمعت من ابن ريدة معجمي الطبراني، معمرة فاضلة متقنة، توفيت سنة (٣٢٤هـ)، [العبر: ٢/ ٢٤]، [الشذرات: ٢٩/٤].

(٧) أبو بكر -محمد بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الأصبهاني- الناجر المعروف بابن ريذة، راوية أبي القاسم الطبراني، ثقة أمين وافر العقل، توفي سنة: (٤٤٠هـ)، [العبر: ٢/ ٢٧٧]، [الشفرات: ٣/ ٢٦٥].

[٢٣] وأما المعجم الأوسط له:

فرواه ابن البخاري، عن الصيدلاني، أنا أبو على الحداد، أنا أبو نعيم، أنا الطبراني.

[٢٤] وأما المعجم الصغير له:

فرواه ابن البخاري، عن عفيفة بنت أحمد الفارقانية (١)، قالت: أخبرتنا فاطمة بن عبد الله الجوزدانية، قال: أخبرنا مؤلفه الحافظ أبو القاسم –سليمان بن أحمد الطبراني – تتلفه تعالى.

عمل اليوم والليلة لإبن السني

[٢٥] وأما عمل اليوم والليلة لابن السني (٢):

فرواه ابن البخاري، عن أبي اليمن -زيد بن الحسن بن زيد الكندي البغدادي (٣) - عن أبي الحسن -سعد الخير بن محمد بن سهل الأنصاري (١) - عن أبي عمد -عبد الرحمن بن محمد بن الحسن بن الدوني - بسماعه من أبي نصر -أحمد بن الحسين الكسار الدينوري - بسماعه من مؤلفه ابن السني.

- (١) في (خ): [عقيقة] بالقاف، وهو تصحيف، واسمها: عفيفة بنت أحمد بن عبد الله بن محمد -أم هانئ الفارقانية الأصبهانية- ولدت سنة (١٦٥هـ)، وهي آخر من روى عن عبد المواحد الدشتج صاحب أبي نعيم، ولها إجازة من أبي علي الحداد وجماعة، وسمعت من فاطعة الجوزدانية المعجمين الكبير والصغير للطبراني، توفيت سنة (٢٠٦هـ)، [العبر: ٣/١٤٢]، [الشفرات: ١٩/٥].
- (٣) أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط الدينوري -مولى جعفر بن أبي طالب- أبو بكر ابن السني، الحافظ الثقة، صاحب عمل اليوم والليلة، وراوي: "سنن النسائي، توفي سنة: (٣٦٤م)، [طبقات الحفاظ: ٣٨٠].
- (٣) أبو اليمن -زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن البغدادي- المقرئ النحوي، تاج الدين الكندي، شيخ الحنفية والقراء والنحاة بالشام، ومسند عصره، وقد سنة: (٩٢٠هـ)، أثم الفراءات العشر وله عشرة أعوام، وهذا مما لا يعلم تهيأ لأحد سواه، وتوفي سنة: (٦١٣هـ)، [العبر: ٣/ ١٥٩]، [الشذرات: ٥/ ٥٤].
- (٤) في (ن) و (خ): [سعد الحر] وهو تصحيف، وصوابه: أبو الحسن سعد الخبر بن محمد بن سهل الأنصاري الأندلسي الجدث، كان فقيها متقاً توفي سنة: (٤١٠هـ)، [العبر: ٢/٢٠٤]، [الشفرات: ٤٦٠/٤].

الشريعة للإمام الآجري

[٢٨] وأما كتاب الشريعة للأجري (١):

فرواه الدمياطي، عن الوجيه -منصور بن سليم الهمداني (٢) - أنا أبو بكر - محمد بن سعيد ابن الجازن (٣) - إجازة من بغداد، (أخبرتنا) شهدة (ه)، إجازة أنا أبو الحسين -أحمد بن عبد القادر بن يوسف (٦) - عن الأجري إجازة.

(۱) عمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي -أبو بكر الآجري- الإمام المحدث الثقة القدرة، صاحب
كتاب االشريعة، و الأربعين، توفي سنة: (٣٦٣هـ)، [طبقات الحفاظ: ٣٧٩] وفي رواية الدملوي
غذا الكتاب دليل على عقيدته السلفية في الأشماء والصفات،

(٢) وجيه الدين منصور بن سليم بن منصور بن فتوح المؤرخ الحافظ ابن العمادية الهمداني بسكون الميم للقبيلة المشهورة، الإسكندراني الشافعي، ولد سنة: (١٠٧هـ)، صنف «تاريخ الإستكدرية» ودالاربعين البلدائية»، كتب عنه الدمياطي وغيره، توفي سنة: (١٧٣هـ)، [العبر: ٣٢٧/٣]، [الشذرات: ٥/ ٣٤١].

(٣) أبو يكر -محمد بن سعد بن الموفق بن الخازن النيسابوري- ثم البغدادي ولد سنة: (٥٥٦هـ)، وتوفي سنة: (٦٤٣هـ)، [العبر: ٢٤٨/٣]، [الشفرات: ٢٢٦/٥].

(٤) هكذا في (ن): [أخبرتنا]وفي (ف): [أخرى] وفي (خ): [آخر: ثنا] والمراد أن الدمياطي يرويه عن
منصور عن الخازن عن شهدة.

(٥) شهدة بنت المحدث أبي نصر أحمد بن الفرج الدينوري الإبري . نسبة لصناعة الإبر. الكاتبة المسندة فخر
النساء، كانت دينة عابدة لها عوال تيمة، ومشيخة مشهورة، توفيت سنة (٤٧٥هـ)، [العبر: ٣/ ٦٥]،
[الشذرات: /٢٤٨].

(٦) في (خ) و (ش) و (ف): [أبو الحسين أحمد بن عبد الغالب بن يوسف]، والصواب: أبو الحسين أحمد بن عبد القادر بن عمد بن يوسف البغدادي اليوسفي من أشهر مشايخ شهدة ذكرته في العمدة [ص: ٤٨]، ثقة جليل القدر، توفي سنة: (٩٢٤هم)، [العبر: ٢/ ٣٦٦]، [الشفرات: ٣/ ٣٩٧]، وفي الإسناد انقطاع بينه وبين الأجري واسطة قطفًا، ولمؤلفات الآجري أسانيد غير هذا، والله أعلم.

كتاب التوحيد لإبن منده

[٢٦] وأما كتاب التوحيد لاين منده (١):

فرواه الدمياطي عن ابن (المقيّر)^(٢) عن محمد بن ناصر بن عبد الرحمن^(٣) أبي القاسم وأبي عمرو –عبد الوهاب ابنيه– إجازة عن أبيهما.

مسند الحارث بن أبي أسامة

[٢٧] وأما مسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة (١):

فرواه ابن البخاري، عن أبي المكارم -أحمد بن محمد اللبان- عن أبي علي الحسن بن أحمد الحداد، عن الحافظ أبي نعيم -أحمد بن عبد الله الأصبهاني- ثنا أبو بكر -أحمد بن يوسف بن خلاد بن منصور بن أحمد النصيبي (٥)- أنا أبو محمد -الحارث بن محمد بن أبي أسامة داهر التميمي.

- (١) محمد بن إسحاق بن محمد بن زكريا بن منده بن سنده، أبو عبد الله الأصبهاني العبدي، خافظ، وإمام واسع الرحلة، مصنف كتاب التوحيد، و المعرفةالصحابة، وغيرها، ولد سنة: (٣١٠هم)، وتوفي سنة: (٣٩٥هم)، [طبقات الحفاظ: ٤٠٨]، وفي رواية العلامة أحمد الدهلوي لهذا الكتاب دليل على قبوله له وعدم إنكار ما فيه، وهذا برد على خصوم عقيدة أهل السنة، ومن نصب العداء لمثل هذا الكتاب، من أمثال الكوثري وأضرابه.
 - (٢) في (خ) و (ش): [المعز]، وقد تقدم أنه تصحيف.
- (٣) في (خ): [عبد الرحمن بن أبي القاسم]، والصواب ما أثبت من (ش) و (ن) و (ف)، وهو: عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن محمد بن منده –أبو القاسم الأصبهاني– الإمام بن الإمام، والحافظ بن الحافظ، ممن اشتهر بالفضل والديانة ونصرة السنة، ولد سنة: (٣٣٨هـ)، وتوقي سنة: (٤٧٠هـ)، [العبر: ٢/٨٣٨] [الشذرات: ٣/٣٣٧].
- (٤) الحارث بن محمد بن أي أسامة داهر، ووقع في (ن): [زاهر] وهو خطأ، الإمام أبو محمد التعيمي البغدادي،
 الحافظ صاحب: «المسند»، و لد سنة (١٨٦هـ)، وتوفي سنة: (٢٨٢هـ)، [طبقات الحفاظ: ٢٧٦].
- (٥) أبو بكر -أحمد بن يوسف بن خلاد بن منصور بن أحمد النصيبي العطار- روى عن الحارث بن أبي أسامة، وطائفة، توفي سنة: (٣٥٩هـ)، [العبر: ٢/ ١٠٤]، [الشذرات: ٢/ ٢٨].

البرداني(١) - أنا أبو علي -محمد بن محمد بن عبد العزيز المهدوي(٢) - أنا عمر بن أبي -طالب محمد بن علي المكي(٢) - أنا به والدي(٤) كَثَلَثُهُ تعالى.

الغنية لعبد القادر الجيلاني

[٣٢] وأما غنية الطالبين:

فرواها الحجار، عن أحمد بن يعقوب المارستاني (٥)، عن مؤلفها سيدي عبد القادر الجيلاني (٦) تتملغ تعالى.

شرح السنة وقمحابيح ومعالم التنزيل للبغوي

[٢٩] وأما شرح السنة والمصابيح ومعالم التنزيل للبغوي(١):

فرواه ابن البخاري، عن قضل بن أبي سعيد النوقاني (٢)، عن مؤلفها محيي السنة الحسين بن مسعود الفرّاء البغوي.

تفسير الوسيط للواحدي

[٣١] وأما الوسيط تفسير الواحدي(٢):

فرواه الدمياطي عن ابن (المقير)^(٤) عن أبي الفضل -أحمد بن طاهر الميهني-عن المؤلف الإمام الجليل أبي الحسين علي بن أحمد الواحدي.

قوت القلوب لأبي طالب

[٣١] وأما قوت القلوب:

فرواه الحجار، عن عبد العزيز بن دلف(٥)، أنا أبو الفتح -محمد بن يحيى

 ⁽١) أبو الفتح -محمد بن يحيى بن مواهب بن إسرائيل بن عقبل البرداني. نسبة إلى بردان قرية قريبة من بغداد البغدادي، كان صالحًا حافظًا لكتاب الله، كثير العبادة، وتوفي سنة: (٤٩٩هـ)، [الوافي بالوفيات: ١/ ٦٦٥].

 ⁽۲) أبو علي محمد بن عبد العزيز المهدوي، الخطيب، كان صدوقًا ظريفًا، توفي سنة: (۱۰هـ)،
 (۱هـ : ۲/ ۲۰۵).

 ⁽٣) عمر بن أبي طالب محمد بن علي المكي، ذكره الذهبي في [تاريخه] في أحداث سنة [٤٥٤هـ]، وقال:
 (عمر بن الواعظ أبي طالب محمد بن علي بن عطية المكي، أبو حفص، روى عن والله كتاب «القوت» ببغداد، وروى عن أبي حفص شاهين).

 ⁽٤) عمد بن على بن عطية الحارث العجمي ثم المكي، المحدث الزاهد الصوفي، اشتهر بكتابة (قوت القلوب، سالمي المذهب، توفي سنة: (٣٨٦هـ) وكتابه لا يخلو من الحزعبلات، [العبر: ٢/ ١٧٠]،
 [الشذرات: ٣/ ١٢٠].

 ⁽٥) أحد بن يعقوب المارستاني -أبو العباس الصوفي- توفي سنة: (١٣٩هـ)، [العبر: ٣/ ٢٣٤هـ]،
 [الشفرات: ٢٠٣/٥].

 ⁽٦) عبد القادر بن أبي صالح عبد الله جنكي دوست -أبو محمد الجيلي الحنبلي- الزاهد الشهير، ممن غلا فيه بعض الناس فرفعوه إلى مقام الألوهية! وهو عبد خلوق لا يملك لنفسه ولا لغيره ضرًا ولا نفعًا، يبتغي إلى الله الوسيلة، فكيف بيثغي منه شيء؟ قال الله تعالى ذكره: (أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَتَغُونَ إِلَى رَبِّمُ الْوَسِيلَةَ أَيْهُمُ أَوْرَسِلَةً أَنْهُمُ أَوْرَسِلَةً أَنْهُمُ أَوْرَسِلَةً أَنْهُمُ أَوْرَسِلَةً أَنْهُمُ وَيَرْجُونَ رَحْتَهُ وَيَخَافُونَ عَدَابَهُ إِنَّ عَلَماتٍ رَبُكَ كَانَ تَخَدُورًا) (الإسراه ٥٧٠)، توفي سنة: (٥٦١هـ)، [العبر: ٣٢/٣]، الشذرات: ٤/ ١٩٨].

الحسين بن مسعود بن محمد الفراء -أبو محمد عمي الدين البغوي الشافعي- إمام فقيه حافظ، مصنف
 المعالم التنزيل، و قشرح السنة، وغيرها، توفي سنة: (١٦٥هـ)، [طبقات الحفاظ: ٤٥٧].

 ⁽٢) فضل الله بن محمد بن أبي سعيد النوقاني، أجاز ابن البخاري وهو آخر من روى عن البغوي، انظر
 [طبقات الحفاظ: ٤٥٧].

 ⁽٣) على بن أحمد بن عمد بن على -أبو الحسن الواحدي النيسابوري الشافعي- المفسر المؤرخ العلامة،
 كان فقبها إمامًا في النحو واللغة وغيرهما، شاعرًا توفي سنة: (٦٨٤هـ) [طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٤٢].

⁽٤) في (خ) و (ش): [المعز] ونقدم أنه تصحيف.

⁽٥) عبد العزيز بن دلف البغدادي المقرئ، سمع من شهدة، توفي سنة: (٦٣٧هـ)، [العبر: ٣٢٣/٣].

الترغيب والترهيب للمنذري

[٣٦] وأما الترغيب والترهيب:

فرواه الدمياطي عن مؤلفه الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (١).

المختارة للضياء المقدسي

[٣٧] وأما المختارة للحافظ ضياء الدين محمد المقدسي (٢).

فرواه ابن البخاري، عن عمه المؤلف.

"وليكن هذا آخر الكلام والحمد لله أولًا وآخراً، ظاهراً وباطناً».

* * *

جامع الإصول لابن الأثير

[٣٣] وأما جامع الأصول:

فرواه ابن البخاري، عن مؤلفه الإمام محمد بن الأثير الجزري(١)

كتاب العمدة واعتقاد الشافعي للمقدسي

[٣٤] وأما العمدة وكتاب اعتقاد الشافعي:

فرواه ابن البخاري، عن مؤلفهما الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (٢)

مشارق الإنوار للصعاني

[٣٥] وأما مشارق الأنوار للصغاني (٣):

فرواه الدمياطي، عن مؤلفه أبي الفضائل الحسن بن محمد الصغاني.

 ⁽۱) عبد العظیم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة، زكي الدین المنذري، إمام حافظ علامة خبیر بالعلل، صنف كتاب «الترغیب والترهیب»، ولد سنة: (۵۸۱هـ)، وتوفي سنة: (۲۵۱هـ)، [طبقات الحفاظ: ۵۰۶].

 ⁽۲) محمد بن عبد الواحد بن أحمد السعدي المقدسي، ضباء النبين -أبو عبد الله الحنبلي- إمام حافظ حجة،
 له كتاب «المختارة» قدمه بعض أهل العلم في الصحة عني فمستدرك الحاكم، ولد سنة: (۲۹هم)،
 وتوفي سنة: (۲(۲هم)، [طبقات الحفاظ: ۲۹۷].

⁽١) في (خ): [محمد الدين]، وما أثبت من (ش)، ولعله سقط [مجد]، فهو: بجد الدين -أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الشافعي- ابن الأثير الجزري ثم الموصلي، علامة فقيه أصولي لغوي أديب، مؤلف اجامع الأصول، و «النهاية في غريب الحديث، وغيرها، ولد سنة: (١٤٣هـ)، وتوفي سنة: (١٠٦هـ)، [العبر: ٣/ ١٤٣]، [الشذرات: ٥/ ٢٢].

⁽٢) عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي، الإمام الحافظ، مصنف اعمدة الأحكام، أشهر متون الحديث الصخرى التي اعتنى بها صائر العشماء من سائر المذاهب الفقهية؛ لأنه جمع أصول المسائل من كلام النبي به وله غيره من المؤلفات، ولد سنة: (١٤٥هم)، والمتوفي سنة (١٠٠هم)، [طبقات الحفاظ: ٨٨٨] انظر المضوء اللامع (٦ / ٢٠٣) وإنكار ابن حجر لهذا السند.

 ⁽٣) الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر القرشي الصغاني اللاهوري ثم البغدادي، رضي الدين أبو الفضائل، ذر فقه ودين وأمانة، ولد سنة: (٣٧٥هـ)، وتوفي سنة: (٣٥٠هـ)، [العبر: ٣/ ٢٦٥]، [الشفرانت: ٥/ ٢٥٠].

فهرس المحتويات

	لمقدمة
10	مصورة الورقة الأولى بخط شيخنا عبد الرحمن العياف
17	بصورة الورقة الأولى من نسخة الشيخ محب الدين السندي
W	بصورة الورقة الأولى من خطوط جامعة الملك سعود
14	غلاف كتاب ﴿الْإِرشَادِ﴾ من طبعة الشيخ محمد عبده الفلاح تتلفه
19	مُصورَة الورقة الأولى من إجازة للشيخ ولي الله الدهلوي
	مصورة الورقة الأولى بأسانيد علي بن ناصر أبو وادي
*1	نرجمة موجزة للمؤلف
Y £	لقدمة
٣٨	المقدمة
44	صحيح الإمام مسلم
٤.	سن أي داود
٤١	جامع الإمام الترمذي
٤٢	سن الإمام النسائي
	سنن الإمام ابن ماجه
	مسند الإمام الدارمي
٤٦	مسند الإمام الشافعي
٤Ÿ	مسند الإمام أن يعلى
13	مسند الإمام أي داود الطبالسي
٤A	صحيح الإمام ابن حبان
	من الإمام الدارقطتي
٤٩	مستدرك الامام الحاكم
ò •	مستدرك الإمام الحاكمالاصبهاني
	à I - Z / ;

قال عبد الرحمن بن سعد العياف -لطف الله به-: انتهى بذلك ما نقلته من خط شيخنا سليمان بن عبد الرحمن عِنْقَة من كتاب «مهمات الإسناد».

قلت: كان الفراغ من نقل هذا الكتاب من خط الشيخ عبد الرحمن بن سعد العياف -بارك الله في عمره- مساء الاثنين الرابع والعشرين من شهر شوال سنة عشرين وأربعمائة وألف للهجرة النبوية المباركة، وتمت مقابلته على الأصول الأخرى بعد ذلك، والحمد لله أولًا وآخراً، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *

4

	And the second
الصغرى للإمام اليهقي ١٥٠	السنن الكبرى وا
اخطيب البغداديا	مصنفات الإمام
لمدينمي	مسند الفردوس ا
قضاعي ٢٥	مسند الشهاب لل
حنيفة للحارثي وابن خسرو ٢٥	مسند الإمام أبي
طبران ۲۵	معاجم الإمام الد
 4 لابن السني ٤٥	عمل النوم والليا
٠٠ ال الحسي المساعدة	N 1 11 - 1-5
بن منده هه	صاب الموحيد لا
أبي أسامة ٥٥	مسند الحارث بن
؟ جري ٢٥	الشريعة للإمام اا
ابيح ومعالم التنزيل للبغوي٧٥	شرح السنة والمص
راحدي ٧٥	تفسير الوسيط للو
ي طالب	قوت القلوب لأر
. الجيلاني ٨٥	المغنية لعبد القادر
بن الأثيره.	جامع الأصول لا
ىتقاد الشافعي للمقدسي ٥٥	كتاب العمدة واء
صغان ٥٥	مشارق الأنوار لل
- للمنذري	الترغيب والترهيد
ندسي	المختارة للضباء المف
1'	د الماد د
٦٢	فهرس المحتويات

